المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الرابعة والأربعون | 44 | الثلاثاء والأربعاء 25 و26 جوان 2024

المحتوى

الثلاثاء 25 جوان 2024

1- افتتاح الجلسة والإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 5206

2- توجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الصحة..... 5206

3- تدخل السيد النائب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 5223

الأربعاء 26 جوان 2024

4- استئناف الجلسة وتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيدة وزيرة البيئة..... 5224

5- استئناف الجلسة وتدخلات السيدة والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 5242

6- رفع الجلسة..... 5244

II.الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 5244

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الثلاثاء 25 جوان 2024 وتواصلت يوم الأربعاء 26 جوان برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك لتوجيه أسئلة شفاهية إلى كل من السيد وزير الصحة والسيدة وزيرة البيئة.

I- الثلاثاء 25 جوان 2024

افتتاح الجلسة
والاعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نفتتح على بركة الله جلستنا المخصصة للأسئلة الشفاهية وفي مستهلها يسعدني وباسمكم جميعا ان أرحب بالسيد علي المرابط، وزير الصحة والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 11 جوان 2024 يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة ليوم الثلاثاء والأربعاء 25 و26 جوان 2024 النقاط التالية:

1. توجيه ستة أسئلة شفاهية الى السيد وزير الصحة يوم الثلاثاء 25 جوان 2024 بداية من الساعة العاشرة صباحا.
2. توجيه ستة أسئلة شفاهية الى السيدة وزيرة البيئة يوم الأربعاء 26 جوان 2024 بداية من الساعة الثانية بعد الظهر.

ونشرع في النقطة الأولى في جدول أعمالنا والمتعلقة بتوجيه ستة أسئلة شفاهية الى السيد وزير الصحة وتكون الترتيبات في الغرض عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي على النحو التالي:

أولا، يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثانيا، يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثالثا، للنائب فقط الحق في التعقيب مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

هذا ويمكن للسيد الوزير إن رغب في ذلك أن يتولى تقديم بعض التوضيحات والاضافات في خصوص مختلف الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة تتراوح بين 15 و20 دقيقة وهو أمر لا يمنعه النظام الداخلي بل من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة ان وجدت.

توجيه أسئلة شفاهية
إلى السيد وزير الصحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن السؤال الشفاهي الأول للزميلة المحترمة السيدة فاطمة المسدي، نحيل إليها الكلمة إذن ولها عشر دقائق على أقصى تقدير فلتتفضل، المقعد 160.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة النائبة فاطمة المسدي

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

سيدي الوزير، عندما نذكر مستشفى الحبيب بورقيبة أو الهادي شاكر لأن جميع الصفاقسية يعرفون أنهما نفس المستشفى وحين نذكر هذا المستشفى عند المواطن سيجيبك بكل تلقائية إنه بؤرة فساد ولن تجد أيضا تفرقة بين ملفات المستشفين لأنها نفس الملفات وتتقارب مع بعضها.

اليوم سيدي الوزير، أريد أن أتحدث عن بعض الملفات وسؤالي كان مطروحا منذ جويلية 2023 ولم تتم برمجة هذه الجلسة إلا عن قريب بعد سنة.

سيدي الوزير، أردت أن أقول أنه منذ سنة وأنتم على علم بهذه الاسئلة فما هي الاجراءات القانونية والإدارية وما هي الإصلاحات التي قدمتموها خلال هذه السنة منذ سؤالي؟ وسأبدأ بهذا وهو سؤالي الآن ويتعلق بحقيقة الدم المتلف من طرف أحد أطراف من مستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس حيث تم تهديد صحة مدير بل تلى ذلك موت أحد المرضى وأين آلت لجنة التفقدية في ملف بنك الدم بصفاقس؟

سيدي الوزير، هناك أطباء ورئيس قسم يتعرضون للهرسلة وحتى اجبارهم على الاستقالة لأنهم رفضوا الانخراط في منظومة الفساد ومنهم رئيسة قسم مخبر التحاليل الدم.

وقد طالبت وأصلا راسلتكم من أجل أن يتم فتح تحقيق ومن أجل أن تتم تسوية الوضعية في هذا الملف بنك الدم، فماذا فعلتم في هذا الملف؟

بالنسبة إلى النقطة الثانية وهي نقطة تدليس الترقيات والتلاعب بالرائد الرسمي، سيدي الوزير أريد أن أريكم هذا الملف هو ملف كامل لفساد مستشفى الحبيب بورقيبة وسأمدكم بنسخة منه خاصة بعد وضعه في مكتب الضبط الرسمي وبذلك يكون لديكم دليل قطعي على هذه الملفات.

بالنسبة إلى ملفات الترقيات هناك شكايات حول كيفية التلاعب بالرائد الرسمي وهناك مخرجات وشكايات على عديد الخروقات حيث وقع تعيين سيدة عضوة في لجنة التناظر في حين أنها مترشحة في خطة وظيفية وهذا ما يجعلها في وضعية تقارب مصالح حيث لا يجوز أن يكون المرء في نفس الوقت حكما وطرفا.

هناك أيضا تلاعب في كيفية تعيين مدير شؤون المرضى بالنيابة بدون موجب قانوني بمذكرة داخلية في الرائد الرسمي هو متصرف مستشار وفي 2013 تم تعيينه متصرفا مستشارا ورئيس مصلحة المغازة.

وبعد مجالس الإدارة التي صارت بتاريخ جوان 2020 الى غاية ديسمبر 2020 ومارس 2021 تم التلاعب بالترقية التي كانت من المفروض للسيدة كاهية مدير مكتب القبول والارشادات فتحول هذا السيد وأصبح متصرف رئيس من 2011 أي ضاعفوا له الرتبة بعشر مرات وعشر سنوات وهو متصرف مستشار أقل رتبة منها وتم تعيينه متصرف رئيس من 2015 الى 2019.

هذه نوعية من التلاعب بالترقيات.

أريد أن أؤكد لك أن هناك أيضا خلال العيد وليس ببعيد جدا سائقو سيارة اسعاف في أيام عيد الإضحى تم تكليفهم بسياقة سيارة الإسعاف وهم مجرد أعوان حراسة، عون حراسة غير مرسم، عون حراسة في الإدارة الجهوية للصحة وتم تكليفهم باستمرار سياقة سيارة الإسعاف في أيام عيد الإضحى الخاصة.

هناك العديد من الملفات وأمر إلى السؤال الثالث وهو ملف الودادية، أمينة مال ودادية أعوان الصحة بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس قدمت شكوى للدائرة الجهوية محكمة المحاسبات بصفاقس تتعلق بتقارير مالية لسنة 2019.

وهذه التقارير هي مداخيل لم يقع تنزيلها وديون مخلدة بذمة ودادية أعوان المستشفى حيث هناك مداخيل لم يتم اقتطاعها ومداخيل مشبوهة لا تعرف أين أودعت.

هناك أيضا تلاعب ووجود شبهة في متابعة الاتفاقية وهي خطوط المشغل "اورنج" والعديد من الأشياء الأخرى التي تهم الودادية والتي لا نعرف أين مآل التفقد هنا وأين مآل كل هذه القضايا الودادية خاصة أننا نعرف أنه الى حد الآن هناك بعض الخروقات القانونية الموجودة في الودادية ولم تتحركوا.

أما السؤال الرابع سيدي وهو يخص الحرائق، أريد أن أذكركم أن السنة الفارطة كنت أتكلم عن حريق جد في 2023 لكن اليوم سأؤكد لكم الحرائق التي صارت بعد 25 جويلية 2021 في مستشفى الحبيب بورقيبة وسأقدم لكم التواريخ. يوم 14 أكتوبر 2021، يوم 31 ديسمبر 2022، يوم 4 ديسمبر 2023، يوم 14 جانفي 2024، يعني كل ستة أشهر أو عام يندلع حريق في مستشفى الحبيب بورقيبة والأيام التي اندلعت فيها الحرائق تعتريها شبهة أيضا لأنني تكلمت عن مسألة أن هناك أرشيف فوترة الذي يضم ملفات وأرشيف الودادية منذ سنة 2013 وفيه كيفية التلاعب بالفوترة الخاصة بالمرضى وتطرقت اليه في عدة مرات كيف يتم التلاعب بالفواتير الخاصة بالمرضى وقدمت الأدلة وسأمدكم بالعديد من الوثائق.

وتندلع العديد من الحرائق في المكان الذي يوجد فيه هذا الأرشيف فهل يريدون طمس الحقائق لجرائم مالية مرتكبة وهي متعلقة بإهدار المال العام وسوء التصرف في أموال المستشفى وأقلها تقصير إدارة المستشفى حتى لا أقول انخراطها في هذا الحرق؟

سيدي الوزير، هل أنتم على علم بهذه الحرائق؟ وهل قمتم بالتحقيق في هذا الملف أم ستقولون كالعادة أنه مصدر مجهول ومجرد مشكل كهرباء أو غيره؟

سيدي الوزير، اليوم أريد ان أقول بأنه وردت عليكم العديد من المراسلات في عدة ملفات تقدمت بها ملفات شكوى بالودادية ومراسلات على العديد من المسائل التي هي مثلا بعض المآلات في قرارات التفقدية ماذا فعلتم سيدي الوزير خلال هذه السنة للصحة بصفاقس؟

نحن اليوم نرى وجود تلاعب بالأدوية في مستشفى الحبيب بورقيبة تصوروا أنه لا يوجد لدينا أي رئيس قسم للصيدلية وليس لدينا أي شيء ونعاني من مشكل الادوية وإقامات وفوضى.

بالنسبة إلى الموظفين إن كنت سأقول شيئا فهو أن هناك فوضى كبيرة جدا في مسألة الانضباط ووجود رؤساء وغيره من التعيينات غير موجودة مما يجعلنا نقر بأن هذا مشكل حقيقي.

سيدي الوزير، ستوضحون لنا اليوم كل ما ذكرته وأرجو أن يكون لهذه الجلسة رد فعل وشكرا.

جواب السيد وزير الصحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن الكلمة الآن للسيد وزير الصحة.

السيد علي مرابط، وزير الصحة

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي رئيس مجلس النواب،

شكرا للسيدات والسادة النواب المحترمون،

هي فرصة حتى أجدد وأعايدكم بمناسبة عيد الأضحى المبارك الذي مضى عليه أسبوع وكان يوم أمس عيد الجيش الوطني فهنيئا لتونس بأعيادها وان شاء الله تونس دائما ايامها أعياد.

السيدة النائبة شكرا على تساؤلاتك وأريد أن أذكر أن وزارة الصحة حتى لا أقول شخصي منفتحين دائما الى التساؤلات والاسئلة واتفقنا على العمل مع بعضنا لأن مصلحتنا واحدة وهي مصلحة بلادنا الجمهورية التونسية، جمهورية ما بعد 25 جويلية 2021.

فيما يخص سؤالك عن حقيقة الدم المتلف من طرف أطراف من مستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس وتهديد صحة المريض وانت قلت بل تلى ذلك موت مريض وأين آلت لجنة التفقدية في ملف بنك الدم؟

هنا تجدر الإشارة الى أن عمليات نقل الدم ومشتقاته وهذا معروف تخضع الى رقابة مشددة من قبل العديد من المصالح التابعة لوزارة الصحة وذلك نظرا لكونها مادة هامة وأساسية بالإضافة الى ضرورة تأمين سلامة المنتفعين بهذه العمليات وهذا الامر تعمل عليه تونس حتى لا أقول وزارة الصحة منذ مدة طويلة.

وفي هذا الإطار نشير الى أنه قد تم وضع آليات قصد التنسيق بين المركز الوطني لنقل الدم والمراكز الجهوية لنقل الدم والمكلفين بتأمين اليقظة والاحتياطات من الحوادث والردات السلبية التي يمكن استنتاجها أثناء عملية نقل الدم والإدارات الجهوية والمركزية المعنية كقاعة العمليات الاستراتيجية بوزارة الصحة وإدارة التفقدية الطبية والتفقدية الصيدلانية على المستويين المركزي والجهوي.

هذا وقد تم تكليف الأطباء المتفقدين بمهام تجميع المعطيات والابلاغ الفوري عن أي حادث قد يقع خلال عمليات النقل وذلك بوصفهم نقاطا مركزية.

وبذلك فإن مصالح الرقابة بالوزارة تقوم بما يتعين فور العلم بأية ردة فعل سلبية أو حادث خلال جميع المراحل منذ تجميع الدم إلى غاية نقله الى المنتفعين من ذلك على سبيل الذكر لا الحصر المهام التي تم إنجازها للبحث في ملابسات الحوادث التي تم الإبلاغ عنها في جميع المؤسسات الصحية التابعة للإدارة الجهوية للصحة في صفاقس وكذلك مهام التفقد الدورية التي تم إنجازها بالأقسام الاستشفائية أين تم الإبلاغ عن بعض الاخلالات خلال عمليات نقل الدم. وحيث أن جميع المهام المشار اليها قد أدت الى إمكانية استنتاج بعض الاخلالات الا انها لم تشر الى حوادث اتلاف لأكياس دم أو لمشتقاته خلال السنوات القليلة الفارطة.

كما مكنت هذه المهام من إرساء إجراءات تهدف الى تحسين جودة هذه الخدمات وجعلها في متناول جميع مستحقيها.

في خصوص السؤال الثاني، ما هي حقيقة شبهة تدليس الترقيات والتلاعب ببيانات الرائد الرسمي؟ يجب أن أقول أن هذه لا تتعلق بتدليس التلاعب ببيانات الرائد الرسمي بل يتعلق بموضوع التسمية في خطة وظيفية موضوع قضية جارية وأعتقد أنك على بينة من ذلك من المحكمة الإدارية وان أردت سأعطيك عددها من قبل الشاكية التي هي برتبة رئيس مصلحة.

هذا ويعتبر الأصل في التسميات في الخطط الوظيفية أنها تخضع للسلطة التقديرية لرئيس الإدارة وقد ساهمت مسألة التسمية في الخطط الوظيفية في توتر المناخ الاجتماعي بالمستشفى ورغم تعهد القضاء بالموضوع فقد تدخلت التفقدية الإدارية والمالية بمقتضى اجراء تفقد اداري ومالي حول الإشكاليات بين الشاكية رئيسة مصلحة الشؤون القانونية كما تفضلت وذكرت والسيدة التي بصفتها مديرة الموارد البشرية وذلك من خلال انجاز تقرير في الغرض في جوان 2023 واقترحت مجموعة من التوصيات لتنقية مناخ العمل.

في خصوص السؤال الثالث، ماهي حقيقة ملف ودادية المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس وما انجز عنه من إيقافات وشبهة اختلاس أموال عامة ومآل الملف؟

تم التعهد بملف ودادية أعوان المستشفى من قبل التفقدية الإدارية والمالية بمقتضى تقرير منذ أوت 2022 وانتهى الى اقتراح بعض التوصيات وقد تمت المصادقة عليها والتي تتمثل في:

1.ايقاف التمويل العمومي لودادية المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس لاختلال التركيبة وسوء التصرف الإداري والمالي.

2.اعلام المصالح المختصة برئاسة الحكومة لاتخاذ ما يلزم لشمول النظر.

3.التتبع الجزائي جاري في الخصوص.

هذا وتم التعهد بالقضية الجزائية من قبل فرقة الأبحاث والتفتيش التابعة لإقليم الحرس بصفاقس وتبعا لتقرير التفقدية الإدارية والمالية تم تضمين شكاية لدى وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بصفاقس بتاريخ جانفي 2024 لتتبع كل من يثبت تورطه من أجل فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره او الاضرار بالإدارة ومخالفة التراتيب المنطبقة على تلك العمليات لتحقيق فائدة أو الحاق الضرر المشار اليهما على معنى أحكام الفصل 96 من المجلة الجزائية.

كما تم تضمين تقرير شكاية في الغرض لدى وكيل الدولة العام لدى محكمة المحاسبات في اوت 2023 لتتبع السيد مدير عام المستشفى بصفته من اجل ارتكاب خطأ تصرف على معنى أحكام الفصلين 11 و12 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المتعلق بمحكمة المحاسبات.

في خصوص سؤالك الرابع، ما هي حقيقة الحريق بمغازة معدات المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس يوم 31 ديسمبر 2022 ونتيجة التحقيق مع العلم أنه ليس أول حريق تنشب بالمستشفى؟ وهل كالعادة كانت مشكلة التماس كهرباء أو ضد مجهول؟

سيدتي الكريمة، السيدة النائبة المحترمة، بالطبع نحن على بينة ونعرف التواريخ التي ذكرتها وأي اشكال يحدث يتم اعلام الوزارة التي تقوم بالإجراءات اللازمة وتتالت الحرائق كما ذكرت في مناسبات ثلاث 31 ديسمبر 2022 و4 ديسمبر 2023 و14 جانفي 2024 وتم اعلام مختلف السلط الجهوية والأمنية بهذه الحرائق وقد تم التعهد بالموضوع من قبل التفقدية الإدارية والمالية في مناسبتين الأولى سنة 21 ولم تذكريها بمقتضى تقرير التفقد عدد كذا بتاريخ أكتوبر 2021 وقد أبرز أن مشكلة النفايات في ذلك الوقت وعدم رفعها وتم اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة.

الثانية سنة 2024 بمقتضى تقرير بتاريخ فيفري 24 تم اصدار جملة من التوصيات بالتنسيق مع مصالح الحماية المدنية لتفادي هذه الحرائق.

والملاحظة التي قدمتها التي تخص التلاعب بالفواتير والارشيف سيتم درسها شكرا على هذه الملاحظة وسنزيد التثبت رغم أن الموضوع في يد القضاء وفي يد السلط الجهوية والأمنية في هذه الحالة.

فيما يخص سؤالك الخامس أو ملاحظتك في تبيان حالة الفوضى في المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة وشغور بعض الأقسام وتجاوزات بالجملة وهذا كتبته في السؤال الشفاهي الذي بعثته في تحرير مساءلات في المتجاوزين وشكايات تحفظ من طرف المدير يعتبر سؤالا عاما ولا بأس من أن نتفاعل مع بعضنا ولم تعطني عما سأجيبك بالضبط حين تقولين فوضى فماذا سأجيبك؟ هل سأقول لك نعم أم لا؟ إذن يعتبر سؤالا عاما ولا يمكن الإجابة عنه بدقة حيث تتعهد التفقدية الإدارية والمالية بالشكايات وهي مواضيع محددة ترد عليها وإن كان هناك اقتراح سؤال في نقطة ما مرحبا وشكرا.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة فاطمة المسدي في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير على الاجابة،

حاولت في سؤالي أن أكون مقتضبة في عشر دقائق وهي لا تكفي في ملف مستشفى الحبيب بورقيبة والهادي شاكر وتعرفون لو نتحدث عن هذا فذلك يكون على الأقل في نصف ساعة أو أكثر من ساعة.

المشكلة الآن سيدي الوزير، أننا لم نر إصلاحات حقيقية ودائما نسمع ان التفقدية ذهبت وأنجزت وهناك بحث وتفقد لكن الملفات موجودة دوما لدى التفقد ولا يحدث أي شيء ولا حتى متابعتها ولا تنفيذها منها سؤال وقد بعثت لك سؤالا كتابيا حول مسألة إجرائية كما قلت حدد لي بالضبط النقطة وأنت أجبت سيدي الوزير بأن ما قلته صحيح ولم يتم اصلاح الوضعية في مستشفى الهادي شاكر.

يعني أرى اليوم العديد من الأسئلة تجيبني عنها بطريقة أنها في التفقد أو في التحقيق لكن لا يوجد تنفيذ.

سيدي الوزير، أنا اليوم خائفة كثيرا في الحقيقة بسبب غياب التنفيذ والقرارات ومحاسبة الناس فماذا يعني تعيين الناس الذين هم مسؤولين عن هذه الفوضى أو عن ملفات الفساد هذه أو حتى مثلما ذكرت سيادتك هناك مدير عام مستشفى قدمت في حقه

شكاية من محكمة المحاسبات وغيرها فما الذي يبرر استمراره؟ لماذا تتواصل تعيينات الفاسدين كما هي؟ لماذا لا يتم تبديله؟

وأكثر من هذا إذ نرى اليوم تعيينات بعض النهضويين في بعض مندوبيات الصحة يعني أننا نخرجهم من الباب فيعودون الينا من النافذة.

سيدي الوزير، نحن اليوم أمام مسار 25 جويلية الذي يجب أن ينجح وهذا بتظافر الجهود ويجب أن تسمع كل الملاحظات التي يقولها السادة النواب لأننا نمثل الشعب والناس الذين لا يريدون ان يوصلوا لك المعلومة فإنهم يغالطونك.

نحن اليوم نرفض أن يكون على رأس المؤسسات فاسدين أو ضد المنظومة أو الذين يعتبرون أن تونس غنيمة ومن يتحمل المسؤولية يجب ان يكون "نظيفا" وغير فاسد وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد النائب محمد علي فنيرة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثاني للزميل المحترم السيد محمد علي فنيرة نحيل إليه الكلمة إذن وله عشر دقائق على أقصى تقدير، المقعد 16 فليتفضل.

السيد محمد علي فنيرة

مرحبا بكم السيد الوزير وبكامل الطاقم المرافق لكم،

عيدكم مبروك بدورنا نهنئكم بالعيد ونهنئكم كما نهئ قوات الجيش الوطني بعيدهم 68.

وقبل الانطلاق أوجه شكري لكم على تقديركم للعمل البرلماني وتواجدكم اليوم هنا وعلى سرعة الإجابة على الأسئلة الشفاهية وعلى حسن التعامل مع السادة النواب والانفتاح على العمل المشترك لصالح الدولة التونسية.

في إطار دوري الرقابي كنت قد توجهت لكم بالسؤال الشفاهي على الوضع الصحي المتردي في مستشفى قرمبالية.

سيدي الوزير، مستشفى قرمبالية اليوم أصبحنا نتحدث عن قافلة صحية ولا نتحدث عن مستشفى إذ لا وجود لمعدات وأدوية وأدوات وكل مريض في مستشفى قرمبالية تتقلص آمال حياته.

توفي فيه سنة 2013 المحامي فوزي بن مراد لنقص الإمكانيات كما توفي فيه السيد سليم شاكر وزير الصحة السابق في 2017 لنقص الإمكانيات وعديد الإشكاليات.

حادثة الطريق السريعة وحادثة الحافلات التي صارت في قربص كل هذا موجود ونخسر أرواح شبابنا. توفي طبيب "gastro" ولم يعوض وغادرت طبيبة "cardio وophtalmo وl'urgentiste" ولم تعوض وطبيبا نساء وتوليد أحدهما أحيل على التقاعد والآخر غادر ولم يعوض كان هناك طبيبي أسنان أصبح واحدا وكان هناك طبيبي أطفال فبقيت واحدة وكان هناك اثنان "urologue" بقيت واحدة وطب عام كان عددهم 12 أصبحوا 8 والمستشفى اليوم في حالة كارثية.

سيدي الوزير، هذا المستشفى اليوم لم يعد قادرا حتى على "standard bilan" ولا يمكن اجراء ".N.F.S" ولا " créa et tropéoline" فالآلات معطلة و "les réactifs" غير موجودة.

كما انه ليس لدينا اليوم لمتابعة ولادة النساء الحوامل أي تحليل فلا يوجد " micro bio" وحتى تحليل عادي غير موجود.

بنك الدم مغلق لأنه ليس لدينا "des poches" ولم يتوفر خزان للأكسيجين وتتم الجراحة كلها بفتح البطن لأنه ليست لدينا آلة.

"Auto clave de linge" لتعقيم الأدوات معطلة منذ أربعة أشهر ويصير التعقيم في مستشفى بعيد 50 كيلومتر.

آخر زيارة لي كانت في 14 جوان لهذا المستشفى سيدي الوزير، لم أجد "sparadrap" ولا القطن ولا مادة كحول للتعقيم ولا "Bétadine" لم أجد "des seringues" ولا " des sondes d'aspiration" وحتى "ملاحف" وحتى الدواء الذي يخفض معدل الدم بعد أكل لحم الخروف لم يكن موجودا يومها والأدوية مفقودة منذ مدة.

لم تشتغل طبيبة الاسنان منذ 15 يوما لأنه ليست لديها حقن التخدير.

"SMUR" سيدي الوزير، أي مريض يحتاج اليوم لإنعاش طبي متنقل يتوفى قبل وصول الإنعاش القادم من نابل أو منزل تميم.

هذا المستشفى سيدي الوزير موجود في مفترق طريق سريعة وطريق وطنية رقم 1 واليوم نتحدث عن حوادث طرقات بالجملة وخاصة في فترة الصيف.

أيضا هو يضم ست معتمديات ونتحدث عن تاكلسة ومنزل بوزلفة وبني خلاد وسليمان وبوعرقوب وقرمبالية ونتحدث عن 400 هكتار من المناطق الصناعية والمصانع كما نتحدث أيضا عن حوادث مهنية كذلك هو موجود في منطقة فيها 500 ألف مواطن فلماذا لا نتحدث اليوم عن مستشفى جهوي بكل هذا؟

السيد الوزير، قسم الولادات جديد منذ ست سنوات بكلفة مليار و768 مليون الى غاية اليوم وبعد ست سنوات صفر ولادة قيصرية.

سيدي الوزير، يقتصر العمل في هذا القسم اليوم على الولادات العادية فقط كما يقتصر أيضا على مباشرة الحالات الاستعجالية أو الحالات التي تأتي في الصباح أو "suivi prénatal" للنساء الحوامل.

للأسف سيدي الوزير سنضطر اليوم أن نغلق هذا القسم الذي صرفنا عليه مليارا و768 مليون لأن الطبيبة الأولى استقالت وبعثت عيادتها الخاصة والطبيب الثاني بقي أسبوع على إحالته على التقاعد وذلك في 1 جويلية، لن نجد اليوم قسما كاملا دون تعويض.

ننتقل الى قسم الجراحة سيدي الوزير فقد أقرت مصالحكم أنه غير مطابق للمواصفات على ثلاث زيارات متتالية ويجب ان يتم تجديد شبكة الكهرباء والارضية والتجهيزات الثابتة حيث نتحدث عن إضاءة وطاولة عمليات وطاولة تبنيج في حالة كارثية. تجديد وحدة التعقيم والتطهير أيضا وتركيز وحدة لمعالجة الهواء لأن قاعة العمليات اليوم ليس بها وحدة لمعالجة الهواء. توفير آلة جراحة بالمنظار كل هذا مع كل هذه الإشكاليات وهذا القسم يقوم بـ 500 عملية في السنة وان نصلحه يمكن ان نطور هذا الرقم.

سيدي الوزير، قسم الأسنان ينتظر منذ عامين كرسيا ثالثا حيث أحيل الطبيب على التقاعد وما زلنا ننتظر الكرسي.

قسم تصفية الدم سيدي الوزير به اليوم 65 مريضا وعمله يوما بيوم لأن السيدة الطبيبة لا يمكنها أن تكون موجودة في كل الأيام.

قسم الاستعجالي سيدي الوزير على نفس الحالة منذ ستين سنة واليوم لم يعد يستجيب لمتطلبات المنطقة، مناطق صناعية وطريق سريعة وطريق وطنية وتحدثنا عن 500 ألف مواطن ومازالت بنيته صغيرة والبنية التحتية مهترئة وعدد الأسرة لا يكفي يعني ضيقة كثيرا ولا توجد الأدوات والأدوية والموارد.

سيدي الوزير، أطباء الجراحة منهم من يرفض رفضا تاما تأمين حصص الاستمرار إذن لا يمكن ان نجد اليوم أطباء جراحة موجودين 7/7 في هذا المستشفى ويوجد نقص في أطباء الطب العام وخاصة هناك نقص في عمال النظافة.

وهناك مسألة أخرى سيدي الوزير أمر عليها باقتضاب وهي المستوصفات حيث كان الاطباء يزورونها يوما بعد يوم وأصبحت الزيارات اليوم مرة في الأسبوع وفي بعض الأحيان مرة خلال 15 يوما وممكن أكثر حين تكون هناك عطلة أطباء أو غيرها لماذا هذا كله؟ لأن عدد الأطباء كان 12 طبيبا واليوم نتحدث عن 8 أطباء وهذه الدائرة الصحية فيها 17 مستوصف وعيادة خارجية إذن لا يمكن أن نقوم بثمانية أطباء على 17 مستوصفا.

سيدي الوزير، لن نطلب عدة أشياء لكن ستكون لدينا طلبات نمثل بها جهتنا مطلبنا الأول هو بناء مستشفى جهوي صنف ب جديد بقرمبالية لتصبح منطقة قرمبالية قطبا صحيا ثالثا في ولاية نابل يضم كل من تاكلسة ومنزل بوزلفة وبني خلاد وسليمان وبوعرقوب وقرمبالية.

اليوم نحث على أيديكم حتى تسرعوا في تخصيص قطعة الأرض التي تم الحديث عنها سابقا وصارت في شأنها اجتماعات جهوية وسمعت أخيرا أنكم انطلقتم في هذا.

نتمنى أيضا أن نشرع في ترسيم هذا المشروع في مخطط 30/25 لماذا اليوم؟ يمكن أن يتساءل الناخبون أو أهالي المنطقة لماذا اتحدث عن ذلك للأسف سيدي الوزير عديد الحكومات وعديد المجالس السابقة من هذا المكان قاموا بحملات انتخابية بهذا المستشفى ووعدوا ناخبيهم أن هذا المستشفى هو جهوي لكن يجب أن نقول الحقيقة اليوم هذا المستشفى ليس جهويا إلى غاية اليوم هو مستشفى محلي ولم يقع ترسيمه ليصبح جهويا ولم تتوفر قطعة الأرض ولم تقع الدراسات لأجل ذلك بل كانت حملات انتخابية لا غير.

سيدي الوزير، نحن متحققون أنه في امكانكم أن تساعدوا أهالي الجهة حتى لا تكون هذه حملات انتخابية ومتأكدون من أن يصبح هذا الحلم حقيقة.

في نقطة ثانية توفير "SMUR" سيدي الوزير وتقريب الخدمات العلاجية 500 ألف مواطن اليوم من حقهم "SMUR" ونعتمد عليكم توفيرها.

ثالث نقطة سيدي الوزير توفير آلة جراحة بالمنظار، اليوم نكتفي بفتح كامل البطن ونعتمد هذه الآلة.

رابعا تفعيل قسم الولادات ونعرف انه لا يوجد أطباء لكن نعتمد عليكم في أقرب الفرص حالما تتوفر على الأقل نشغله اليوم ونعيد له الطبيبين اللذين كانا ناقصين ثم نفعله شيئا فشيئا.

خامسا تدعيم طب الاختصاص بهذا المستشفى واعتباره ذي أولوية.

سادسا وأختم هو تدعيم الشراكة بين مستشفى قرمبالية ومستشفى الطاهر المعموري وكل مستشفيات الولاية فإن يكن هناك نقص في طبيب معين يمكن أن نتعاون بين كل المستشفيات.

سيدي الوزير، نعتمد على تفهمكم وأنا متأكد من أنكم على اطلاع بكل مشاغل المنطقة وتابعناكم في الزيارة الأخيرة بولاية نابل وكان هذا هو المطلوب منكم أن تخرجوا في زيارات ونحن كنواب نعاضدكم في عملكم الوزاري ونحاول تذليل الصعوبات الموجودة.

جواب السيد وزير الصحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن نحيل الكلمة الى السيد علي المرابط، وزير الصحة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الصحة

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد النائب المحترم،

بالمناسبة أريد أن أشكر وأدعم ما يقوم به مهنيي الصحة في كامل الجمهورية التونسية مع المستوصفات والمستشفيات المحلية والمستشفيات الجهوية والمستشفيات الجامعية وإن دل على شيء يدل على إيمانهم بهذا الوطن والعطاء الذين يقدمونه.

لن أذكر ما قاموا به في جائحة كورونا وهذا لا ينساه أحد رغم كل هذا مهنيي الصحة بكل أطيافهم يقومون بعمل جديد يشكر فيذكر وأنا أحييهم من هذا المنبر.

شكرتني على الزيارة لا شكر على واجب هذا هو عملنا على الميدان وأنا أطلب منكم لمن أقول النسيج على هذا المنوال ولكن القيام بزيارة المستوصفات الصغيرة التي ننساها في بعض الأحيان.

مستشفى قرمبالية مستشفى كبير ومستشفى نابل مستشفى كبير وحتى المائدة مستشفى كبير وحتى لبنة وتلك المناطق ألقي اللوم أحيانا على المسؤولين الجهويين في الصحة لعدم زيارتهم لأن بزيارتهم نطلع على حاجياتهم ونشد على أياديهم وفي كل مرة نؤدي زيارة على الميدان نكتشف عدة نقائص مثلما حدث في مستشفى قرمبالية أو غيره. بطبيعة الحال هناك نقائص ونعمل على تجاوزها وتذليلها ونحسنها.

البارحة كنت معنا السيد النائب بالوزارة وأظن أن لديك معلومات دقيقة حول الموضوع فشكرا على تفاعلكم وعلى ما تقومون به مع كافة السيدات والسادة النواب من أجل جهاتكم. جهاتكم هي جهاتنا وجمهورية تونس لنا جميعا ونعمل جميعا اليد في اليد وليس فقط كلاما بل نعمل لإصلاح العديد من الأشياء.

الصحة لا يجب أن يكون فيها اخلالات مثل حالة ولادة لامرأة حامل أو شخص لديه مشكلة أسنان يجب أن يجد العلاج المناسب ويتوفر الأطباء.

ذكرت النقص في الأطباء، هناك استمرارية المرفق العام لو توفر في مستشفى قرمبالية طب توليد ونساء هذا شيء جيد صحيح يا حبذا لو يتوفر طبيبان أو ثلاثة أطباء لكي يكون هناك عملية استمرار ونتمنى أن تكون هناك عملية ولادة طبيعية للنساء الحوامل.

مثلا ذكرت عملية تركيز "SMUR" بالمستشفى المحلي بقرمبالية أصبح ضرورة ملحة. تركيز وحدة الإنعاش الطبي المتنقل هو مشروع وقع اقتراحه من طرف الإدارة الجهوية للصحة بنابل في مخططات

التنمية لسنة 2025/2021 وبالتالي أخيرا سنة 2025/2023 باعتبار تواجد المستشفى المحلي بقرمبالية في مفترق بين الطريق السريعة والطريق الوطنية رقم 1 والسكة الحديدية. بالتالي ارتفاع نسبة حوادث الطرقات إضافة إلى أهمية تقليص الضغط على وحدتي "SMUR" المركزة بالمستشفى الجامعي محمد الطاهر المعموري بنابل والمستشفى الجهوي بمنزل تميم إلا أن هذا المطلب ينتظر تلبيته حسب ما يمكن توفيره في إطار إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2025.

ذكرت متى تنطلق أشغال تركيز خزان الأكسيجين بالمستشفى المحلي بقرمبالية خاصة أن المستشفى تم فيه جميع التحضيرات لتهيئة الفضاء منذ سنة 2019؟ هذا ما ورد في سؤالك الشفاهي.

عندما وقع طرح مسألة الأكسيجين الطبي بالمستشفى المحلي بقرمبالية بصفة استباقية خلال فترة جائحة كوفيد وفترة تركيز خزّان أو مبخرة أكسيجين وتمت تهيئة فضاء لخزان خلال سنة 2022 بالتنسيق مع الإدارة العامة للهياكل الصحية العمومية بوزارة الصحة ومزود الأكسيجين بالجهة والتي وقع مراسلتهما قصد الاستعداد في تركيز التجهيزات اللازمة للخزان في حالة ارتفاع النسق العادي اليومي للأكسيجين يعني في حالة الطوارئ سنتبين في الموضوع.

تفعيل قسم الجراحة بوحدة الولادة الجديدة بقرمبالية وسد الشغور في مستوى أطباء الاختصاص. لقد وقع انجاز قسم أمراض النساء والتوليد مثلما ذكرت منذ سنة 2016 وتجهيزه خلال سنة 2018 كما وقع استغلال هذا القسم باستثناء وحدة العمليات الجراحية المتواجدة به في انتظار الدعم بأطباء في اختصاص طب الأطفال والتبنيج والإنعاش وعلى هذا الأساس تعمل الوزارة على توفيرها في أنسب الآجال طبقا لبرامجها والأولويات وتوفر الاختصاصات الطبية عند توزيع أطباء الاختصاص بعنواني سنة 2024 وسنة 2025.

يباشر حاليا بالمستشفى المحلي بقرمبالية أطباء اختصاص في طب النساء والتوليد في الجراحة العامة وفي أمراض الرئة وفي البيولوجيا الطبية وفي أمراض الكلى.

الحلول، حلول الوزارة لقسم الجراحة مثلما ذكرت وأقرت مصالح الرقابة بالوزارة بأنه غير مطابق للمواصفات وتتلخص مهام التفقدية الطبية والمصالح المختصة الأخرى من ضمنها البناءات وإدارة حفظ الصحة وغيرها من المصالح الفنية المختصة التي استنتجت أن مبنى قسم الجراحة لا يمكن أن يوفر الظروف الملائمة لضمانة الجودة والسلامة للمنتفعين بالخدمات مما جعل الوزارة تتجه نحو استغلال المبنى الجديد لقاعة العمليات للنساء والتوليد الذي تم تشييده مؤخرا وذلك بصفة مشتركة بين قسم الجراحة العامة وقسم أمراض النساء والتوليد وهذا معمول به في عدة مستشفيات. ولذا سيتم العمل على انجاز عدد من التدخلات لتأهيل هذا القسم في أفضل الآجال في إطار برامج الوزارة لصيانة وتهيئة الأقسام في مختلف الهياكل وذلك بتجديد التجهيزات الطبية بالإضافة إلى تركيز وحدة للتعقيم والتطهير طبقا للمنشور الوارد من الوزارة حول تنظيم خدمات تعقيم للمستلزمات الطبية.

فيما يخص طب الأسنان، متى يتم تركيز الكرسي الثاني من قسم الأسنان؟ في الوقت الحالي هناك طبيبي أسنان يشتغلان على كرسي واحد إثر سحب الكرسي الثاني من الخدمة بعد عدم الإمكانيات لصيانته بعد معاينة المصلحة الفنية بالوزارة كما سيتم تعويضه بكرسي أسنان ثاني في إطار برنامج "الصحة عزيزة" هو برمج ولكن تأخرت الدفعة قليلا لمعدات "الصحة عزيزة" لكنه مبرمج في الكراسي التي سيتم توزيعها على المستشفيات التونسية.

السؤال الموالي، ما هو برنامج الوزارة للتدخل على مستوى الاستعجالي؟ صحيح مستشفى قرمبالية يقوم بخدمات جليلة مثلما ذكرت في مفترق الطريق السيارة والمنفذ سيكون بإذن الله منفذ سلام وتنخفض الحوادث لأن الوقاية أفضل من العلاج، صحيح نجهز مستشفياتنا ونجهز الإطارات الطبية وأقسام الجراحة والطوارئ و"Les SAMUR" و"Les SAMU" ونعمل مع بعضنا لتقليص عدد الحوادث ونرتدي حزام الأمان من الأمام وهي نوع من الحماية.

تعود أسباب مشاكل الاكتظاظ بقسم الاستعجالي أساسا إلى البنية التحتية المتمثلة في ضيق الفضاءات أمام تزايد عدد المرضى بتضاعف عدد السكان بالمنطقة.

ذكرت على حسب التقدير هناك 500 ألف مواطن في المنطقة علما أن المبنى المستغل حاليا هو فضاء مشترك بين قسم الاستعجالي وقسم الجراحة العامة وهو من بين الأسباب التي دعت الإدارة الجهوية للصحة بنابل إلى اقتراح مشروع انجاز مستشفى جهوي جديد مثلما ذكرت ضمن مخطط للتنمية من 2023 إلى 2025 على المستوى الجهوي وهو محل عناية ودراسة من طرف المصالح المركزية للوزارة وحاليا يتم العمل على صيانة القسم الاستعجالي الحالي للارتقاء بمستوى الخدمات الطبية.

قبل انتهاء الوقت أريد أن أتحدث عن المستشفى الجهوي تم دراسة موضوع تفعيل مطلب مستشفى جهوي جديد بقرمبالية بالإدارة الجهوية وتم التصويت له بالقبول ضمن مخطط التنمية على المستوى الجهوي. الإشكال الوحيد في تخصيص خدمة الأرض أطلب منك العمل عليه مع بعضنا في الجهة لا أقول للدراسة فقط بل مرتبط بتواجد الفضاء لو بإمكانك مساعدتنا مرحبا بك وكذلك يتم الانطلاق في الدراسات الفنية الخاصة به حال إدراج المشروع في مخطط التنمية للقطاع الصحي وترسيمه كمشروع خصوصي بميزانية الدولة.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير. هل يرغب السيد محمد علي فنيرة في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الوزير على ما قدمتم للمنطقة. اليوم ولاية نابل تتطلب رؤية استراتيجية لأن الرؤية التي كانت موجودة هي رؤية غير عادلة وتقسيم وتوزيع المستشفيات بولاية نابل كان غير عادل وأكدت في زيارتك على اطلاعك على قيمة المأساة والمعاناة التي يعيشها أهالي جنوب الولاية في عدم توفر المستلزمات الصحية.

نعوّل عليكم في القضاء على هذه الممارسات وعلى هذا التميز السلبي بين شمال الولاية وجنوبها. اليوم جنوب الولاية له أحقية في التمتع بمستشفى جهوي ونعول عليكم في هذا.

السيد الوزير، رجوع بسيط إلى قسم الولادات كان لدينا في قسم الولادات طبيبين طبيب ينهي عمله يوم 1 جويلية إذن بقي سبعة أيام ويغادر المستشفى والطبيب الثاني استقال يعني يمكننا القول أن المستشفى من دون أطباء توليد.

نعول عليكم التسريع في توفير طبيب أو طبيبان مثلما كان موجود من أطباء نساء وتتولى متابعة حالة النساء الحوامل الموجودين في المنطقة ولتأمين حتى معاينة الحالات.

تحدثت السيد الوزير عن المستوصفات سأرجع قليلا للحديث عن المستوصفات، المستوصفات تتطلب تغييرا للخارطة الصحية هناك خارطة صحية قديمة السيد الوزير تأسست من الستينات هناك مناطق تضاعف عدد سكانها مرات ومرات عديدة ولكنها من دون مستوصفات وهذا هو النقص الحاصل الآن.

في منطقتي مثلا قسم التوتة ونوال إلى غاية الآن لا تتوفر فيها مستوصفات وعدد السكان فيها تضاعف كثيرا. نفس الشيء بالنسبة لبلحسن وبني عياش هي قاعات علاج مع العلم أن عدد المتساكنين يتضاعف فيها أيضا.

هناك قرابة 25 ألف ساكن بالمستوصف يمكن أن يصبح مركز وسيط يمكننا العمل على هذا صحيح نعرف أن هناك نقصا في عدد الأطباء ونعرف أنكم تقومون بعمل كبير في هذه الناجية ونعول عليكم.

في نقطة قبل أخيرة السيد الوزير هو الخط الأول في الصحة العمومية وهو توفر الموارد البشرية والدواء. السيد الوزير هناك نقص كبير في الدواء وهناك اتعاظ كبير من المتساكنين وعندما ينخفض دواء السكري وضغط الدواء هناك مخلفات كنقص النظر وبتر الأعضاء ونتحدث عن توقف عمل الكلى لمن لا يتزود بدواء السكري.

اليوم الأهالي لا يملكون مداخيل كبيرة وتكلفة الدواء أقل بكثير من تكلفة بتر ساق أو القيام بتصفية الدم. هناك مسألة أخرى تصنيفات الأدوية السيد الوزير هناك أدوية استغنينا عليها وأخرى تتطلب إدماجها.

بدوري أستغل الفرصة لتقديم تحية للإطارات الطبية والإطارات الشبه طبية على روحهم الوطنية وتفانيهم في خدمة المواطنين وعلى الروح الإنسانية العالية.

أدعو نفسي وأدعو زملائي أيضا إلى توفير ظروف عمل آمنة لأنهم اليوم يتم الاعتداء عليهم ونرى أشكال عنف كبيرة ومن هنا أدعو إلى العمل على قوانين وتشريعات للنظر في حلول على هذا العنف المسلط على الأطباء وعلى الإطار الشبه طبي.

أغتنم الفرصة أيضا لشكر كل المتطوعين من جمعيات خيرية ورجال أعمال ساهموا في توفير بعض الإعانات للمستشفيات وبعض المعدات وهذا المطلوب منهم فالحلول اليوم ليست حلولا وزارية فقط بل تظافر الجهود بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية هو ما سيجعلنا نحل المشاكل الموجودة في كل المناطق.

أبقى على ذمتكم في تسهيل أو تسريع تخصيص قطعة الأرض كنت قد اقترحتها سابقا. صارت مجالس جهوية وأعطت الموافقة في قطعة الأرض ونشد على أيديكم ونتعاون ونحن موجودون والقادم أفضل إن شاء الله وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد النائب النوري الجريدي
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السؤال الثالث للزميل السيد النوري الجريدي. تفضل عشرة دقائق على أقصى تقدير.

السيد النوري الجريدي

صباح الخير للجميع،

منذ عقد أو أكثر من الزمن بين سنتي 2011 و2012 أعلن وزير الصحة في الحكومة التونسية في تلك الفترة على قرارين في غاية من الأهمية تتناسب مع ما حلمت به جماهير شعبنا من شغل وحرية وكرامة وطنية لا تكتمل إلا عندما يتمتع المواطن بجملة من الحقوق كحق الشغل والسكن والتنقل وحق التعبير عن الرأي والماء والصحة وغيرها.

القرار الأول تغيير صبغة المستشفيات المحلية إلى مستشفيات جهوية صنف "ب "والقرار الثاني إجبار الأطباء على العمل في المناطق الداخلية عامين في إطار ما يسمى ساعتها التمييز الايجابي للمناطق الداخلية وسرعان ما صدحت الحناجر الثائرة "الطبيب لا يهان" وكان كالسقطة المدوية للصحة العمومة التي لم يتفطن إليها ساعتها لأن الشعار المرفوع وإن كان ثوريا في ظاهره فإنه شعار غبي ربط بين الإهانة والمناطق الداخلية.

الطبيب الذي كونته دولة من الدول القلائل التي تنفق مليارات المجموعة الوطنية ودافعي الضرائب ليدرس الطبيب بالمجان وعجزت وزارة الصحة العمومية منذ ذلك الحين على أن تكون وزارة صحة عمومية ليطول ناب القطاع الصحي الخاص ولتحتجز الجثامين في عديد من الأحيان إن لم يدفع الأبناء والعائلة آلاف الدينارات لمصحات تعطل معدات المرافق العمومية عمدا كي يطول نابها في غياب منظومة صحية مرشدة.

نأتي إلى موضوع السؤال الشفاهي الموجه إلى السيد وزير الصحة، هل يعقل أن يتعطل مشروع المستشفى متعدد الاختصاصات في قفصة كل هذه السنوات لعدم استيفاء الدراسات اللازمة؟ والأصل في التعطيل صراع محموم بين مكاتب الدراسات لأن عائدات الدراسات لوحدها تفوق 20 مليار. أما آن لهذه الحكومة أن تتخلص من سيطرة مكاتب الدراسات وأن تنجز مكاتب دراسات تابعة للدولة؟ هذه الدراسات لاختصار الآجال وربح الوقت والتكاليف وإن كان المانع تشريعيا فما عليها إلا أن تعرض المشروع على مجلس النواب للمصادقة عليه.

ثانيا، وضع مركز تصفية الدم في القطار إلى متى يبقى هذا المركز بلا روح ويفترض فيه أن يرد الروح لأهلنا في القتار وفي الخير؟ أهلنا هناك باعوا الأراضي والمنازل والمصوغ لهاجر أبنائهم والباقون منهم محرومون من أبسط حقوقهم الدستورية.

كيف ستتعاطى الوزارة مع وضع اختصاص التبنيج في قفصة وهذا الوضع الكارثي؟

ردود وزارة الصحة حول الأسئلة الكتابية المتعلقة بالوضع الصحي بالسند والكتار والخير هي مجرد إحصائيات يمكن الحصول عليها بسهولة وتصبح مهام النائب المنتظر منه أن يكون قوة اقتراح ورقابة مجرد مهام فلكلورية. قل ما شئت واسأل ما شئت الإحصائيات متوفرة. قلت فلكلور لأن مرضى الرئة والسرطان والقلب

لن تبرأهم الإحصائيات وسأصارح ناخبي على الأقل يراد أن يصوّر النائب عاجزا يكتفي بأسئلة لا تجيب الوزارات أحيانا عنها لتتفيه دور هذا المجلس وهذه إعاقة في العقل السياسي التونسي سيكتشفها المواطنون عاجلا أم آجلا فالأصل في عنوان تقدم أي شعب مجلس تشريعي رقابي فاعل.

رابعا وضعية المستشفى الجهوي صنف "ب" بالسند هذه المدينة التي تتعرض إلى عقوبة رباعية الدفع لا يوجد بها سيارات رباعية الدفع. لماذا لا تستغل الضيعة المثالية فيها الممتدة على آلاف الهكتارات؟ الجواب عدم توفر الاعتمادات وغلق باب رخص الآبار. لماذا لا تفعّل المنطقة الصناعية حسب جواب السيدة الوزيرة لغياب التطهير وغياب الغاز الطبيعي والاعتمادات. لماذا لا ينجز مشروع تطهير مدينة السند؟ لغياب الاعتمادات.

هناك من ماتوا بالسرطان والتليف الكبدي الناتج عن غياب التطهير واختلاط مياه الصرف الصحي بالماء الذي لا يصلح أصلا للشراب الناتج عن غياب الاعتمادات أين سيتلقون العلاج؟ لا حق لهم لا في الماء ولا في الهواء وحتى منازلهم وأراضيهم وضعيتهم العقارية مسواة يكترون في بلادهم في مستشفى المستشفى الجهوي صنف "ب" يا سادة التكلفة تقريبا بين 6 و6،5 مليار أقسامه استعجالي وقسم توليد وطب أطفال وجراحة عامة وتوفر ثلاث غرف عمليات نظرية طبعا.

نتحدث عن بناية قائمة الذات سلمت من وزارة التجهيز إلى وزارة الصحة وقبلت وزارة الصحة هذا المنجز المعضلة منذ سنوات والبناية حاضرة ومشروع إقامة سور لهذا المستشفى معطل بل صار موضوع تندر من أهالي السند. سور السند العظيم.

ونعود للحلقة المفرغة سور المستشفى حسب جواب وزارة الصحة من ممولات الوظيفة التنفيذية الجهوية ماذا نفعل إزاء وظيفة جهوية عجزت عن بناء سور مستشفى وتتعلل في كل مرة بسبب لتغطي فشلها. عدم بناء هذا السور يعطل بدوره استكمال قسط كامل من المستشفى وهو إمداد الغاز والأكسيجين بتكلفة تناهز 1،6 م د. الحاصل والنتيجة العبث بهذه البناية في بنيتها الأساسية من أبواب ونوافذ وزجاج والأدهى والأمر المسؤولين المحليين والجهويين عاجزين عن توفير حراسة لهذا المشروع الوطني. تقصير وإهمال نتج عنه اهتراء مشروع مستشفى لم يعمل بعد. هل سمعتم أغرب من هذا؟ ثم تتشدقون بالإنجازات والمتابعات والحرص على انجاز المسار والمسارات آسف جدا عندما أقول لكم لقد حولتم هذا المسار إلى مزار.

السيد وزير الصحة، لا أدّعي مطلقا أنك في شخصك مسؤول عن كل هذا وإلا كنت عدميا لأحملك مسؤولية ثقب الأوزون.

أنا باعتباري نائبا عن أهلي في السند الذين يحرمون من حقوقهم الدستورية في بيئة نظيفة وماء وملكية وشغل أدعوك إلى مزيد تحمل المسؤولية التي لا أشك أبدا أنك تتحملها كي لا يشعر أهلي بمزيد من مشاعر الغبن والامتهان والإبادة.

وعليه أدعو أن تتحمل وزارة الصحة مسؤوليتها كاملة في رصد اعتمادات إضافية استثنائية لإقامة هذا السور بشكل فوري حتى يرى هذا المشروع الصحي الطموح النور والذي لن يشع على أهالي السند فقط بل على معتمديات قريبة ستنتفع لا محالة من خدماته.

أدعوكم إلى فتح تحقيق فوري وجدي حول الكمّ الهائل من التجاوزات في القطاع الصحي في ولاية قفصة مع تحميل المسؤوليات للذين عطلوا المشاريع الصحية والذين سكتوا عنه.

أدعوكم أيضا إلى تفعيل مركز الدم بالكتار وتذليل صعوباته في أقرب الآجال.

أدعوكم أيضا منذ الآن إلى العمل على إعطاء استكمال المشاريع الصحية المعطلة في كامل الجمهورية الأولوية القصوى في إطار إعداد موازنات ميزانية وزارة الصحة لسنة 2025 حتى تكون هذه السنة سنة التعطيل أو استكمال المشاريع المعطلة.

أدعوكم أخيرا كي نتحدث عن تونس واحدة وعن شعب واحد أن تفرض بمشروع قانون تقدمه إلى مجلسنا التشريعي يتعلق بالعمل في المناطق الداخلية ينهي عزل هذه المناطق صحيا ويحقق بعضا من كرامة هذه المناطق إن كان لا بد أن نتقاسم المصير علينا أن نتقاسم الأوجاع قبل الرفاه.

في الشأن الوطني أهالينا في القيروان بإلحاح شديد يسألون متى يشرع في انجاز مستشفى الملك سلمان بالقيروان؟ شكرا.

جواب السيد وزير الصحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير الصحة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الصحة

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم،

شكرا على تساؤلكم وعلى ما أبديتموه من تحمس وحماس وأنا معكم وأهالينا في قفصة وفي كامل الجمهورية التونسية يستحقون كل التحية وكل ما نقدمه في قطاع الصحة.

أهالينا في قفصة وفي قبلي وفي مدنين وتطاوين وفي كافة الولايات والجهات والأقاليم يستحقون كل خير ويستحقون أن يكون المرفق العمومي الصحي في أرفق حال ونحاول مثلما قلت مع بعضنا أن نقوم بعملية إصلاح فإذا لم أستمع إليكم ولم أستمع إلى تدخلات حتى المواطنين في الزيارات فلن نتقدم مع بعضنا وقلتها وأكررها نعمل معا لإصلاح ما وجدناه. وجدنا أشياء جيدة وجب تحسينها وهناك أشياء سيئة مثلما ذكرت السيد النائب عن السور يعني هناك تراكمات لن نقول أننا سنقف هناك بل مبدأنا العمل لكي نحسن ونصلح ونتقدم.

أود أن أعطيك بسطة ليست إحصائيات لكن هناك مؤشرات يجب أن نذكرها لكي نبني عليها.

منذ قليل السيد النائب المحترم قال تقسيم الخارطة الصحية كيف كان؟ نعرف أن الأمور كانت تدار بالولاءات في خصوص بناء مستوصف أو غيره لذا وجب أن يكون هناك نظرة استشرافية في كل ما هو منظومة صحية يجب تحسينه في نظرة استشرافية.

فيما يتعلق بالمستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة أريد أن أقول أن ببرنامجه الوظيفي 380 سرير وعشرة قاعات عمليات بمساحة جملية مغطاة 38 ألف و419 متر مربع وأهم مكوناته قسم استشفائي جراحة عامة أمراض قلب أورام سرطانية الغدد

والسكري الأمراض الصدرية وطب الأطفال وجراحة العظام والمجاري البولية الأذن والأنف والحنجرة النساء والتوليد الجراحة العامة الاستعجالي العيادات الخارجية التصوير الطبي والمخابر والصيدلية.

يعني كل ما يجب أن يتوفر بالمستشفى وإن شاء الله الارتقاء به كمستشفى جامعي مؤسسة عامة للصحة. بطبيعة الحال مصالح عامة وإدارة مدة المشروع هو 18 شهر للدراسات و24 شهرا مدة لإشغال. الكلفة قيمة تحويل الدين هو بتمويل الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 80 مليون أورو ميزانية الدولة حوالي 50 مليون دينار تونسي.

تمت المصادقة على البرنامج الوظيفي والفني وتم الإعلام عن طلب العروض لاختيار مكتب دراسات وتمت المصادقة من طرف الممول عن تقييم العروض وتم إمضاء العقد والانطلاق في الدراسات.

تمت الموافقة على التصورات الأولية والمرور إلى مرحلة الدراسات التمهيدية الموجزة. ما هو المقترح؟ هو التسريع في انجاز مرحلة الدراسات التمهيدية الموجزة لتنفيذ المخطط.

ويعتبر هذا لمشروع مشروعا وطنيا وكما تعلمون صاحب المنشأ هو وزارة الصحة وتم سحب المنشأ المفوض هي وزارة التجهيز والإسكان المشرفة على لجان الدراسات ومكاتب الأشغال.

فيما يخص الوضعيات الخاصة بالمستشفى الجهوي صنف "ب" بالسند والكتار والخير تساءلت السيد النائب عن موعد تدخل وزارة الصحة بكل جدية لحل وضعية بناء سور المستشفى الجهوي صنف "ب".

أوضح، يباشر المجلس الجهوي بولاية قفصة ملف وضعية بناء سور المستشفى الجهوي صنف "ب " بالسند باعتبار إحالة الاعتمادات المخصصة من طرف وزارة الصحة وقد تم في الخصوص إسناد الصفقة إلى إحدى المقاولات التي لم تقم بالمطلوب. لا بد من الإعلام بهذا وقد تم فسخ الصفقة وإعادة الإعلان عن طلبات العروض مرة أخرى والعمل على انجاز الأشغال في أفضل الآجال.

خطة الوزارة لتجويد الخدمات الصحية في صف التدخل الصحي الأولي بالكتار والخير والسند لا بد أن نوضح أن مصالح الوزارة بالاعتماد على مقترحات المسؤولين بولاية قفصة على تجويد الخدمات الصحية بصفة متواصلة من خلال تفعيل البرامج الوطنية للمنظومة الصحية للخط الأمامي الأول وقد تم خلال الفترة الماضية طبقا لمخططات التنمية الجهوية وبدعم من المصالح المركزية لوزارة الصحة القيام بتدخلات.

بعجالة سأقدم لك ثلاث عمادات، الكتار تجديد قسم الاستعجالي والتوليد وإعادة تجهيزهما، صيانة وتوسعة مراكز الصحة الأساسية ببو سعد والأطرش والعمايم، بناء قسم تصفية الدم وهو بصدد التجهيز ووصلت آلات التصفية وبقيت مهمة توزيعها على باقي المستشفيات في إطار التبديل أو من لا يملك معدات جديدة بصدد التجهيز من طرف المصالح المركزية لوزارة الصحة.

مشروع إعادة بناء أقسام الطب العام والمخبر والأشعة والمصالح العامة باعتمادات تناهز 5 م د وتم عرض ملف تقييم العروض على أنظار لجنة الصفقات المختصة بوزارة الداخلية.

بالنسبة إلى بالخير تم إعادة بناء قسمي الطب العام والاستعجالي وتجهيزهما وإدخالهما حيز الاستغلال بقيمة مالية قدرها 1،2 م د تم بناء قسم التوليد وكذلك صيانة دورية لكافة مراكز الصحة الأساسية التي تتطلب تدخلا.

بالنسبة إلى السند تم تهيئة مقر المستشفى المحلي بإنجاز بناء فضاءات جديدة بتكلفة 5 م د تهم قسم التوليد وجناح لثلاثة قاعات عمليات جراحية وقسم جراحة عامة وقسم لأمراض الأطفال وقسم الاستعجالي.

وحاليا في طور استكمال الانجازات الطبية وتوفير الوارد البشرية بهدف دخوله حيز التنفيذ وكذلك توسعة مركز الصحة الأساسية بزنوش بإضافة مخبر وقسم أشعة مع برمجة مشروع انجاز قسم الطب العام والمصالح العامة بتمويل من التنمية المندمجة بوزارة الصحة.

بالنسبة للانتدابات ذكر السيد النائب في سؤال شفاهي موالي لماذا لا تأذن وزارة الصحة للمندوبية الجهوية للصحة بقفصة بتفعيل الانتدابات الداخلية الخاصة بفئة سائقي سيارات الإسعاف؟

يتم تسوية وضعية عملة الحضائر على أربع دفعات وفقا لبرنامج وطني تحت إشراف مصالح رئاسة الحكومة وسيقع اعتماد هذا البرنامج لتفادي النقص الحاصل وخاصة في سائقي سيارات الإسعاف بالمؤسسات الصحية بولاية قفصة عندما يتم تمكين الجهة من تراخيص حسب البرنامج حسب المصالح المعنية برئاسة الحكومة لانتداب العملة وخاصة سيارات الإسعاف.

تعلمون أنه تم الإذن لوزارة الصحة لانتداب 3000 مهني صحة بالنسبة لسنة 2024 وستكون فئة العملة من السواق في هذا الإطار وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. هل يرغب السيد النوري الجريدي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل لك الكلمة.

السيد النورى الجربدى

شكرا سيدى الرئيس،

أولا أثمن تفاعل السيد وزير الصحة مع مطالب أهالينا فى المناطق الداخلية وخاصة ما انتهت اليه إن كنت مستمعا جيدا عندما تفضلتم وقلتم نعمل معا فقد التقطت هذه الكلمة لأن السائد هو الشعور الذى يشعر به أغلب النواب هو أن هناك ضربا من القطيعة تفرضها أحيانا جملة من المعطيات الذاتية وببدو أنها فى مجملها جملة معطيات موضوعية. أنا دائما أتحدث عن الفكر الذى يحرك السواعد وأبحث دائما فيما وراء الستار وشكرا على التفاعل.

سيدى الوزير، فى مسألة الاحصائيات أنا أتحدث عن وجع وألم لا يمكن للإحصائيات أبدا أن تبرئه أو أن تخفف منه فالإحصائيات هى جملة أرقام وأدعو بكل لطف مصالح وزارتكم إلى تحيين معلوماتها وللأسف الشديد زانوش معتمدية ليست فى دائرتى الانتخابية ولم أرد أن أتكلم عن هذا لكن آسف جدا اضطررت ان أدعو مصالحكم إلى التثبت فزانوش ليست معتمدية فى دائرتى الانتخابية وهى معتمدية مستقلة بذاتها منذ سنوات كانت فعلا تتبع معتمدية السند لكن فى تحيين منذ سنوات أصبحت معتمدية مستقلة بذاتها.

لكن ما المانع الآن من أن ينجز مستشفى السند بنفس الطموح الذي تحدثتم عنه فقد تحدثتم عن مسائل طبية وإطار بشري وتجهيزات وأعلم ذلك والذى يعطل استكمال هذا المشروع هو عدم انجاز السور فهل يعقل أن تمر أنابيب الغاز والاكسيجين هكذا فى المطلق دون سور أو دون حماية؟

أعلمكم أن هذا المستشفى يتعرض إلى سرقات فضيعة جدا فى ظل غياب الحراسة والمطلوب هو تدخل استثنائى لأن المسألة طالت وأهالي السند يرفعون هذا المطلب، تدخل استثنائي واستعجالي حتى توفر الوزارة هذا الفارق الذى هو ليس عزيزا على أهل السند تقريبا 200 أو 250 ألف دينار ليست عزيزة على أهل السند كى يروا هذا المشروع أو كي يروا هذا المولود لأنه لن يشع على السند فقط زانوش ومنزل بوزيان والعديد من المعتمديات المجاورة التى لا يتجاوز البعد عنها 17 و20 كيلومتر هى أيضا ستنتفع بهذا المشروع فالرجاء كل الرجاء تخصيص اعتمادات استثنائية لهذا المستشفى كي يرى النور وكي تنقطع هذه المعاناة التي يعاني منها أهلنا وشكرا جزيلا.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد النائب يوسف طرشون

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الرابع للزميل المحترم السيد يوسف طرشون نحيل إليه الكلمة وله عشر دقائق على أقصى تقدير فليتفضل. المقعد رقم 14.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبأعضاده الميامين،

وأبدأ مداخلتي بتحية لجيشنا الوطني في العيد 68 لانبعاثه وكلنا فخر بحماة العلم حماة الوطن.

أقول أنا في الواقع حزين بشأن الوضع الصحي في الجهة التي أنتمي اليها وما يمكن أن ألخص فيه هذا الوضع هو أننا في السنوات الأخيرة عدنا الى الوراء وسأقدم جملة من المعطيات عدنا الى الوراء حقيقة.

وأبدأ بمسألة قسم الولادة بمستشفى حسان بالخوجة في رأس الجبل كان لدينا قسم ولادة وكان فيه طبيبان وتعلم جيدا سيدي الوزير أن هذا القسم مغلق وعندما أقول مغلق يعني لا يوجد أطباء الاختصاص اللازمين للولادة وطب الأطفال ولكن بالطبع توجد "les sages-femmes" الى آخره ولكن نحن نريد ونهيب بك سيدي الوزير وقلت هذا في أكثر من مرة أن يقع التدخل من أجل إعادة إحياء قسم الولادة في رأس الجبل لماذا أقول قسم الولادة في رأس الجبل؟ فهو كان موجودا ومفعلا لأن هذه المنطقة سيدي الوزير، راس الجبل هي ليست وحدها فقط وراءها العالية وغار الملح وتضطر النسوة عند الولادة في كل هذه المنطقة للذهاب الى المستشفى الجهوي ببنزرت وتعرفون جميعا تبعد 50 كيلومتر وتعرفون مشكلة القنطرة وصارت العديد من الكوارث وتعرضت عدة نساء لمشاكل في القنطرة أساسا وتداولتها وسائل التواصل الاجتماعي الى آخره.

نحن نريد إعادة إحياء هذا القسم من جديد 100 ألف ساكن كما يمكن أن تستفيد أوتيك من قسم الولادة هذا ويحل لنا المشكلة وهي مشكلة حقيقية سيدي الوزير فإن كان القسم موجودا ثم تمت إزالته فلهذا السبب أقول بأننا نتراجع للوراء.

أيضا مستشفى الولادة ببنزرت سيخفف عليه الضغط خاصة أنه صارت مشكلة كبيرة حيث وقع الحاق قسم الولادة بالمستشفى وتعرفون جميعا الآن الضغط سيدي الوزير وأقسم أن تذهب الى هناك بكل لطف فستجد المآسي وستعرف الوضع والاكتظاظ وهناك كارثة في المستشفى وأطلب منك التدخل العاجل سيدي الوزير فمصاعد المواطنين والمرضى معطلة فكيف يصعد مواطن للطابق الخامس وهو مريض؟ هناك مشاكل كبيرة جدا.

وهناك مشكلة توسيع الاستعجالي كذلك في مستشفى الحبيب ثامر في بنزرت ولا بد ان تكون هناك آلة جديدة للكشف بالرنين المغناطيسي لأن المواعيد أصبحت متأخرة جدا ولم تعد الآلات الموجودة كافية حيث يتم اسناد المواعيد بخمسة أشهر لإجراء تصوير بالأشعة وهذا أمر غير معقول.

سيدي الوزير، يمكنكم معاينة اكتظاظ العيادات الخارجية وأدعوك الى زيارة هذه المستشفيات وأعتقد أن يكون الإصلاح منظومي ما معنى ذلك؟ لأنك حين تخفف عن المستشفى الجهوي متى؟ حين تصير إصلاحات على مستوى المستشفيات المحلية.

المستشفى المحلي حسان بالخوجة براس الجبل يمكن أن يحل عدة مشاكل وحين نقول أنه لا يوجد طبيب جراح ولا يوجد أي طبيب اختصاص في هذا المستشفى وكلهم أطباء عامين وحين نتحدث مثلا عن أن إنسانا تعرض لكسر في إصبعه حاشاكم والمعذرة ويجب أن يذهب لبنزرت من أجل الجبيرة فهذا مخجل لأن نصف بنزرت الشرقي الذي يمكن أن يكون كله على الأقل في هذا المستشفى حسان بالخوجة مما سيحل بعض المشاكل. فتخيل أنه حتى على مستوى قسم التصوير فالصور "de clichées" وتضطر لإعادة التصوير من جديد وهناك دفع ولن أتهم موظفي الصحة العمومية وبالنسبة لنا نفتخر بهذا القطاع العمومي ونريد أن ندافع عنه ولكن هناك دفع حتى بطريقة غير مباشرة أن يضطر هؤلاء المواطنين للتصوير واجراء الجبيرة في القطاع الخاص.

ويجب أن نتحمل مسؤوليتنا في الجانب الاجتماعي لأن هناك أناسا لا يمكنهم التنقل للتصوير والعلاج في الخاص فلماذا إذن المستشفى المحلي براس الجبل حسان بالخوجة لا تتم فيه على الأقل إجراء "الجبيرة"؟

نقطة أخرى مهمة سيدي الوزير، وهي فعلا تؤلمني كثيرا ونحن نعيش في منطقة كما تعرف سيدي الوزير توفيت فتاتان غرقتا في ربيع العمر خلال الأربع أيام الأخيرة وهذا يؤلم القلب فليس لدينا استعجالي ولا توجد نقطة قارة للحماية المدنية في المنطقة ككل وأقرب واحدة هي الموجودة في ماطر وفي بنزرت ونحن نطالب أن تكون هناك نقطة حماية مدنية في راس الجبل وهناك مساعي ولكن هناك تعطيل لأن هناك أناسا لا يقومون بواجبهم لأننا أخذنا قسما من ديوان الحبوب لوزارة الفلاحة على أساس أن يخصص لوزارة الداخلية حتى يخصص لنقطة حماية مدنية ولكن لم يحصل هذا.

سيدي الوزير، نحن مسؤولون عن أرواح الناس وفي كل عام يموت العشرات فعلا ويمكن أن أمدك بالإحصائيات وفي هذا الأسبوع توفيت فتاتان غرقا في بحر غار الملح وتم انقاذ ثلاث فتيات.

كذلك الشأن لأسطول النقل إن لم يكن هناك سيارات إسعاف وسأقول لك شيئا سيدي الوزير إذ وعد بعض رجال الاعمال المحترمون أنه إذا تحولت نقاط استعجالي محدثة لمستوصفات مثلا مستوصف رفراف أو الماتلين الى وحدة استعجالي فإننا مستعدون أن نوفر لكم حتى سيارة اسعاف أليس هذا كافيا؟

سيدي الوزير، نحن مستعدون لهذا التعاون وهناك إرادات خيرة في هذه البلاد ولكن لماذا لا تتحول المستوصفات الموجودة في نقاط سوداء فضلا عن الحوادث ففي كل عام يموت أناس ولدينا منعرج هناك يسمى سعدان وهناك طريق منحدر برفراف وكلكم تعرفونه منحدر الموت ونفس الشيء مات فيه شابان في الشهرين الأخيرين.

نحن لا نحمل المسؤولية لوزارة الصحة في الحوادث الحاصلة للناس لكن على الأقل حين يصير الحادث يجب أن تكون هناك وسائل نقل سريعة وسيارات إسعاف وأناس بإمكانهم مداواة هؤلاء الناس وتكون هناك نقاط استعجالي قريبة.

سيدي الوزير، لن أواصل تسمية المستوصفات بأسمائها في الجهة التي أوجد بها لأن وضع هذه المستوصفات أقل ما يقال عنه أنه مخجل وكل المستوصفات التي زرتها يطلبون مسألة واحدة وتيرة حضور الأطباء وهي غير معقولة فيمكن ان يحضر الطبيب مرة طيلة أسبوع ويأتي بطريقة نعرفها جميعا مع تقديرنا واحترامنا للجهد الذي يبذله هؤلاء الأطباء إذن هذا الوضع يحتاج الى معالجة سريعة.

سيدي الوزير، هناك نقطة مهمة جدا لأن الدولة التونسية ليست وزارة الصحة على حدة ووزارة الداخلية على حدة فنحن في مقاربة منظومية ولا بد أن تتعاون الوظيفة التنفيذية مع بعضها وتتعاون مع الوظيفة التشريعية.

أنا سأتكلم عن مشكلة عويصة أصبحت عقدة هناك في جهتنا، لدينا سوق بلدي توفرت التمويلات لبنائه في مدينة عوسجة فما هو العائق فيه وقد وردت عليك مراسلة في هذا الشأن سيدي الوزير؟ هو أن هناك صيدلية في وسط عوسجة لم ترد صاحبة هذه الصيدلية مغادرتها رغم وجود قرار اخلاء لأنها هي التي عطلت هذا المشروع وسنخسر الآن المقاول والتمويل وبعثت لك رسالة ويمكن أن أعطيك نسخة أخرى منها ولوحدة الصيدلة والدواء والإدارة الفرعية للصيادلة.

وبعثت لك رسالة، السيد رئيس المجلس الوطني لهيئة صيادلة تونس ولم ترغب في الاخلاء رغم أنهم وفروا لها المحل المزمع التنقل إليه والتكفل بخلاص عقد الكراء لمدة خمسة أشهر وقالوا لها ستنتقلين لنبني ثم تعودين لمكانك كما وفروا لها المثال الهندسي مجانا وقالوا لها كيف تريدين أن نبني لك هذا المحل؟

سيدي الوزير، لا بد من التدخل العاجل وأرجو ذلك في هذه النقطة بالذات ويمكنك سيدي الوزير حلحلة مشكلة في جهة أخرى لأننا سنخسر هذا التمويل المرصود من البلدية بقيمة مليارين لسوق بلدي سيغير وجه عمادة عوسجة وبمجرد أن تنتقل هي ثم فيما بعد ترجع وقد قدمت لها تعهدات مكتوبة من طرف الإدارة الجهوية للتجهيز ومن طرف معتمد المنطقة.

جواب السيد وزير الصحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

انتهت العشر دقائق والكلمة الآن للسيد الوزير تفضل.

السيد وزير الصحة

شكرا سيدي النائب،

الحمد لله في تونس الميدان نعرفه في الجهات والاقاليم وان تحدثني عن المنحدر الموجود في الرفراف وعوسجة والحمد لله أننا نحب بلادنا وحتى في زيارتنا نحبها أكثر من شمالها وشرقها وغربها.

شكرا على تساؤلاتك وعلى حرصك مثل بقية السيدات والسادة النواب لمصلحة جهاتهم وهي مصلحة تونس. فقط بين ظفرين أو قوسين يوم السبت هناك قافلة صحية في مستشفى راس الجبل في إطار تقصي سرطان الثدي لدى المرأة وهي عملية مشتركة بين جمعية مقاومة وتقصي سرطان الثدي لدى المرأة ووزارة الصحة ممثلة في الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري وتمت دعوة النساء وتم فحصهن.

وبهذه المناسبة طلبت من الجمعية أن تحسن وتدهن وأقل شيء هو أن نعتني بالمرفق العام فتثبت من الأمر وهذا شرطي من الجمعيات التي قلت بأنها تتعاون فمرحبا ونحن نتعاون مع بعضنا وأهل الخير كثيرون وكلهم تونسيون وإن دل على شيء فهو يدل على حبهم لبلادهم ووطنيتهم فنطلب منهم الإضافة لتلك المؤسسة سواء المستشفى وقد زرت مستشفى راس الجبل وزرت قسم النساء والتوليد وقسم الأطفال الذي أغلق منذ مدة وأريد أن أوضح شيئا أنه يجب أن نعمل وكما قالها منذ حين بعض السادة النواب ليس خارطة صحية إنما المؤشرات وصحيح أن هناك قسم أمراض النساء والتوليد وقسم الأطفال الذي يمكن أن يكون في المستشفى لكن حين أرى أن فيه ست ممرضات وخمس قابلات أو قوابل يعني أن عدد الولادات 22 ولادة في 2023 يعني بمعدل كل يوم عمل تقريبا هناك ولادة و2022 هناك 236 وفي 2021 هناك 219.

عدد العيادات في قسم التوليد في 2023 508 عيادة وفي 2022 هناك 407 و2021 هناك 449 يعني هذا يجعلنا نفكر مرتين هل نحدثه قسما كبيرا صحيح أنهم يأتون إليه من العالية وترفع القنطرة ولكن سندرسه وأحببت أم كرهت دائما النظرة الاستشرافية تستوجب المؤشرات وليس العاطفة وأنت تعرف حتى من اسمه فحسب الظروف التي أحدث فيها ومن التي كانت وزيرة المرأة وغير ذلك.

ولكن نفكر الآن في مصلحة المواطنين إن كانت هناك امرأة ستلد فإنها تجد الإحاطة اللازمة في المرفق العمومي للصحة هذا مع الإضافة أعتقد أنك لم تذكر ذلك هدف تقديم الخدمات طب الاختصاص في هذا المجال ودوما أتحدث عن طب النساء والتوليد بمستشفى راس الجبل يتم التعامل مع طبيب مختص في أمراض النساء والتوليد في إطار اتفاقية عمل حيث يقوم بتقديم عيادات أسبوعية ومنهجنا هو تقريب المرفق العمومي للصحة.

كما ذكرت أنت السيد النائب المحترم عوسجة، السوق بعوسجة يبدأ السبت وينتهي يوم الأحد ويتم عرض الخضر منذ يوم السبت وتم العمل بهذا منذ الاستقلال يعني الصحة والتربية والمراكز الصحية الأساسية التي عددها حوالي 2100 موزعة في كامل تراب الجمهورية لتقريب الخدمات يعني يوم السوق واستعملنا هذا في التلاقيح يفتح المستوصف ويذهبون للعيادات ويمكن أيضا في المستشفى المحلي والمستوصف تكون فيه عيادات مختصة يعني كل ثلاثة أو ستة اشهر يذهب طبيب مختص في طب القلب وفي طب السكري مثلا وفي طب العيون ويباشر مرضى الامراض المزمنة

أمراض السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب في المستوصف المحلي الذي في الجهة وهذا هو تمشينا وبدأنا في هذا المشروع في إحدى ولايات الجمهورية هو مستشفى محلي ولكن شهريا الآن وبالتنسيق بين المستشفيات الجامعية والمستشفيات المحلية الهدف هو تقريب الخدمة سواء من خلال مستشفى جهوي أو محلي أو مستوصف يجب أن يجد المواطن خدمة المرافق العمومي للصحة أينما وجد.

وأريد أن أذكر في إطار دعم طب الاختصاص بولاية بنزرت ككل تمت مباشرة خلال سنة 2024 أطباء مختصون في جراحة الأطفال في الامراض الجرثومية وفي علم المناعة وكذلك في التأهيل الفيزيولوجي والفيزيائي.

وفي طور المباشرة في إطار القائمات الخاصة بالجهات ذات الأولوية هناك ثمانية أطباء: واحد طبيب نساء وتوليد، اثنان طب تخدير وإنعاش وأمراض القلب وطب الأطفال وطب العيون والطب النفساني مع إمضاء ستة عقود منها الى حدود هذا التاريخ وواحد مساعد استشفائي جامعي في طب الفيزيائي.

كما أن هناك عددا من أطباء الاختصاص في إطار التوزيع الجهوي للتجنيد للإطارات الطبية لسنة 2024. مع الإفادة أن وزارة الصحة أعدت برنامج تطوير وصيانة عدد من فضاءات المستشفى في راس الجبل وذلك ببناء مخزن للأدوية والقيام بأشغال تهيئة وعزل واصلاح بقسم الطب الباطني مع انطلاق الإنجاز بداية من شهر جويلية 2024.

إضافة الى القيام بعمليات الصيانة لمركز الصحة الأساسية بكل من الزواويد والقرية وبني عفار والزهانة أو أوتيك كل حسب ما يسميها لأن هناك من لا يعرف خارطتنا.

إذن تركيز قسم الاستعجالي بكل من الرفراف والماتلين وغار الملح والنقطة التي أثرتها جيدة ويمكن أن ندرسها حتى لو تكن ظرفية بمناسبة الصيف مثلا ولو تتذكرون كان هناك مشروع قديم هو العطلة الآمنة وهو مشترك بين الصحة والحماية المدنية ويمكن ان ندرسها أكثر مع بعضنا سوء في راس الجبل بنزرت أو حتى في الأماكن التي يذهب اليها المواطنون بالنسبة للصائفة ويرتفع عدد المتساكنين وتعرف مثلا سواء راس الجبل أو رفراف أو صونين كيف يرتفع العدد اثنين أو ثلاث مرات بمناسبة الصيف وهذا عادي جدا.

فيما يتعلق بأقسام الاستعجالي براس الجبل تجدر الإشارة أنه يوجد قسم استعجالي بالدائرة الصحية براس الجبل واستعجالي بالدائرة الصحية بأوتيك وهذان "les deux ports" للاستعجالي وأظن أنك تتذكر أن في أوتيك وحتى حين يوجد فيها المشروع حين بني اوتيك على تلك الطريق هناك "مشروع طائرة مروحية" بجانب المعهد.

وحيث أن رفراف والماتلين ترجع بالنظر الى الدائرة الصحية براس الجبل فإن خدمات الاستعجالي يتم تأمينها باستعجالي راس الجبل الذي لا يتجاوز المسافة الفاصلة بين المركزين والاستعجالي 8 كيلومتر.

صحيح أن هناك إشكال المنحدر الذي قلت عنه والالتواءات والطريق بين رفراف وراس الجبل إلى حدود "rond-point" صحيح هناك مشاكل وانا معك فيما قلته لكن يجب أن نفكر في المشروع الذي قلت عنه ولا اخفيك أنه أعجبني ويمكننا العمل عليه مع السيدات والسادة الإطارات العليا لوزارة الصحة.

فيما يتعلق بغار الملح فهي ترجع بالنظر الى الدائرة الصحية بأوتيك وهنا تبعد المسألة خاصة الآن في الصيف يكثر المصطافون وفي بعض الأحيان حتى حركة المرور فيها احراج.

الخدمات الاستعجالية مبدئيا في مرحلة استعجال بأوتيك الا ان قرب المسافة بين غار الملح واستعجالي راس الجبل فإنه يتم التعهد بكل حالات الاستعجالي براس الجبل إذن يذهبون إلى راس الجبل علما وأن المراكز الصحية رفراف والماتلين وغار الملح فيها عيادة طب عام وطب أسنان ومخبر غار الملح.

تكثيف دورية العيادات الخارجية لطب الاختصاص في المستوصفات، أريد أن أقول لك أنه في مستشفى راس الجبل هناك عيادات اختصاص في طب السكري يوميا وفي طب القلب أيضا وفي طب النساء والتوليد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيد الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد يوسف طرشون في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟

السيد يوسف طرشون

اعذرني سيدي الرئيس،

أريد أن أواصل الاستماع الى عرض السيد الوزير لأنه لم ينته بعد سأعطيه وقتي لا بأس. تفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

السيد وزير الصحة

كما قلت لك وتيرة عيادات الاختصاص بالمستشفى وأقول لك أدنى ما يمكن إن كان هناك طبيب سكر وطبيب قلب وطب النساء يوميا متواجدون في العيادات وهذه مسألة جيدة وبالنسبة لطب الأطفال هناك ثلاثة أيام في الأسبوع.

إحداث وحدة مختصة في معالجة الكسور وجبر العظام بمستشفى حسان بالخوجة براس الجبل. في هذا الإطار فإن كل الحالات الواردة على المستشفى يتم فحصها وتقديم الخدمات الطبية والعلاجية الأولية سواء استعجالي أوتيك أو استعجالي راس الجبل ثم يتم توجيهه كل مرة الى قسم طب العظام بالمستشفى الجامعي ببنزرت لاستكمال تلقي العلاج اللازم مع العلم أن المسافة الفاصلة بين معتمدية راس الجبل وبنزرت كما تعرف 40 كيلومتر.

لكن هذا لا يمنع أن ندرسها أيضا وتدخلك في محله ويمكن أن يكون العلاج الأولي في راس الجبل وسنعمل عليها وبالنسبة للصورة لست معك 100% ومادام قام بالتصوير في راس الجبل فلا داعي من اعادتها في بنزرت أو أوتيك لذلك نعمل على" la numérisation du système de santé" والمشكلة الكبيرة أننا في 2024 و2025 والمنظومة الصحية كلها ليست "informatisé" وكلنا نعرف على ما أعتقد لماذا لا يريدونها كذلك منذ عهود قديمة نعمل عليها فيصبح دون أخذ "cliché du radio" يقرأها بالكمبيوتر أينما وجد.

ونواصل العمل مع بعضنا على بنزرت وعلى باقي النقاط التي أثرتها.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد يوسف بقي لك ثلاث دقائق في حصتك يمكن أن تستعملها.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

كان الرد شافيا وضافيا وقد أعطى الآن عدة وعود سجلت وان شاء الله سنتابعها مع بعضنا ونتعاون على أدائها وأعيد مرة أخرى سيدي الوزير في جهتنا وبينت لي الآن أنك تعرفها جيدا لدينا عديد الناس ممن لديهم ارادات صادقة ليس فقط لطلاء المستشفى بل مستعدون للمساعدة حتى في معدات طبية ذات قيمة فقط نحاول فتح قنوات الاتصال مع هذه الارادات التي تحب هذه البلاد وأشكرك على سعة صدرك.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد النائب طارق الربعي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الخامس للزميل المحترم السيد طارق الربعي نحيل اليه الكلمة وله عشر دقائق على أقصى تقدير المقعد رقم 7. تفضل.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة الزملاء الأفاضل وكافة الإداريين العاملين برحاب مجلس نواب الشعب،

مرحبا بالسيد وزير الصحة وبالوفد المرافق له،

صدر القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات وبمقتضاه تكونت الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية والهدف منها تجميع كل المؤسسات والهياكل العمومية المتدخلة في عملية السلسلة الغذائية لجمع المواد من الإنتاج الأولي والمعالجة والتحويل والتعبئة والتغليف والنقل والخزن والتوزيع والعرض للبيع والتصدير والتوريد وهذا بالأساس يعتبر إنجازا وتجديدا وتسهيلا على المتعاملين مع الإدارة وذلك بتجميع كل الهياكل الرقابية في هيئة وحيدة تسمى الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتوجات الصحية.

وصدر الأمر الحكومي عدد 74 لسنة 2021 المؤرخ في 21 جانفي 2021 والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للهيئة تحت إشراف وزارة الصحة وتتكون الهيئة من أطباء وتقني الصحة، إطارات وزارة التجارة والأطباء البياطرة التابعين لوزارة الفلاحة وديوان المياه المعدنية وعدة أطراف أخرى.

السيد الوزير، أسبوع يفصلنا عن انقضاء سنتين على الإلحاق الوجوبي الذي تسلط على عدد كبير من الإطارات والأعوان التابعين للوزارات التي سبق ذكرها، هؤلاء الإطارات والكفاءات وجدوا أنفسهم في وضعية لا يحسدون عليها، وجدوا أنفسهم في نظام تأجير غير موحد ولم يتم إصدار النظام الأساسي الخاص بالهيئة، فهناك من يتقاضى 17 راتبا والبعض الآخر يتقاضى 15 راتبا وهناك من يتقاضى 13 راتبا وآخرون لا يتقاضون سوى 12 راتبا شهريا، كما أن هناك من خسروا ترقياتهم وتسمياتهم داخل وزاراتهم الأصلية وهناك إطارات وأعوان جمدت وضعياتهم الإدارية جراء الإلحاق الوجوبي الجائر مما أجبر العديد منهم على تقديم دعاوى أمام المحكمة الإدارية لإلغاء المقرر الإداري القاضي بالإلحاق الوجوبي هذا بالإضافة إلى تقديم مطالب لإداراتهم الأصلية لإنهاء الإلحاق.

السيد الوزير، لدينا العديد من المشاكل في الهيئة، أشخاص مكلفة بالتسيير في الإدارات الجهوية للهيئة وهم من ثلاث وزارات وهي الصحة والتجارة والفلاحة دون امتيازات تذكر نظرا لعدم صدور النظام الأساسي وسلم التأجير داخل الإدارات، أشخاص لا تعرف صلاحياتها نظرا للنقص في التكوين، ليس في تكوينهم العلمي فهؤلاء الأشخاص متكونين وإطارات عليا للدولة لكن النقص في التكوين في القانون عدد 25 لسنة 2019.

بالنسبة إلى مشاكل الذين يعملون بالهيئة من مختلف الأسلاك وكما نقول بالعامية "ماكلين بعضهم"، هناك صراع تموقع واسألوا السيد المدير العام للهيئة عن عدد الشكايات والعرائض، زملاء تقدموا بشكايات ضد بعضهم البعض وهناك تهديد بالهرسلة ووصلت الأمور إلى حدود تبادل العنف اللفظي والمادي داخل الهيئة والتهديد بالتجميد يهددون بعضهم البعض فالمسؤول الأول بالهيئات الجهوية يكون في أغلب الأحيان من وزارة معينة يقوم بتهديد بعض الأشخاص بالتجميد فمن غير المعقول أن يكون هناك بعض الإطارات يتقاضون أجورا دون أن يقوموا بأي عمل لا لشيء إلا لأنهم مجمدون من طرف المسؤول الأول على الهيئة، السيد الوزير هذا الملف حارق.

السيد الوزير، فيما يتعلق بالمطالب أولا، خلال التدخلات التي قمنا بها بالبرلمان بمناسبة مناقشة مشاكل قطاع الصحة تحدثت عن الهيئة وطالبت بالتسريع في إصدار النظام الأساسي وبتوحيد سلم التأجير، فنحن نفتخر بهذه الهيئة ونأمل أن يكون سلم التأجير مرتفعا وتعلمون أن الخطايا التي تقوم الهيئة بتسليطها على المخالفين هي خطايا مرتفعة وتعلمون جيدا أنه يجب حماية العون العمومي إداريا وماديا ويجب أن نكون مجددين بالنسبة إلى الأجور لماذا وضعية الموظف العمومي دائما هشة؟ لماذا لا يكون الأجر مرتفعا لكي تقع حمايتهم والجميع يعلم ما معنى الحماية؟

ثانيا، التسريع في إصدار الأوامر الترتيبية وهو ما جعل الهيئة مكبلة، تعلمون أن الأوامر الترتيبية والمناشير التفسيرية هامة في هذا الخصوص فالهيئة لا تعتمد كمرجع إلا على القانون وهناك خلط ولم يقع الفصل بين قانون 25 لسنة 2019 والقانون 117.

كما يجب أن تكون وسائل النقل مجهزة بمبردات تعلمون أنهم يشتغلون أساسا في المواد الغذائية يجب أن تكون وسائل النقل "spécifiques" لنقل المواد الغذائية في ظروف حسنة لكي يتمكنوا من القيام بالتحاليل ولكي يحصل كل واحد على حقه بالنسبة للتاجر والعون المكلف بالمراقبة.

السيد الوزير، كذلك يجب التسريع في بعض التسميات في الإدارات الجهوية على غرار القيروان وقبلي، تسمية المنسقين الجهويين الى جانب عدة إشكاليات أخرى، سنتحدث فيها بعد ردكم وشكرا.

جواب السيد وزير الصحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والآن نحيل الكلمة للسيد علي مرابط، وزير الصحة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الصحة

شكرا جزيلا سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

شكرا السيد النائب المحترم على إثارة هذا الموضوع،

الهيئة الوطنية للسلامة الغذائية أحببنا أو كرهنا هي مكسب للبلاد التونسية وهدفها الأساسي هو حماية المواطن في السلسلة الغذائية، كل ما هو سلامة غذائية ليس فقط "de la fourche à la fourchette" بل أكثر من ذلك أيضا الاهتمام بالحيوان الذي قبل أن يتم ذبحه النظر في ماذا يأكل إلى غير ذلك وقد كانت هذه المهام مقسمة بين عديد القطاعات وجاء قانون 2019 في إطار حماية السلامة الغذائية وحماية المواطن التونسي وتم بمقتضاه بعث الهيئة الوطنية للسلامة الغذائية التي لم تباشر مهامها إلا في 1 جويلية 2022 والمسألة التي نلوم فيها أنفسنا جميعا أن القانون واضح وصريح فعندما يصدر القانون يجب أن ترافقه النصوص الترتيبية وأعتقد أن هناك نصا في ذلك ونحن نسرع دائما في إصدار القانون ثم بعد ذلك يقع إصدار النصوص الترتيبية لاحقا لذلك نحن نقوم بإعداد الأوامر الترتيبية وسأبلغكم القانون الأساسي والتنظيم الهيكلي متى وقع إصداره.

إذا، باشرت الهيئة مهامها يوم 1 جويلية 2022 عملا بأحكام القانون عدد 25 لسنة 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات بعد استكمال إجراءات الإلحاق الوجوبي للأعوان الراجعين بالنظر إلى وزارات الصحة والتجارة والفلاحة ومباشرة نشاطهم بداية من هذا التاريخ وذلك بعد أن شهد مسار تركيز الهيئة تعطيلا غير مبرر لمدة تجاوزت ثلاث سنوات ولم يكن الكوفيد المبرر الوحيد وقد ذكرتم السيد النائب المحترم العديد من الإشكاليات التي حالت منذ سنة 2019 إلى سنة 2022 دون التسريع بعمل الهيئة.

وتواصل الهيئة تأمين مهامها لمراقبة المنتجات الغذائية واتخاذ الإجراءات المستوجبة لردع المخالفين طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل ورغم النقص الحاد في الموارد البشرية لأنه رغم الالحاق الوجوبي هناك نقصا في بعض الاختصاصات المتمثلة مثلا في الأطباء البياطرة ومراقبة الصحة النباتية والمهندسين والتقنيين حيث تم بداية من 1 فيفري 2023 استكمال إجراءات الإلحاق الوجوبي لدى الهيئة لعدد محدود جدا من الأعوان مثلا من وزارة الفلاحة أو وزارة التجارة أو الصحة.

وفي إطار السعي لضمان استقرار الأعوان بالهيئة وتأمين المهام على النحو المطلوب تمت إحالة مشروع نظام تأجير مؤقت إلى مصالح رئاسة الحكومة للنظر فيه إلى حين إعداد نظام أساسي خاص بالهيئة للمصادقة عليه.

وفي الخصوص تم مؤخرا بتاريخ 25 ماي 2024 عرض المشروع على أنظار مجلس مؤسسة الهيئة وقد ثمن أعضاء المجلس هذا المشروع وأبدوا بعض الملاحظات في شأنه خاصة فيما يتعلق بالحرص على دراسة الانعكاس المالي مقارنة مع الموارد المتاحة للهيئة كما اقترح الأعضاء خلال الجلسة الموقرة فسح المجال لتقديم بعض المقترحات الكتابية والتي ستتولى الهيئة الأخذ بها وموافاة الوزارة بها، وهو ما سيسمح بوضع نظام تأجير موحد لكل الأعوان وهي مسألة منطقية وليس كما ذكرت أن هناك من يتقاضون 17 و13 راتبا أعتقد أن الموظفين العموميين يحصلون على 12 راتبا فقط وهذه المسألة جيدة فهي تقوم بتحفيز الأفراد والأعوان والموظفين ونحن نحث على ذلك وكما ذكرت السيد النائب لحمايتهم.

هذا وقد تم السعي لتوفير الظروف الملائمة لممارسة الأعوان لنشاطهم الرقابي من خلال توفير مقرات عمل على المستويين المركزي والجهوي ووسائل النقل وتأمين بعض الخدمات الاجتماعية وهو ما ساهم في تحسين مناخ العمل بالمؤسسة.

وفي إطار تحفيزهم وحمايتهم، سيتم قريبا في هذه الصائفة تنظيم ورشات تكوين في مجال توعية كل الإطارات بأهمية النزاهة في العمل لكي لا تزوغ النفس لأن المغريات عديدة.

وفيما يتعلق بإنهاء الإلحاق لدى الهيئة فإنه وردت على المصالح المركزية للهيئة عدد من المطالب يرغب من خلالها أصحابها في إنهاء إلحاقهم وذلك لأسباب اجتماعية وصحية ورغبتهم في القرب من مقرات سكناهم أو لأسباب متعلقة بالراتب ونحن بصدد دراستها ولكن عندما يقع إصدار "l'organigramme" ستتوضح الأمور وسيعلمون ما لهم وما عليهم.

في إطار تمكين الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية من الموارد البشرية والإسراع باستكمال إجراءات إصدار النصوص التطبيقية والتنظيم الهيكلي والنظام الأساسي الخاص بأعوانها، وقع إعداد مشروع أمر يتضمن هيكل تنظيمي للهيئة تمت إحالته إلى مصالح رئاسة الحكومة للدرس والتأشير عليه في شهر فيفري 2024 لتوفير أفضل الظروف المناسبة لتأمين المهام الموكولة لها والمتمثلة على وجه الخصوص في مراقبة كافة مراحل السلسلة الغذائية بما في ذلك عند التوريد والتصدير، وهي مهام كبرى مرتبطة مباشرة بصحة المستهلك والأمن القومي الغذائي وهذه المسألة هامة جدا في جانبها المتعلق بالسلامة الصحية للأغذية واقتصاد البلاد .

لذلك ورغم الإشكاليات التي ذكرتها السيد النائب المحترم فإن الهيئة تقوم بعملها وسأقدم لكم بعض الأرقام التي بها دلالة كبيرة، ففي سنة 2023 وبخصوص المراقبة الرسمية للمنتجات الغذائية وأغذية الحيوانات بالسوق المحلية تمت قرابة 70 ألف عملية مراقبة رسمية وهو ليس بالعمل الهين فتحية شكر وإكبار لكافة إطارات الهيئة لما يقومون به بكل كفاءة وبكل مهنية وفي إطار النزاهة، كذلك فيما يتعلق بالتحاليل المخبرية هناك 1500 تحليل مخبري للمنتجات الغذائية وأغذية الحيوانات.

وفي إطار المراقبة الفنية عند توريد المنتجات الغذائية هناك 2429 ملفا تمت معالجته والعينات المقتطعة 4312 عينة ورخص العرض للاستهلاك 1956 كذلك المراقبة الفنية عند تصدير المنتجات الغذائية تمت 18116 عملية مراقبة وبخصوص أخذ العينات هناك 3899 عملية أخذ للعينات، كما تم إعطاء 14154شهادة المراقبة للجودة وكذلك 1501 شهادة مطابقة إرسالية، هناك مراقبة المواد والأشياء المعدة للاتصال بالمواد الغذائية هناك 529 مطلبا للحصول على الشهادة الصحية و520

شهادة صحية مسندة، أردت القول أن الهيئة تعمل رغم الإشكاليات لكن إصدار "l'organigramme" والقانون الأساسي والنصوص الترتيبية لن يزيدها إلا تحفيزا وتنظيما لعملها.

أشكرك على تدخلك في هذا المجال. شكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الأستاذ طارق الربعي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق تفضل.

السيد طارق الربعي

شكرا سيد الرئيس،

شكرا سيد الوزير على التوضيح،

ليس لدي أي شك أن هناك إطارات وكفاءات كبيرة على رأس هذه الهيئة، زملائنا في كل الوزارات، ونعلم جيدا المجهود الكبير الذي يبذلونه في العمل وقد استبشرنا بتجميع كل الهياكل الرقابية داخل هيئة وحيدة التي سهلت على المصدرين والموردين الاتجاه نحو إدارة واحدة دون المرور بعدة إدارات.

نحن نثمن تدخلكم السيد الوزير ونأمل أن يقع تفعيل "l'organigramme" لكي يحصل كل شخص على حقه.

لقد توجهت بهذا السؤال الشفاهي بعد تلقينا اتصالات من عديد الزملاء التابعين لوزارات التجارة والصحة والفلاحة، فالوضعية الاجتماعية هشة ويجب أن يقع التسريع فيها وألفت نظر السيد محمد الرابحي للنظر في الملفات والإشكاليات التي ترد عليه فبإمكانهم حل هذه الإشكاليات بمجرد اتصال هاتفي ونحن نعلم جيدا كفاءتكم وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد النائب شفيق زعفوري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي السادس والأخير للزميل المحترم السيد شفيق زعفوري، الكلمة إذا للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير تفضل، المقعد رقم 72.

السيد شفيق زعفوري

شكرا سيادة الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالجميع ودمتم في صحة وعافية،

يعد انتصارا عظيما يوم أتمكن من إيجاد مكان لمريض كي يتنقل من سيدي بوزيد إلى أي ولاية أخرى على أمل العلاج وشكرا لزملائي النواب الذين ساعدوني على ذلك لأن الإجابة الطاغية هي "سنحاول أن نجد له مكانا" أما إذا لم يكن لديكم أي وساطة في هذه المسألة فلن يقع قبولكم وهذه حقيقة مرة السيد الوزير.

سيدي الكريم ستقول لي أن الصحة في أحسن أحوالها، أجيبكم، هل سمعتم أن طبيبا قام بتحويل مريض للمعالجة في سيدي بوزيد فهذا مستحيل ونسبة المرضى التي يتم تحويلهم إلى مستشفيات جهوية أخرى تعلمونها، لقد فقد المرضى الأمل في هذا المستشفى وهناك نسبة كبيرة تتداين وتتوجه نحو الخواص وهذا ما تريده اللوبيات.

سيدي الكريم، ما نص عليه الدستور في حق العلاج خطاب موجه لكل الشعب التونسي وكل مواطن دون استثناء ودون تمييز فلماذا هذا التمييز والاستثناء؟ لماذا الوعود الزائفة؟ ولماذا زياراتكم محدودة أو بالأحرى منعدمة؟ رجال الصحة يجب أن يكونوا أكثر الناس تشبثا بالمبادئ الإنسانية والأخلاق المهنية ولا زلنا نرى فيكم العديد من الشرفاء ولكن وللأسف السمسرة الموجودة في قطاع الصحة لا توجد حتى في سوق الدواب وللأسف الرشوة والمحسوبية وإلى غير ذلك.

الدكتور علي مرابط والعسكري برتبة عميد أستاذ في علم الأوبئة متحصل على الدكتوراه في الطب من كلية بتونس، لا أعتقد أن تعيينكم على رأس هاته الوزارة وبرتبتكم العسكرية كان اعتباطيا أرجو أن لا تنسى هاته الصفة وأنت على رأس هاته الوزارة للقضاء على السمسرة، الرشوة، المحسوبية، لأن هذا الأمر يتطلب الكثير من الشجاعة والجرأة العسكرية لدرجة أني كنت أتمنى أن أراك بزيك العسكري اليوم كما أهنئ سيادتكم وكل بواسل الجيش التونسي بالذكرى 68 لانبعاث الجيش الوطني.

نعود إلى الصحة في سيدي بوزيد، سنبدأها بالتعيينات والمسؤولين الجهويين وكأن قول الحقيقة أصبح يفقد أصحاب المناصب كراسيهم وأقصد بذلك المسؤولين الجهويين، كيف لا تصلكم كل هاته المشاكل وخير دليل إجابتكم لي في يوم من الأيام وهو ما أبكاني أن مستشفى سيدي بوزيد في أحسن حال وأبرز إنجاز فيه هو إحداث بئر أنبوبية ونفكر اليوم بإنجاز خزان بلاستيكي غير مطابق للمواصفات الصحية لقد أصبحت تقاريرهم تصل إلى سيادتكم مزينة في أبهى حلة ومشاريعكم تصل إلى الجهة مفخخة كي تعطل وتركن على جنب وأفضل مثال على ذلك المستشفى الجامعي بسيدي بوزيد منذ سنة 2011 وهم زرعه جملة من السياسيين المتسلقين إلى السلطة لكي يكون هذا المشروع حقيقة في عقول أهالينا في سيدي بوزيد.

كيف لا يكون حقيقة وهو أمل في العيش؟ أمل لامرأة تريد أن تلد في أمان أمل لشيخ يعالج دون تنقل أمل لمصاب بحادث في الحياة والحياة بيد الله أمل في النجاة من ذبحة صدرية وأمل وأمل وأمل واليوم يزرع فينا أمل جديد وهو مستشفى متعدد الاختصاصات بسيدي بوزيد بمواصفات عالمية حسب ما لاحظناه من دراسات أولية ويتضمن هذا المشروع أيضا تطوير مستشفى المكناسي ومستشفى الرقاب أرجو أن لا يكون وهما جديدا فالوهم وأنتم أدرى نصف الداء ووهم على وهم داء قاتل.

وهنا الشكر موصول إلى اللجنة الخاصة لمتابعة هذا المشروع من وزارة التجهيز والإسكان وإن شاء الله سنثمن مجهودكم ومجهود وزارتكم في السعي قدما في تحقيق هذا المشروع ولكم جزاء كبير ولو في كلمة خير لتحقيق أو لبعث أمل في الحياة ولو لشخص واحد، هذا المشروع الذي يمثل أملا على المدى المتوسط والمدى البعيد وفي انتظار هذا الأمل فلنجد حلولا على المدى القريب والمتوسط، المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد.

أولا الوعود، آلة "scanner" مستعملة تهدى من بن عروس عمرها أكثر من 15 سنة للاستعمال الوقتي على أساس أنه سيتم تزويد المستشفى بآلة "scanner" جديدة خلال ستة أشهر إهانة وضحك على الذقون ووعد زائف، هل حقا سيتم تركيز آلة "scanner" جديدة بعد وضع آلة "scanner" قديمة ثم وقعت إزالتها

كيف يمكن ذلك؟ إما أن ذلك إهدار للمال العام لأن هاته العملية مكلفة أو أن الوعد زائف وفعلا كان الوعد زائفا.

ثانيا الزيارة، وعدتم بالزيارة إلا أن ثقتكم المفرطة في الإدارة الجهوية وما تمليه عليكم من تقارير واصفة الوضع بالمستقر منعتكم من ذلك.

سنعود إلى مسألة آلة "scanner"، طبيب الاختصاص لدينا طبيبين صينيين لا تقرير مقبول ولا تقرير واضح إلى يومنا هذا ومع كامل احترامي للأطباء الصينيين إلا أنه ولعوامل عديدة غير معترف بهم في تونس وهنا نتكلم عن النقص على مستوى أطباء الاختصاص وخاصة الاختصاصات الحياتية، جراحة الأعصاب أنتم أدرى بمدى أهميتها، غياب قاعة القسطرة وعملية القسطرة لا تدوم أكثر من نصف ساعة لماذا يتطلب المريض ثلاثة أو أربعة أيام لكي يتمكن من الذهاب للقيام بعملية قسطرة الاختصاص موجود وإذا وجد الاختصاص غابت الغرفة وإذا وجدت الغرفة غاب الاختصاص.

سيدي الكريم، عملية القسطرة لا تتجاوز ثلاثين دقيقة لإنقاذ مريض من جلطة قلبية ولكن ما حدث لامرأة أثناء نقلها إلى أحد المستشفيات المجاورة وفارقت الحياة رحمها الله، اختصاص أمراض الصدرية صفر طبيب، اختصاص المجاري البولية وطب الأطفال إضافة إلى عدم الحيطة النفسية بالمرضى إضافة إلى كل ذلك العجز على مستوى الاستعجالي، الأسرة ودورات المياه في حالة يرثى لها.

خلاصة القول سيدي الوزير، مستشفى سيدي بوزيد غير صالح لا وظيفيا ولا صحيا لا أخلاقيا ولا إنسانيا.

مركز تصفية الدم في حالة يرثى لها، آلات تصفية الدم أصبحت آلات للقتل منتهية الصلوحية.

إيواء مرضى الكلى والإحاطة بهم لكي نربحهم سنة قبل عملية التصفية المكلفة نأمل أن نعير هذا المركز اهتماما سيدي الوزير فمريض الكلى يقوم بتركيب ساعة بقيمة 3 آلاف دينار في صفاقس وغيرها فإن كان لديه هذا المبلغ لما مرض بالكلى، كما أن لدينا هذا الاختصاص في المستشفى.

مستوصف معتمدية الهيشرية وهي معتمدية محدثة من الصنف 4 قسم الأسنان معطل لعدم توفر كرسي ولما لا يتم تغيير صبغة هذا المستشفى من الصنف أربعة إلى مستشفى محلي أو حتى إحداث قسم استعجالي وهؤلاء من تحدثت عنهم منذ قليل ليس لديهم "سي فلان".

مستوصف منطقة الزعفرية محدث منذ 1980 أتحدى أي مسؤول جهوي بإمكانه أن يقول لي لون بابه، عدم زيارة أي مسؤول جهوي لمدة أكثر من 40 سنة ألم يحن الوقت لتطوير هذه المنشأة علما أنه إن لم يتم التدخل السريع فسيتحول إلى بناية متداعية للسقوط وسيتم هدمه بالقانون الجديد.

مستشفى الرقاب المحلي، وضعت الأجهزة في مخازن منذ سنة 2019، قسم العمليات وقسم الأطفال، المستشفى المحلي بأولاد حفوز لا يتوفر به آلة قيس الدم وسيارة الإسعاف معطلة لعدم توفر آلة شحن كهربائي.

وأخيرا مسألة الأدوية مثلما هو الحال في كامل الجمهورية أما أن تصل المسألة إلى "sérum " فهي معضلة.

لك مني كل الاحترام والتقدير ولكل رجال الجيش الوطني ولكل طبيب شريف تشبث بهذا الوطن وأخيرا السؤال حول مستشفى سلمان بالقيروان ولكم مني كل الاحترام والتقدير.

جواب السيد وزير الصحة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والآن نحيل الكلمة للسيد علي مرابط، وزير الصحة لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق فليتفضل.

السيد وزير الصحة

شكرا سيدي رئيس مجلس نواب الشعب،

شكرا السيد النائب المحترم،

شكرا على تذكيرك لي بسيرتي الذاتية صحيح أنا ابن المؤسسة العسكرية لكن بصفتي وزيرا لا أرتدي البدلة العسكرية لكن أظل ابن المؤسسة العسكرية وهو شرف لي.

ما نعرفه جميعا أن المدرسة العسكرية هي مدرسة للأخلاق ونكران الذات والولاء للوطن، كلنا جنود لهذا الوطن للذود عن حرمته من كل عدوان داخلي أو خارجي، وفقنا الله جميعا مع بعضنا للذود عن حرمة بلادنا. وكل تحياتي لأهالينا في سيدي بوزيد.

صحيح هناك إشكاليات وذكرت سيادتك موضوع المستشفى والوعود الزائفة منذ سنة 2011. لا أريد القول أن هناك تراكمات ولكننا مطالبون بالعمل خصوصا في الصحة لا بد من العمل والنجاح في أعمالنا لأن الصحة لا يوجد فيها من اجتهد وأصاب لأن الصحة فيها عمل وفيها استراتيجية عمل وتقييم للمريض ووقاية...

بخصوص سيدي بوزيد مهد الثورة تم برمجة مشروعان كبيران سيغيران الوجه الصحي إن شاء الله بسيدي بوزيد.

أبدأ بالمشروع الضخم الذي تستحقه سيدي بوزيد وهو مشروع تعصير الخدمات الصحية بسيدي بوزيد بقيمة 273 م د وممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية ويشمل بناء مستشفى جامعي جديد بمواصفات عالمية وتطوير مستشفيات الرقاب والمكناسي ليصبحا مستشفيان جهويان صنف "ب" ونحن الآن في مرحلة الدراسات التنفيذية الموجزة.

أريد أن أذكر بعناصر المشروع، يتمثل المشروع الذي سيقام على المخزون العقاري للمستشفى الحالي في إعادة بناء كامل المكونات، طاقة استيعابه 275 سريرا لكن قابلة للترفيع إلى 371 سرير إلى جانب المصالح العامة الإدارة قسم الأمراض النفسية والصيدلية والمخابر حيث سيتم استغلال الفضاءات المتوفرة حاليا وتهيئتها كما سيتم استغلال الجانب المتبقي لإيواء بعض المصالح الجهوية إلى جانب عمليات تدخل في بعض الأقسام في كل من مستشفى المكناسي والرقاب لتحسين الجانب الوظيفي بينها وربط كافة المكونات بعضها.

-مدة المشروع 18 شهر دراسات و30 شهر أشغال.

- القرض المسند من "AFD" قيمته 76 مليون أورو وتم ترسيم المشروع بميزانية الدولة لسنة 2019 بناء وتجهيزا.

تمت المصادقة على البرنامج الوظيفي والفني وتم إمضاء عقود الدراسات في شهر سبتمبر 2023 وأذكر بأن انطلاق الدراسات كان

في9 أكتوبر2023 لمدة 18 شهر والانطلاق المحتمل للأشغال في أفريل 2021 وسيبقى 30 شهرا.

الخطوات المبرمجة هي المرور إلى مرحلة الدراسات التمهيدية الموجزة بعد اختيار تصور معماري واحد وتمت المصادقة على التصورات الأولية لمستشفي الرقاب والمكناسي ويعتبر هذا المشروع وطنيا وصاحب المنشأة هو وزارة الصحة كما أن صاحب المنشأة المفوض هي وزارة التجهيز والإسكان المشرفة على لجان الدراسات ومتابعة الأشغال.

فيما يخص مشروع بناء مستشفى جهوي صنف "ب" بجلمة بقيمة 52،3 م د وممول من البنك الكويتي ويشمل بناء وتجهيز مستشفى جديد بسعة 104 سرير وقد استكملت كافة الدراسات ونحن الآن في مرحلة الإعداد لصدور طلب العروض الدولي.

كما تواصل وزارة الصحة العناية وصيانة وتطوير البنايات القديمة وعلى سبيل الذكر يعاني قسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بجلمة من الاكتظاظ وتم تشخيص المشكل في بناية ضيقة وغير قابلة للتوسعة، مدخل موحد مع قسم الإرشادات والتسجيل وهو غير معقول وبرمجة أشغال الصيانة وتم إصدار إذن تزود في أشغال الصيانة والتهيئة بتاريخ 10 ماي 2024. والمقاولات بصدد الإعلان عن انطلاق الأشغال.

إلى جانب عدة مشاريع أخرى منها بناء قسم استعجالي ووحدة إيواء نهاري بالسعيدة في مرحلة الدراسات التمهيدية المفصلة وتطوير الدائرة الصحية بالسبالة بقيمة 3،6 م د حيث أنجز القسط الأول وتم تجهيزه وفي مرحلة الربط بالتيار الكهربائي والإعداد لاستغلاله والانطلاق في القسط الثاني وبناء وتجهيز عدة مراكز صحة أساسية على سبيل الذكر:

-مركز الصحة الأساسية الغابة السوداء من معتمدية السعيدة مبرمج للاستغلال عما قريب،

-مركز الصحة الأساسية عرادة بمنزل بوزيان تم تدشينه في 20 ماي 2024،

-مركز الصحة الأساسية باطن العقعاق من معتمدية بن عون مبرمج لاستغلاله قريبا ان شاء الله وتوفير اعتمادات بقيمة 400 ألف دينار لتعويض مركز الصحة الأساسية بالذويبات من معتمدية أولاد حفوز.

بخصوص التجهيزات، أريد التركيز على آلة المفراس وأظن أنك على علم بهذا نظرا للعطب المتكرر للآلة الموجودة الآن تم الدعم بآلة من مستشفى الحروق البليغة بن عروس يمكن أن تكون سلفة لكي لا تبقى سيدي بوزيد بدون آلة سكانار لكن مبرمج آلة سكانار في منظومة الصحة عزيزة وسيدي بوزيد مثل باقي المناطق ومثل باقي الجهات تستحق التمتع بآلة سكانار المزمع قدومه إما نهاية 2024 أو بداية سنة 2025 وهذا لتجنب تنقل المواطنين لمنطقة أخرى.

ومع هذا هناك ثماني وحدات أشعة وخمسة مخابر وسبعة كراسي أسنان.

بالنسبة إلى قسم تصفية الدم بالمستشفى الجهوي تم اقتناء 6 آلات جديدة وأنت تعلم أنها دخلت حيز التنفيذ لأنه مشروع وطني، تم اقتناء آلات جديدة لتصفية الدم ودخلت حيز الاستغلال في شهر مارس 2024 وتم تهيئة قاعة جديدة لمحطة معالجة المياه ونحن بصدد اقتناء الآلات على المستوى المركزي فيما يخص الآلات الأخرى.

بالنسبة إلى الموارد البشرية، صحيح الجهة تعاني نقصا في أطباء الاختصاص وخاصة على مستوى الأشعة والتخدير وهو يمثل مشكلا وطنيا لكن مع هذا منذ سنة 2022 تم انتداب طبيب نساء وتوليد في سيدي بوزيد وطبيبي قلب وشرايين وطبيب تبنيج وجراحة القلب والشرايين وجراحة عامة وصيدلي.

إضافة إلى برمجة مباشرة 12 طبيب مختص في إطار قائمات الجهات ذات الأولوية وهم 2 أطباء في التخدير والإنعاش و1 جراحة عامة و1 طب نفساني وطب الأطفال وطب العيون وطب النساء والتوليد وطب أمراض الدم إضافة إلى التعيينات في سيدي بوزيد خلال سنة 2024 من جملة أطباء الاختصاص المعنيين بالتجنيد.

كما أن منح الصبغة الجامعية لعدة أقسام مثل قسم النساء والتوليد وقسم جراحة المسالك البولية وقسم جراحة الأطفال وقسم الطب الشرعي سهل قدوم أطباء مقيمين وساعد في تحسين التغطية 24/24 ساعة.

بالنسبة إلى الإطار الطبي والعملة، الجهة الصحية فيها نقص نتيجة عدم تعويض المحالين على التقاعد نتيجة بلوغهم السن القانونية وسعت الوزارة لسد الشغور عن طريق التجنيد وعن طريق الانتداب وسيتم إن شاء الله في سنة 2024 انتداب لـ 3000 إطار بوزارة الصحة سوف تتحصل الجهة الصحية بسيدي بوزيد على حصتها مثل باقي الجهات.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم إعادة توزيع الأعوان من طرف الإدارة الجهوية للصحة بسيدي بوزيد لتغطية نسبة من الحاجيات حسب المقتضيات.

في سؤالك الشفاهي ذكرت السيد النائب أسطول سيارات الإسعاف، أريد التوضيح انه تم تدعيم أسطول السيارات بـ 20 سيارة منذ سنة 2016 كما تم تدعيمه سنة 2021 بـ 12 سيارة إسعاف و12 سيارة مصلحة وأيضا 12 سيارة إسعاف من قبل الوزارة.

وعليه تتوفر بسيدي بوزيد 40 سيارة إسعاف في حالة حسنة ويعتبر أسطول السيارات عموما في حالة جيدة.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. هل يرغب الزميل المحترم السيد شفيق الزعفوري في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل لك الكلمة.

السيد شفيق الزعفوري

السيد الوزير، المجهود العادي غير كافي. المجهود الذي نبذله نحن كوظيفة تنفيذية وكوظيفة تشريعية لا يفي بالغرض.

نحن على دراية بوضع البلاد وإذا لم نضاعف مجهوداتنا اليوم فلن نصل إلى أي شيء.

هناك بعض الملاحظات أريد منك أخذها بعين الاعتبار ولا أنتظر منك الإجابة بل أنتظر منك الفعل دون أن تتحدث معي وجها لوجه.

بالنسبة لمستوصف قسم 4 بالهيشرية قسم الأسنان متوقف لانعدام الكرسي. المعتمدية لا تملك شيئا وهذا المستوصف موجود في الخارطة ولكن لا يتفطن له أحد.

معتمدية الهيشرية محدثة وموجودة في الجبل ونظرا لعدد السكان يتحتم علينا تطوير هذا المستوصف. قسم الأسنان متوقف لانعدام وجود كرسي.

ربما نجد الحل في بن عروس ولكم مني تحية عسكرية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. هل يرغب السيد الوزير في تقديم بعض التوضيحات والمعطيات الإضافية في شكل حوصلة فليتفضل.

السيد وزير الصحة

شكرا للسيدات والسادة النواب المحترمين،

فيما يخص التساؤل حول مشروع الملك سلمان بن عبد العزيز الجامعي بالقيروان هو تساؤل في محله لكنكم لاحظتم أن هناك مراقبة ومتابعة لصيقة من سيادة رئيس الجمهورية السيد قيس سعيد وتم التوافق أخيرا مع الصندوق السعودي للتنمية لتجاوز العديد من الإشكاليات وإن شاء الله في بداية الأشغال الحقيقية.

تعرفون أن المبلغ المالي الذي تم رصده في سنة 2017 وقدره 85 مليون دولار تضاعف ولا يفي بالحاجة لكن هناك عقبة سيتم تجاوزها إن شاء الله والمرور إلى الانجاز الفعلي وهو من مستحقات المنطقة ومن مستحقات الجمهورية التونسية.

فيما يخص التسريع في ملفات الجهات سنتولى ذلك ورئيس الهيئة يمكن أن يتولاها لأننا سنتولاها إن شاء الله على المستوى المركزي.

بالنسبة إلى الصيدلية هي ملك خاص لكننا نسعى لمناقشتها وهي موجودة في عوسجة منذ 30 سنة وليست ملكا عموميا لكن هناك إدارة الصيدلة والدواء مع الوكالة الوطنية للدواء التي ستقوم بدراسة الموضوع.

بالنسبة إلى مستشفى السند، مصالح الولاية صحيح هي من تتولى الأمر لكن سنسعى مع الإدارة على المستوى المركزي لتذليل الصعوبات وإذا وجد إشكال ستتولى الإدارة المركزية الأخذ بزمام الأمور.

بالنسبة إلى سور المستشفى لن نقوم بالقسمة بين ما هو تابع الجهة وما هو تابع الوزارة بل لا بد من تجاوز هذا الإشكال وإيجاد حل لأن علينا جميعا العمل مع بعضنا سواء على المستوى المحلي أو المستوى الجهوي أو المستوى المركزي.

نحن نستمع لكافة ملاحظات السادة نواب الشعب وفي كل مرة آتي إلى هنا أكون في قمة السعادة للاستماع إلى طبقة راقية تم انتخابها من قبل شعبنا وتعرف كيف تدار الأمور.

وحتى في الزيارات أشكر مجموعة من النواب الذين زاروا منذ يومين مستشفى حي التضامن لتقديم التعازي في وفاة عون من الصحة وكانت زيارة ثمينة بالنسبة للأعوان لكي يشدوا على أيديهم ويبحثون في الإشكاليات التي يعاني منها الأعوان وأنا أثمن ما قمتم به ولكم مني كل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ذكرنا لك السيد الوزير في بداية الحصة أن لديكم إمكانية التدخل لمدة تتراوح بين 15 و20 دقيقة فلتتفضل.

السيد وزير الصحة

نحن دائما في تواصل مع بعضنا بالأسئلة الكتابية، وزارة الصحة هي الوزارة الأولى أو الثانية في عدد الأسئلة التي ترد علينا ونتمنى أن نكون قد أجبنا في الآجال المحددة.

في المرة الفارطة ذكر أحد السادة النواب أن الإجابة وردت في الآجال المحددة لكنه غير مقتنع بالإجابة، نحن نحاول تقديم الإجابات بدقة وتعرفون أن الإجابات فيها عمل وتم تركيز وحدة كاملة للتعامل والإجابة على أسئلة السادة النواب وهذا أقل شيء يمكننا القيام به ونكرر القول أن عملنا مشترك فالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية يعملان مع بعض.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

أريد بالمناسبة أن اشكر سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد الذي أمضى قانون المسؤولية الطبية وهو لبنة أخرى توضع في قانوننا، لبنة أخرى لبرلمان ما بعد 25 جويلية 2021 نعمل مع بعضنا وهذا تحدثنا فيه فلكم منا كل الشكر وسنعمل مع بعضنا وسنواصل العمل مع بعضنا في عديد المجالات.

لي الشرف أن أكون موجودا دائما في رحاب قبة البرلمان للإجابة عن الأسئلة الشفاهية والكتابية وحتى في الزيارات التي تقومون بها.

في مرة من المرات قال لي بعض النواب أنهم يرغبون في زيارتي وأقولها وأكررها أنا يسرني القدوم والحضور بينكم في كل مرة وأظن أنه أقل عناء وذكر السيد الرئيس أن الأسئلة ستصبح ثلاثة أسئلة أو أربعة أسئلة ونكرر الزيارات ومرحبا بكل من يرغب في القدوم إلينا في كل وقت.

صحيح هناك إشكاليات ومسائل تطرح ولكن لكل شخص الطريقة التي يعالج بها الأمور مثلا هناك من قال أن التقارير عن سيدي بوزيد تأتيني مغلوطة. لا أتصور هذا ونحن سنتثبت في شأنها.

الأسئلة تناولت مسائل عامة وأخرى خصوصية ونحن حرصنا على تقديم الإجابات بالتفصيل ضمن النقاش، سؤال إجابة ثم تعقيب هذا ويظل القطاع الصحي في تقاطع مع كل القطاعات الأخرى بما أن صحة المجتمع هي رافد من روافد نهوضه وتطوره.

نعرف جميعا أن الحق في الصحة هو حق دستوري كما جاء في الفصل 43 من دستور الجمهورية التونسية 25 جويلية 2022.

شكرا لكم جميعا ونحن دائما على تواصل فيما بيننا في مصلحة بلادنا العزيزة ونتمنى أن تبقى تونس دائما حرة منيعة أبية شامخة أبد الدهر وشكرا لكم.

تدخل السيد النائب
على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، عملا بأحكام الفصل 108 من النظام الداخلي طلب الكلمة السيد النائب المحترم فتحي رجب فليتفضل لمدة لا تتجاوز ثلاث دقائق.

السيد فتحي رجب

شكرا،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد الوزير،

زملائي زميلاتي الأعزاء،

سيداتي، سادتي،

يسرني أن أغتنم مناسبة العيد 68 لجيشنا الأبّي لأتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وإلى كافة قواتنا العسكرية من ضباط، ضباط صف ورجال جيش، مدنيين، عسكريين متقاعدين يمثلون جيش الاحتياط ومن خلال كل من تم ذكرهم إلى عائلاتهم كذلك وذويهم.

أتقدم بأحر التهاني متمنيا لهم السعادة وموفور الصحة والعافية راجيا المولى عز وجلّ أن يعيده عليهم وعلى كل التونسيين جميعا في كنف الرقي والازدهار وأن يحفظ وطننا العزيز تونس ويديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.

لا يسعني في هذه المناسبة المباركة إلا أن أنوه بالتضحيات الجسيمة والمجهودات الجبارة المبذولة من طرف أفراد قواتنا العسكرية بجميع أصنافها في كل المهام المتنوعة الموكولة لهم.

كل ذلك يحفزنا على أن نطلع ونطمح دوما إلى تحقيق المزيد من المكاسب والوقوف في وجه التحديات ما يجعلنا نكثف من الوتيرة لتحقيق ما نطلع إليه من أهداف سامية ونبيلة في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار وطننا الغالي.

أنتهز هذه الفرصة السانحة الطيبة في هذا الصدد لأحث جميع العسكريين على الاستمرار في بذل جهود التحلي بالسهر واليقظة الدائمة والالتزام والتضحية في أداء المهام الموكولة لهم إضافة إلى ضمان الجاهزية العالية للتصدي لأي تهديد محتمل يستهدف أمن وطننا أو سيادته وذلك ليس بالصعب أو المستحيل على جيشنا العظيم.

كما لا يفوتني في هذا العيد المبارك أن أترحم على أرواح الشهداء الذين ضحوا بالنفس والنفيس والذين سقطوا في ميدان الشرف من اجل أن تحيا تونس وتبقى مستقرة شامخة أبد الدهر.

عاشت تونس، عاش جيشنا الأبي، أحبك يا جيش.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا لجميع الزميلات والزملاء، بالغ الشكر والتقدير للسيد علي مرابط وزير الصحة والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

وبهذه المناسبة وبطلب من النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي نريد أن نتوجه باسم كافة أعضاء المجلس بتحية شكر وتقدير إلى الإطار الصحي بمستشفى الحروق البليغة بن عروس على تدخلهم الناجع والسريع يوم 14 مارس 2023 لإنقاذ أبطال شركة عجيل الذين أنقذوا البلاد من كارثة وحالوا دون تسرب الحريق.

فشكرا لكل إطارات الصحة بهذا المستشفى وكذلك في هذه المناسبة نتوجه إلى كافة إطارات الصحة بكامل المستشفيات بالجمهورية التونسية الذين يتحلون بالضمير الإنساني للقيام بواجبهم لصيانة صحة كافة المواطنات والمواطنين.

وأتوجه بتحية تقدير إلى كافة إطارات وزارة الصحة الذين يبذلون كل المجهودات لتحسين ظروف الصحة ونتمنى من خالص أفئدتنا أن تقع معالجة كل هذه المعضلات لأن بلادنا تستحق وضعية أفضل وشكرا لكم.

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم على أن نستأنف الجلسة يوم غد بداية على الساعة الثانية بعد الظهر لاستكمال النقاط المدرجة بجدول الأعمال والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس وثلاثين دقيقة)

II - الأربعاء 26 جوان 2024

استئناف الجلسة

وتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيدة وزيرة البيئة

(كانت الساعة الثانية وعشرين دقيقة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا المخصصة للأسئلة الشفاهية ويسعدني في البداية باسمكم جميعا أن أرحب بالسيدة ليلى الشيخاوي المهداوي والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

ننتقل اليوم إلى النقطة الثانية المدرجة بجدول أعمالنا والمتعلقة بتوجيه عدد ستة أسئلة شفاهية إلى السيدة وزيرة البيئة وفقا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 11 جوان 2024، وتكون الترتيبات في الغرض عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي على النحو التالي:

أولا، يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق،

ثانيا، يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق،

ثالثا، للنائب الحق في التعقيب مرة فقط ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

هذا ويمكن للسيدة الوزيرة إن رغبت في ذلك أن تتولى تقديم بعض التوضيحات والإضافات بخصوص مختلف الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة تتراوح بين خمس عشرة وعشرين دقيقة، وهو أمر لا يمنعه النظام الداخلي بل من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة إن وجدت.

إذن السؤال الشفاهي الأول للزميلة المحترمة السيدة فاطمة المسدي ولها عشر دقائق، فلتتفضل.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيدة فاطمة المسدي

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

سيدتي، أود تذكيركم بأنه قد تم تعيينكم على رأس وزارة البيئة في أواخر سنة 2021 وكان هذا يتزامن مع كارثة بيئية تعيشها ولاية

صفاقس نتيجة الغلق المفاجئ لمصب القنة، والذي تسببت فيه العديد من الأطراف على مستوى التصرف التقني في الموقع والتصرف الإداري والقضائي والتعاطي الإعلامي لمؤسستكم " ANGED" التي هي تحت إشرافكم، حيث لم يقع تحديد ومحاسبة المسؤولين على ذلك إلى يومنا هذا.

إثر ذلك قمتم بزيارة يتيمة وحيدة فقط لولاية صفاقس دون اتخاذ أي إجراءات تذكر مما اضطر مصالح الولاية لتكوين لجنة للتصرف في النفايات المتراكمة في الطرقات وفي المصبات العشوائية المنجرة عن ذلك، حيث تم التعامل معها لرفع هذه النفايات وردمها عشوائيا مباشرة بوادي سيدي صالح ووادي الأخضر بالملك العمومي للمياه بدون عازل للطبقة المائية.

كل ذلك أمام أنظاركم وتحت إشرافكم وتمويلكم، حيث تم خلاص المقاول المكلف من طرف وزارتكم في ظروف تشوبها الريبة، وهنا سأعرض على أنظاركم عريضة تقدم بها مجموعة من السكان القاطنين بوادي سيدي صالح في مارس 2024، أي منذ مدة قصيرة، يشتكون من استغلال مصب عشوائي مخالف للقانون وهو على ملك شخص لم يتم الترخيص له بجمع النفايات الصناعية ونفايات الدواجن وحتى نفايات المنتوجات البحرية ويطلق على هذه النفايات في صفاقس بـ "داعش"، تأتي الشاحنات من كلم 1 إلى كلم 15 أمام الجميع ولا يتم إيقافها من أي طرف.

هذه معاينة (وأظهرت السيدة النائبة وثيقة) لهذا المصب يتم التوضيح فيه بأن هذا العقار يوجد به كميات من الغبار، النفايات الصناعية، "ردم" الصناعات ولا أدري ما الذي يلقي به أيضا إلى جانب كمية كبيرة جدا من المنتوجات البحرية وهو ما يسمى "داعش" دون أي تدخل وأمام أعين الجميع.

وتواصل العمل بهذا الردم العشوائي إلى حين دخول المصب الجديد بطريق تنيور كلم 20 -وهو موجود في صفاقس الجنوبية وأنا نائبة على صفاقس الجنوبية-في 25 ديسمبر 2023 وبما أنكم تروجون لإرساء وحدة للرسلكة ولتثمين النفايات بالمكان المذكور ولبعث قرية إيكولوجية لكن في الحقيقة هو شيء مختلف هو مجرد مغالطة ومناورة لأن الموقع عبارة عن مصب وخانة للردم، كما هو مبين بدراسة المؤثرات على المحيط ورأي الوكالة الوطنية لحماية المحيط.

كما أنه حسب اعتقادنا تم تمرير صفقة مشبوهة بالتفاوض المباشر لمدة سنة أوشكت على النهاية مستغلين في ذلك الظروف الاستثنائية للجهة.

وحيث أوشكت هذه الصفقة المذكورة على الانتهاء ولا زلتم في مرحلة دراسة التثمين علما أن الموقع المزمع لإنشاء وحدة تثمين عليه ما زال على ملك الخواص، أي أن الوكالة اليوم أعادت مغالطة الدولة بإحداث الوحدة، إلا أننا في الحقيقة اصطدمنا بدراسة على موقع غير موجود أصلا. فكيف يمكن القيام بدراسة على موقع غير موجود لأن هناك مشاكل عقارية وأنتم على علم بذلك؟

فكيف يمكن القيام بهذا مع العلم أن تخصيص الملكية على ذمة الوكالة تتطلب إجراءات معقدة وطويلة المدى؟

كما نفيد علما أن الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات قد قامت مؤخرا بإجراء طلب عروض لبقية مصبات الجمهورية -لم نعد نتحدث عن صفاقس فقط-لمواصلة ردم النفايات في تحدي صارخ لقرارات وزير الداخلية المتمثلة في القطع مع الردم.

كما أنه تم إقصاء عديد الشركات من المشاركة في هذه الصفقات نظرا لطلب الوكالة في كراسات الشروط ببنود تعزيزية، حيث أنه لا يمكن المشاركة في هذه الصفقات إلا لشركات محدودة قامت بالتصرف في 200 ألف طن -وهذا يتعتبر شرطا تعجيزيا- من النفايات سابقا وهو يعتبر شرطا على المقاس وسببا في إقصاء عديد الشركات الوطنية الكبرى وتدعيما للوبيات محتكرة لقطاع النفايات في تونس منذ عقود وذلك بموافقة اللجنة العليا للصفقات وآخر صفقة استغلال لمصبات المراقبة من 2022 إلى يومنا هذا ونحن نمدد في الصفقات وهذا أمر غير عادي على الأقل يجب القيام بطلب عروض ولكن الطلب الوحيد الذي قامت به مؤخرا يبدأ من أكتوبر 2024 حيث قامت به " ANGED" لمدة ثلاث سنوات أخرى أي ردم نفايات لمدة ثلاث سنوات.

سيدتي، هذه التساؤلات وجب الإجابة عنها ووجب أن يكون سعي وزارتكم لتثمين النفايات جديا لأنكم تريدون إقناعنا في صفاقس بأن تثمين النفايات يأتي بعد مرحلة الخزن وهذا أمر لا يستقيم، فكيف سيقع تثمينها بعد ردمها وتغطيتها؟ حيث أجمع العديد من الخبراء عن عدم إمكانية ذلك.

هذه الوكالة تعمل تحت إشرافكم، فهل أنتم على دراية بكل هذه المناورات؟ ولا نريد أن تقولوا لنا "غلطونا".

أين الوزارة من هذا الفساد ومن شطحات الوزارة والمغالطات التي يتم القيام بها لتأبيد الردم ولإفشال جميع محاولات التثمين؟

سؤالي سيدتي، ماذا فعلت وزارتكم لتجاوز هذه الأزمة البيئية؟ هل تم تهيئة مصبات أم أنكم تكتفون بغض البصر عن المصبات العشوائية؟ أين يتم رفع الفضلات الصناعية والنفايات الطبية بصفاقس التي لا يتم الحديث عنها ولا ندري أين يتم ردمها؟ لماذا لا يتم تركيز محطات حقيقية لمعالجة وتثمين النفايات بولاية صفاقس؟ وشكرا.

جواب السيدة وزيرة البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة الوزيرة ليلى الشيخاوي المهداوي لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي، وزيرة البيئة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدة النائبة المحترمة على السؤال،

الأجوبة كثيرة وواضحة بالنسبة إلى وزارة البيئة والتعامل مع مسألة سير النفايات.

أريد أن أذكر السيدة النائبة بأن سير النفايات في تونس كانت المسألة منذ سنوات إلى حدود سنة 2000 بصفة عشوائية في كامل تراب الجمهورية، والمصب المراقب أو الردم الفني يعد من بين الحلول الفنية التي تحترم القواعد اللازمة من ناحية حماية الطبقة المائية وأيضا الهواء والتربة وهي معمول بها في كامل أنحاء العالم.

الردم الفني هو نوع وليس النوع الوحيد من أنواع وأشكال سير النفايات وتونس الآن كما تعلمون اتخذت توجها آخر آلا وهو

الاقتصاد الدائري، هو اتجاه وطني صادقت عليه الحكومة يوم 3 فيفري 2023، عندما صادقت على الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي في حدود 2035 -2050 والهدف البعيد سيكون إن شاء الله صفر نفايات في حدود 2050.

السيدة النائبة المحترمة، بالطبع هذا التوجه ليس سهلا وهو توجه صعب جدا ويتطلب بذل جهود كبيرة من قبلنا كحكومة وأيضا من النواب كممثلي الشعب وأيضا من الشركات الخاصة التي لديها دور وأيضا من البلديات، فهناك دور كبير يجب القيام به من قبل كل الأطراف.

بخصوص صفاقس، صحيح في أواخر سنة 2021 حصلت اضطرابات اجتماعية كبيرة وهي لم تبدأ سنة 2021 بل بدأت الاضطرابات إن لم أكن مخطئة سنة 2019 وهناك أطراف موجودة هنا بإمكانها تذكيرك أكثر مني بما حصل في ذلك الوقت.

حصلت إزعاجات وتوافقات ولن ندخل في هذه المتاهات ولكن حصل توافق بخصوص غلق مصب القنة، بالرغم من أن هذه المصب من الناحية الفنية بإمكانه استيعاب سنتين أخرى أو أكثر من الناحية الفنية، ولكن ما حصل لا يمكن أن نقول أنه غلق نهائي ولكن أصبح غير مستعمل، فعندما يتم غلق المصب لا يتم ذلك بالمفتاح، بل عند عدم استعمالنا لمصب يجب القيام بالعديد من الأشياء من بينها عملية "dégazage" وهي عملية فنية يتم فيها إزالة الغاز حتى لا تكون هناك أخطار، وأيضا القيام بعملية إعادة التأهيل.

هذا هو توجه الحكومة التونسية ككل فيما يخص كل المصبات بالرغم من أن هذه الرؤية البعيدة ربما لا تظهر في الواقع القريب، وبدأنا في صفاقس بالتنسيق مع الأطراف الموجودة فيها لأنه من المهم جدا أن يحصل توافق مع الولاية والبلديات الموجودة في الموقع والمجتمع المدني والشركات الأخرى ومع كامل الأطراف والمواطنين في صفاقس واللجنة التي ذكرتها قامت بعمل جبار واقترحت على وزارة البيئة موقع تنيور وقد تم قطع أشواط كبيرة خاصة مع وزارة الداخلية التي قامت بدور كبير وهي مشكورة على التعاون.

بخصوص المصبات العشوائية، أريد التذكير بأن وزارة البيئة لا تتدخل فيها، وما يحصل في هذا الإطار ينطبق عليه القانون وإن كانت هناك مخالفات فإن الوكالات المعنية تقوم بـ "constat" والرقابة اللازمة ويأخذ المسار مجراه القانوني أمام القضاء، لذلك فإن كل هذه المسائل يتم القيام بها في نفس الوقت.

فيما يخص تنيور المشروع كما جاء في الرائد الرسمي الذي مكن من تغيير صبغة الأرض سيكون إن شاء الله قرية إيكولوجية، صحيح أن القرية الإيكولوجية لا يتم بناؤها بين ليلة وضحاها ولكن نحن في اتجاه هذا البناء بالتنسيق مع الأطراف الموجودة في صفاقس، الأطراف الخاصة والعامة والمجتمع المدني، ويتم هذا بتنسيق كبير وبتدرج ونفس الوقت الذي شرعت فيه الوكالة في استغلال المصب الموجود الخانة الأولى التي تعتبر مجرد عنصر من عناصر هذه القرية لأن هذا العنصر سيكون فيما بعد "gisement" أي يمكن أن يكون كمادة أولية لاستغلال هذه المواد كطاقة ويمكن استغلالها كطاقة متجددة "biomasse" أو أشياء مشابهة لهذا وكامل المصبات بالجمهورية التونسية يمكنها تقديم خدمات كهذه وتوجد في سوسة وفي مناطق أخرى كمشاريع نموذجية تحصل بصفة فنية مع الوكالة الوطنية للطاقة، ويتم بالطبع بالتنسيق مع وزارة الصناعة لذلك هذا مسار.

الأراضي التي سنحتاج إليها لبناء هذا المشروع هي أراضي في طور الانتزاع من طرف الدولة وستضعها على ذمة الوكالة لإحداث هذا المشروع الكبير الذي يتضمن عددا من المكونات، الخانة هي فقط مكون واحد أولي لأنه كان من الضروري الحد من الحالة التي كانت عليها الولاية ككل في ذلك الوقت.

المرحلة تتواصل لذلك بعد هذا الانتزاع سيتم إنجاز وحدة التثمين والرسكلة عليها. ما معنى التثمين والرسكلة؟

كما فسرت فإن وزارة البيئة والدولة ككل تسير في اتجاه التجديد، ألا وهو إعادة استعمال -على قدر الإمكان- ما يسمى بالنفايات، والتي لم نعد نعتبرها نفايات ولكن كمواد أولية ليست موادا طبيعية، ولكن كمواد أولية، سأعطيكم مثالا بسيطا جدا حتى يمكن للجميع فهمه، أنتم تعرفون ما معنى مواد البناء الموجودة في كامل أنحاء الجمهورية التونسية والتي تمثل منظرا غير لائق وعندما نراها تبدو كأنها فضلات، ولكن هي في الحقيقة ليست قمامة، لماذا؟ لأن مواد البناء هذه بإمكاننا إعادة استعمالها كمواد أولية، وقد تم القيام بمشاريع نموذجية في هذا الإطار، مشروع تم القيام به مع وزارة التجهيز والمتمثل في جزء من طريق 1,2 كلم في طريق الزهراء بين الزهراء والمروج وتم فيه وضع نسبة من تلك المادة التي تم استعمالها، هذا مثال ونحن نسير في هذا الاتجاه.

أعلمكم فقط أن في أوروبا مثلا بين 40 و60 % من الطرقات والبنية التحتية في أوروبا الاتحاد الأوروبي تم بناؤها بهذه الطريقة وإن لم نقم بكسرها بإمكاننا حتى استعمالها في المجال الفلاحي كمسلك فلاحي.

النفايات بصفة عامة وحتى يصبح بإمكاننا استعمالها في الاقتصاد الدائري ويمكننا أن نصبح أغنياء بفضلها يجب فرزها، وعملية الفرز هذه بدأت في صفاقس منذ السنة الفارطة لأن هناك "station de compostage " فتحت وهي تعمل مع البلدية، لذلك فإن كل النفايات العضوية يتم تحويلها لسماد عضوي ويتم استعمالها في تغذية التربة وهذا أيضا من بين المشاريع الكبرى للدولة التونسية وليست لوزارة البيئة فقط، بالتنسيق مع كل الأطراف: البلديات ووزارة الفلاحة ووزارة البيئة ومع كل الوزارات ذات العلاقة بهذا الموضوع.

سيتم استعمال النفايات العضوية كسماد عضوي والذي يعتبر أفضل حتى من السماد الذي يتم جلبه من الخارج بالعملة الصعبة ويمكن أن نقول مجانا، لأنه يتم جلبه من فضلاتنا وهناك مكاتب انخرطت...

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، انتهى التوقيت.

شكرا السيدة الوزيرة.

هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة فاطمة المسدي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

بعيدا عن الاقتصاد الأخضر والأزرق وعن بقية الألوان والاقتصاد الدائري والانتقال الإيكولوجي ومجلة البيئة التي لم نرها

ومسألة النظافة وغيرها، كل هذه الإجابات بالنسبة إلي ليست مهمة في هذه الجلسة بقدر ما هو مهم الإجابة على سؤالي بالذات، أن هناك تجاوزات ومغالطة ومناورات من "ANGED" التي جعلتنا نعتمد على وحدة تثمين نفايات بعد أزمة نفايات طالت من 2021 إلى حد الآن.

لم تجبني السيدة الوزيرة أين تذهب النفايات الطبية والنفايات الصناعية، لأن الإجابة واضحة، هناك مصبات عشوائية أو أن "ANGED" لم تقم بالدراسات اللازمة، لم تعد لدينا أي خانة للردم، بعد شهر ديسمبر سنجد أنفسنا في نفس أزمة 2021 لأن وحدة التثمين هذه تتطلب الكثير من الأشياء ولذلك هناك الكثير من المغالطات ولم يتم القيام بالدراسات.

سيدتي الوزيرة، أطالبك وأطالب بفتح تحقيق منذ غلق مصب القنة إلى مصب الميناء مرورا بالمصبات العشوائية بالوادي الأخضر وسيدي صالح. كما نطالب أيضا بفتح تحقيق بخصوص كل الدراسات التي تم القيام بها في وحدة التثمين بصفاقس.

سيدتي الوزيرة، لا نريد إجابات تعويلية ولا نريد مغالطات، نريد الحقيقة، لأن الشعب يرى يوميا مصبات ونفايات موجودة في مناطق سكنية وعمرانية، المنوال الذي قدمته لكم هو عبارة عن معاينة تم القيام بها أمام الجميع سنة 2024 وأريد أن أؤكد لكم بأن المقاول التي أمضت معه وزارة البيئة و"ANGED" الصفقة هو نفسه من يقوم بالمصبات العشوائية وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد ياسين مامي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثاني من الزميل المحترم السيد ياسين مامي. الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا،

السيدة وزيرة البيئة،

مرحبا بك وبالوفد المرافق،

في إطار الدور الرقابي على أعضاء الحكومة حسب ما يكفله الدستور وعلى معنى الفصل 130 من النظام الداخلي، أتوجه إليكم بجملة من الأسئلة حول الوضعية البيئية بمعتمدية الحمامات ومستوى ربط مختلف مناطقها بشبكة التطهير علاوة على مشاكل الانجراف البحري والاستغلال المشط للملك العمومي البحري.

بخصوص الديوان الوطني للتطهير، في البداية أود أن أشكر كافة إطارات وأعوان الديوان الوطني للتطهير على المجهودات التي يبذلونها ولكن لا يمنع هذا وجود جملة من النقائص:

في الحمامات: توجد لدينا محطة تطهير واحدة في ياسمين الحمامات تربط كامل الحمامات، ولدينا 37 محطة ضخ، هناك محطتا ضخ رئيسيتان و35 محطة ضخ عادي.

وبالرغم من كل هذا العديد من أحياء وأحواز وأرياف معتمدية الحمامات لا تتمتع اليوم بالربط بالديوان الوطني للتطهير في براكة الساحل وحي الزياتين وسيدي الجديدي وحمام بنت الجديدي وبئر بورقبة والمرازقة وحي سيدي بن يونس، كل هذه الأحياء لا يوجد بها تطهير والعديد من الأحياء الموجودة على طرقات مرقمة: على طرقات جهوية وعلى طرقات مرقمة وطرقات مهيأة ومع ذلك لا يتمتعون بالربط البيئي للديوان الوطني للتطهير وخاصة شارع الهادي خفشة الرابط بين الحمامات وبئر بورقبة.

السيدة الوزيرة، اليوم الربط حق وواجب، حق لكل مواطن أن يكون لديه الربط بقنوات التطهير وواجب عليه الربط ولا أن تكون القنوات بعيدة على منزله ويرفض الربط.

السيدة الوزيرة، اليوم العديد من الناس يدفعون معاليم الربط بالتطهير الذي يأتيه في الفاتورة لكن في المقابل لا يتمتع بخدمات التطهير، هو مطالب بدفع معاليم التطهير بينما هو لا يتمتع بخدمات التطهير.

في المقابل، محطات الضخ الموجودة في الحمامات إما أنها مصدر لانبعاث الروائ، وهي كلها موجودة في طرقات رئيسية ونعاني طوال الصائفة من انبعاث روائح كريهة لا يمكن وصفها أو أن هذه المحطات موجودة في أماكن غير صحيحة، في قلب الحمامات، في ساحة الشهداء أمام الجامع الكبير، المصلون عندما يخرجون من الصلاة يشتمون رائحة النجاسة لذلك هل أن وزارة البيئة اليوم تحمي البيئة بهذه الروائح أو أنها تساهم في إلحاق الضرر بها؟

السيدة الوزيرة، نسمع باستمرار عن توقيع اتفاقيات وقروض وهبات وأن الوزارة تتحصل على هبات وقروض لفائدة الديوان الوطني للتطهير، هل تفكرون في إعداد تصور لإعادة هيكلة وتعصير شبكة التطهير بالحمامات وتوسعتها؟

السيدة وزيرة البيئة، الحمامات قطب سياحي: شواطئ تونسية، الشريط الساحلي 1400 كلم وشبكة التطهير وقنوات التطهير تمر منذ سنوات من الشواطئ، الحمد لله الديوان الوطني للتطهير استفاق مؤخرا وقام بالعديد من الإجراءات لتغيير هذه الشبكة لكن لا نريد إصلاح الخطأ بخطأ آخر، مهم نقل شبكة التطهير من شواطئ الحمامات لكن عندما يتم نقلها أو عندما تنوون القيام بمحطات ضخ أخرى نود أن تكون في أماكن ملائمة وفي أماكن لا تساهم بذاتها في خلق مشكل إضافي.

اليوم أيضا نتحدث عن التطهير وعن الديوان الوطني للتطهير:

السيدة الوزيرة، الديوان ووزارة البيئة يساهمان في إهلاك البنية التحتية والطرقات، اليوم الأشخاص الذين يتحصلون على رخص للربط بشبكات التطهير يذهبون للبلدية ويتسلمون رخصة قطع طريق وتقوم البلدية بشق الطريق وبعد ذلك تبقى كل الطرقات محفرة ومهترئة وفي حالة يرثى لها، إما أن تبقى حفرة أو عندما نقوم بسدها نحولها إلى "dos-d'âne".

هناك بعض الإجراءات، بعد أن تكون طرقاتنا سليمة من المهم أن يتم ربط المواطنين بقنوات التطهير ولكن من المهم أيضا أن تعود حالة الطريق لما كانت عليه.

السيدة وزيرة البيئة، تم إحداث وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي منذ قرابة ثلاثين سنة بهدف حماية وتهيئة الشريط الساحلي، لكن من خلال ما نراه اليوم في شواطئنا وخاصة في شواطئ الحمامات نتأكد بدون أي مجال للشك بأن هذه الوكالة قصرت في حق الشواطئ التونسية وفي حق الحمامات بالخصوص،

فهي لم تقم لا بالحماية ولا بالتهيئة، والحمد لله ربما نحن محظوظون اليوم أن المشرف على الوكالة هو ابن الإدارة وهو إنسان فني وتقني وبدأ في اتخاذ بعض الإجراءات التي أصبحنا نراها اليوم في الشواطئ وخاصة في شاطئ الحمامات، لكن هذه الإجراءات غير كافية خاصة أمام البيروقراطية الإدارية الموجودة.

السيدة الوزيرة، اليوم كحل وقتي أو وقائي قمتم بمشروع لتغذية شاطئ موجود وسط مدينة بالحمامات وكنا قد طالبنا بهذا وطالبنا بضرورة الإسراع بإيجاد الحلول وبما أن الحلول يجدها الفنيون والمختصون وأصحاب الاختصاص في هذا المجال، فهل أن هذا سيتكرر كل سنة لتغذية الشريط الساحلي في الحمامات والشواطئ الأخرى التي تشكو من انجراف كبير أم أن هذا سيكون هذه السنة فقط أم أنه تم القيام بهذا في انتظار إيجاد الحل الكبير الذي سيكون لحماية الشريط الساحلي من بني خيار إلى ياسمين الحمامات، أم ماذا؟

اليوم ونحن مقبلون على موسم سياحي وعموم التونسيين يتجهزون لفصل الصيف، اليوم الشواطئ التونسية وشواطئ الحمامات إما هي شواطئ تشكو من انجراف كبير أو أنها غير مهيأة، أو أنها مستغلة استغلالا فاحشا ومشطا من قبل بعض المؤسسات السياحية.

السيدة الوزيرة، هل هناك برنامج لتحجير إسناد رخص في بعض الشواطئ لتحافظ هذه الشواطئ على صبغتها العمومية ويكون هناك دور دوري متواصل لتهيئة هذه الشواطئ؟ لأن المواطن اليوم لا يجد مكانا يسبح به خاصة أن هذه الشواطئ بصدد فقدان صبغتها العمومية والمجانية.

السيدة الوزيرة، اليوم يوم 26 جوان ربع الصيف مضى، فقد مضى شهر من فصل الصيف وبقي شهر جويلية وأوت وإلى حد اليوم هناك مؤسسات سياحية تريد أن تعمل في إطار القانون وتقدمت بتراخيصها في إطار التجديد الدوري لم تتحصل على تراخيصها، نزل مليئة بالسياح والأجانب وإلى حد اليوم لم تتحصل على التراخيص لوضع المظلات الشاطئية في إطار القانون وحسب ما ترخص به وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

أتساءل اليوم في الحمامات في هذا القطب السياحي، بما أننا نريد أن يطبق الناس القانون ولا نريد أن يكون هناك استغلالا مشطا للشواطئ لكن لدينا مؤسسات سياحية تنتظر هذا الموسم لتعمل، من غير المعقول إلى حد اليوم لم يتحصلوا على تراخيصهم ولم يضعوا المظلات الشاطئية في الشاطئ.

السيدة الوزيرة، كنتم قد وعدتم في مجلس النواب بتغيير الفصل23 وهو غير واقعي ولا يتماشى اليوم مع الواقع، هناك العديد من الحلول الأخرى التي يمكننا أن نذهب فيها اليوم، الفصل 23 مكبل لكل المؤسسات السياحية، للمستثمرين في القطاع السياحي، للناس الذين يستغلون الشواطئ.

أين وصلتم اليوم بخصوص تعديل الفصل 23، سمعنا مؤخرا أنه كان سيتم تعديله هذا الأسبوع من خلال عقد مجلس وزاري بخصوص جملة هذه المواضيع ولكن تم تأجيله، سمعنا العديد من الوعود والكثير من الكلام تم ذكره في الجلسة العامة تحت قبة البرلما، ولكن تقييمنا لمدى النجاعة والالتزام بما تم التعهد به ضعيف جدا.

السيدة الوزيرة، نريد إنارة الرأي العام وأن نكون على اطلاع باستغلال الملك العمومي البحري لأن هناك العديد من التساؤلات حول كيفية استغلال الملك العمومي البحري ودور هذه الوكالة التي وصفها السيد رئيس الجمهورية في آخر زيارة للحمامات بأنها تجرم في حق الشواطئ لذلك ما موقفكم من هذا؟ وشكرا.

جواب السيدة وزيرة البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة البيئة

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم على هذا السؤال حول ولاية نابل والحمامات، المسألة التي قمت بطرحها مسألة وطنية وأريد تذكيركم بأن نسبة التطهير في تونس تقدر بـ 90 %، صحيح ليست 100 % ونحن ساعون إلى بلوغ نسبة 100 %.

لدينا في تونس 130 محطة تطهير وعلى 130 محطة تطهير هناك 27 محطة منها وسيكون العدد أكثر في المستقبل وسيكون لديهم الإمكانية لصنع ماء بطريقة فنية باستعمال المعالجة الثلاثية وهذه المعالجة الثلاثية تمكن من إعادة استعمال المياه للفلاحة أو حتى للصناعة وحتى لتغذية الطبقة المائية.

أريد أن أذكركم بأن الديوان الوطني للتطهير ينشط في تونس منذ خمسين سنة والخدمات التي يقدمها للمواطن ليست مزية بل هذا واجب لأن الحق في بيئة سليمة يعني الحق في المياه والحق في التطهير.

لذلك أريد أن أقول أن الدولة وليست وزارة البيئة فقط أخذتها بعين الاعتبار وبالأمس صادقت الحكومة على مواصلة البرنامج السادس لتطهير الأحياء الشعبية وهذا القرض وجزء منه هبة ستمكن من إعادة ربط 140 حيا جديدا و540 كلم جديدة بالتطهير وستمكن أيضا من تطهير 38 ألف سكن عمومي أي حوالي 300 ألف ساكن ككل وضمن هذا العدد أيضا ستضم 40 مدرسة ومركزا لذوي الإعاقة الخصوصية و18 مركز صحة أساسية، ما معنى هذا؟

يعني أن الدولة على علم بهذه المسائل وتسعى إلى تحقيق الربط بمسلك التطهير وهو حق لكل انسان يعيش في هذه البلاد ولكن كما تعرفون إذا كانت البرامج موجودة فإنها تتطلب قليلا من الوقت وتتطلب "montage financier institutionnel" وحالما يتم إمضاء التوقيعات اللازمة نقوم بالإجراءات "dans les règles de l'art".

إن المشاريع ستنجز ويصير الربط وإذا كانت هناك إمكانية وأريد أن أذكر أن في مناطق ريفية يمكن أن يكون 1000 أو 2000 أو 3000 أو حتى 5000 ساكن، فإن هناك إمكانية أن يصير تطهير هذه المناطق بصفة إيكولوجية يقوم بها "CITET" وهو المركز الوطني لتكنولوجيا البيئة وفي هذا العام تم فتح محطة جديدة "هبيرة السعيدان" في زغوان وترتبط بـ 4 آلاف ساكن وهذا بصفة فردية جديدة تمكن من ربط غير عشوائي ومن ربط سليم لقنوات التطهير ولدينا هذا المركز الذي يقوم بها.

في ما يخص التلوث في ولاية نابل والحمامات فقد قامت الوكالة الوطنية لحماية المحيط بدراسة سأمدك بها فورا سيدي النائب وهي

حول كل الأماكن التي تلوث المنطقة، كما اقترحت حلولا على الملوثين حتى ينقصوا منه وهذا سينقص من تلوث البحر ومن المسائل التي نعاني منها ويعاني منها المواطن في ولاية نابل وفي كامل أنحاء الجمهورية لأن وزارة البيئة تهتم بكامل أنحاء الجمهورية.

في ما يخص المسائل المرتبطة بوكالة حماية الشريط الساحلي وخاصة ما ذكرته سيدي النائب المحترم حول الشاطئ في الحمامات المدينة وهو شاطئ عمومي، أريد أن أذكر أن هذه العملية ستمكن من تحسين وضع الشاطئ هذه الصائفة وأيضا في المستقبل لأن هذا سيكون مبرمجا في السنوات القادمة، وقامت الوكالة بهذه العملية لا فقط في الحمامات ونابل ولكن أيضا في القرعاية بالمنستير وفي الكازينو في صفاقس وكمية الرمال هي ما بين 20 ألف متر كب و15 ألف متر كب، وتشارف العملية على الانتهاء وسيتمكن السياح وخاصة المواطنون من التمتع بالشاطئ وإن شاء الله من حسن إلى أحسن.

برامج الإشغال الوقتي للملك العمومي البحري، أريد أن أذكر الجميع أن هذه العمليات تتم حسب القانون عدد 73 لسنة 1995 وأيضا الأمر عدد 1847 لسنة 2014.

وعمليات إعطاء الرخص تتم حسب القانون وهناك لجنة وطنية متكونة من أعضاء يمثلون تسع وزارات والعضو العاشر يمثل رئاسة الحكومة وتجتمع هذه اللجنة كل يوم منذ أول أفريل من كل سنة لإعطاء الرخص الصيفية لكامل الأطراف ومن له وضعية واضحة ومطابقة للقانون يأخذ الرخصة مباشرة وهناك بعض الأطراف يقدمون الآراء فيهم قبل أن تعطي اللجنة رأيها الذي يعرض على وزارة البيئة التي تصادق وتقدم الرخصة على مدة سنة بالقانون قابلة للتجديد أربع مرات إلى حدود خمس سنوات فقط.

يعني بعد الخمس سنوات لا بد على الشاغل الوقتي أن يرجع هذا الموقع للدولة لأنه ملك عمومي وليس على ملك "APAL" ولا على ملك وزارة البيئة، بل هو على ملك الدولة، ملك عمومي بحري، اسم على مسمى ويمكنهم القيام بعملية أخرى وطلب جديد وهذا منصوص عليه في القانون وفي الرخصة، وهذا كله موجود، إذن لا يوجد أي إشكال والعمليات تصير بنظام.

في ما يخص الأشغال التي تهم الأنشطة غير الموسمية مثل "SONEDE" أو "thalasso thérapie" أو لتمرير أسلاك الاتصالات أو أي شيء، فإن هذه الرخص تعطى طيلة السنة، يعني حالما يقدم صاحب المشروع مطلبه يتم دراسته حينيا.

هناك العمليات الموسمية فقط التي تنظر فيها اللجنة من أول أفريل إلى الموسم الذي سيصير وتجتمع هذه اللجنة الوطنية كل يوم منذ أول أفريل وقدمت أكثر من 100 رخصة وحسب الولايات وتشارف العملية على الانتهاء إن شاء الله في القريب.

في ما يخص السؤال حول التطهير الفصل واضح وهو أنه لا يكون إلا بعد مضي خمس سنوات، يعني لا يطبق في وقته وهناك رخصة إشغال وقتي يتم تقديمها وأريد أن أذكر أنه في إطار الملك العمومي بصفة عامة فإن هناك قاعدة واضحة لملك الدولة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هل ترغب في الجواب أو تتنازل عن جزء من حصتك للسيدة الوزيرة لتنهي كلمتها؟

السيد ياسين مامي

أتنازل عن النصف، أعطيها دقيقتين وأحتفظ بثلاث دقائق.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سيتنازل عن دقيقتين من حصته، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة البيئة

شكرا سيدي الرئيس،

فقط أريد أن أذكركم أن الدولة لها ملك عمومي لا يسقط أبدا وهناك قاعدة تقول بأن هذا المجال العمومي "imprescriptible et inaliénable et incessible" ما معنى ذلك؟ يعني مهما كانت الأشغال فهي دائما بصفة وقتية بمقابل ويمكن أن تنتهي في أي وقت، لأن ملك الدولة يبقى دائما ملك الدولة.

ومسألة استرجاع المكان في الحالة التي كان عليها من قبل والطبيعي أنها ليست مسألة مستحيلة، لأن في القانون هناك قاعدة تقول أن من يأخذ إشغالا وقتيا فإنه لا يمكن أن يبني بالصلب ويمكن أن يستعمل هذا الإشغال ببناءات خفيفة يمكن أن يزيلها في أي وقت، وهو يعلم ذلك حسب القانون والأمر والرخصة التي يأخذها، فهذا بند من بنود الرخصة، ولذا هو على علم وأغلب الشاغلين يمتثلون في إطار القانون ويأخذون الرخص الجديدة دون أي إشكال إن شاء الله.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تفضل بقية حصتك.

السيد ياسين مامي

شكرا،

شكرا السيدة الوزيرة على المعطيات وأردت أن أوضح بأن السؤال هو سؤال شفاهي وقد راسلنا قبل هذه الجلسة في خصوص الأسئلة التي سأتوجه بها وعامة الناس سيتابعون في إطار صحيح أن المعطيات التي أنقلها والأسئلة التي طرحتها هي هواجس وأسئلة المواطنين وهي أسئلة تثير الرأي العام في الحمامات وفي طرحي لها أنتظر إجابات دقيقة عن الحمامات وكل الإجابات التي قدمتها السيدة الوزيرة هي على تونس بصفة عامة.

وبصفتي عضو مجلس نواب الشعب وهو دور على الشعب ككل لكن أيضا لدي دور في ما يخص جهتي ومنطقتي وتوجهت بأسئلة تخصها.

وقد أجبتني مثلا عن 38 ألف مسكن التي اشترطتموها في إطار القرض الذي تسلمتموه بالديوان الوطني للتطهير وأردت أن أعرف إن كانت معتمدية الحمامات أو ولاية نابل مشمولة، فكم هي الأرقام المشمولة بها والأرقام المستقبلية؟ وما الذي يهم الجهة؟ حتى تكون المعطيات دقيقة ويمكن في إطار الدور الرقابي متابعة هذه المعطيات التي تم التعهد بها.

كما نعرف حسب القانون فإننا نتحدث عن وضعيات الملك العمومي البحري والإشغال الوقتي له يخضع للقانون، ونعرف القوانين والأوامر والتي لا تطبق أصلا وقد تم إحداث الوكالة بأمر لتحديد الشريط الساحلي وهي لم تحدد للآن الشريط الساحلي،

وقد تم إحداثها بمقتضاه، فقد تم إحداث الوكالة لتحديد الشريط الساحلي ولكنه إلى يومنا هذا لم يحدد.

حين نتحدث اليوم عن الوضعيات في الملك العمومي البحري أردت أن أعرف كم أعطيتم من رخصة إلى حد الآن في الملك العمومي البحري بالحمامات؟ وكم لديكم من رخصة ما زالت تنتظر اليوم الموافقة؟ متى التقدم؟ ومتى ستجيبون هؤلاء الناس؟

نفس الشيء الشواطئ العمومية، لماذا لا تضع الوزارة لافتات فيها حتى لا تجد أناسا يستغلونها عشوائيا وقد وضعوا الشمسيات ويستلمون المعلوم من الناس وهي مظاهر مخلة بالقانون.

كنت أنتظر إجابات دقيقة تتعلق بوضعية الشريط الساحلي بالحمامات لأنني توجهت إليك بأسئلة دقيقة، وأيضا ما يخص التطهير وأنا أعرف ومتأكد وأريد أن أؤكد مرة أخرى أننا نريد أكثر إيضاحات من خلال هذه الأسئلة وأريد أن أشكر الإدارة العامة للديوان الوطني للتطهير والإدارة العامة لوكالة حماية الشريط الساحلي على تجاوبهم ونحن نرى ولمس المواطنون كما لمست أنا كنائب شعب أن هناك تعاطيا وجدية واجتهادا للعمل، هذا ما نلمسه ولن نسجل اليوم نقاطا على بعضنا وإنما لتكون الصورة واضحة لنا ولعامة الناس وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد سامي الرايس

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثالث للزميل المحترم السيد سامي الرايس، نحيل إليه الكلمة وله عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد سامي الرايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطار الإداري المرافق،

نص دستور الجمهورية الثالثة في الفصل 47 على أن الدولة تضمن الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ.

وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي.

ومن هنا انطلقت عديد الهيئات والمؤسسات العمومية والمنظمات والصحف والباحثين في تشخيص الوضع البيئي بتونس، على سبيل الذكر الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية التابعة لرئاسة الحكومة في تقريرها سنة 2022 في المحور المتعلق بتقييم منظومة رفع الفضلات والتصرف في النفايات المنزلية وكذلك المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنتدى ابن خلدون للتنمية وغيرها من المقالات الصحفية والخبراء.

ماذا قال هؤلاء؟ قالوا بأن وضعية انتشار النفايات في كامل تراب الجمهورية أصبحت وضعية كارثية وغير قابلة للاحتمال، وتشكل وضعا بيئيا خطيرا على صحة المواطن والحيوان وعلى البيئة بصفة عامة.

النفايات بمختلف أنواعها نفايات منزلية ونفايات بناء ونفايات خطرة ليست مشكلة بيئية عابرة تستحق حلولا ترقيعية، الوضعية جذرية وتستحق أن نعطيها أكثر عناية باعتبار أنها مست المجال الحضري والريفي ونجدها في الطرقات والأرياف والساحات، نحن ندعو المستثمرين للقدوم لتونس وبلادنا غير نظيفة، فحالما ينزلون بالمطار يجدون الوضع الكارثي، نحن في حد ذاتنا كتونسيين لم نعد نقبل هذا الوضع، ونلاحظ وضعية في أعمارنا هذه لا نعرفها، فالوضع قبل وبعد 2011 غير قابل للاحتمال.

تلوث بصري يؤكد على عدم قدرة الدولة ووزارة البيئة والحوكمة من طرف وزارة البيئة والدولة تسيطر على هذا الوضع الذي جعل التونسي -اعذروني في العبارة- يشمئز من بلاده، فالوضعية كارثية ولم نعتد عليها وجعلتنا نطرح عديد الأسئلة التي بقيت دون إجابات.

في خصوص هذه التقارير سأقدم بعض الأرقام حتى يعرف المواطن التونسي أن تونس تفرز في حدود 3 مليون طن من النفايات المنزلية وغير المنزلية منها 25% بتونس الكبرى، مليوني طن للمصبات المراقبة وشبه المراقبة، ما بين 63 و70% للمصبات المراقبة و8% فقط تتم رسكلتها و29 % تذهب للطبيعة.

النفايات البلاستيكية، التونسي يفرز تقريبا 0.11 كغ في اليوم حسب إحصائيات سنة 2018، 250 ألف طن من البلاستيك في السنة و28%، 4% يتم إلقاؤها في البحر و4% تتم رسكلتها والباقي في الطبيعة، لذلك نرى البلاستيك في كل مكان في أي طريق وفي أية ساحة مما جعل تونس من بلدان البحر الأبيض المتوسط الأكثر تلوثا بالبلاستيك.

حين نتحدث عن النفايات الخطرة، هذا الموضوع خطير جدا باعتبار أن لدينا سبع مؤسسات فقط في تونس وعديد من النفايات الخطرة المتكونة بالأخص من النفايات المتأتية من المستشفيات والمؤسسات الصحية، فمن الذي يعتني بها؟

أغلبية الفضلات الصحية في الطبيعة، والعامل البلدي يرفع هذه الفضلات رغم الأخطار الناتجة عنها بما فيها الإبر والمواد الحادة وغير ذلك، هنا الموضوع مسكوت عنه، في الصحيفة التي وردت يوم 17 مارس 2024، 700 طن من النفايات الخطرة في قفصة ننتظر كيفية معالجتها.

السيدة الوزيرة، رغم إمضاء تونس على عديد الاتفاقيات بما فيها اتفاقية "بازل" واتفاقية ستوكهولم فلا بد من السير في معالجة التكوير والتدوير وغيره، إلا أننا في تونس ما زلنا إلى حد الآن نشكو من ردم النفايات في عديد المصبات العشوائية والمصبات المنظمة التي لا يفوق عددها 11 في الجمهورية التونسية ككل.

فلماذا تتوخى السياسة التونسية الردم؟ الردم مضر بالطبيعة، وهناك دراسة تمت بجامعة كولورادو الأمريكية تقول بأن تحاليل هذه الكتل العضوية تؤدي إلى انبعاث غازات 84 مرة أكثر من غاز أوكسيد الكربون، يعني هي تصدر "الميتان" الذي يؤدي إلى تلويث المحيط وتلويث المناخ ويتسبب في الاحتباس الحراري ونحن ما زلنا نتوخاه، وتؤدي إلى الأمراض السرطانية وأمراض التنفس المتعلقة بالجهاز التنفسي وأمراض القلب وغيره، كل هذا ومسعى الدولة هو فقط لردم النفايات.

السيدة الوزيرة، سؤالي في خضم العشر سنوات الأخيرة وتواتر تقريبا عشر وزراء على وزارة البيئة خلف عدم الاعتناء بالبيئة وأريد أن أعرف: وأنت على رأس وزارة البيئة بداية من شهر أكتوبر 2021 ما الذي تنوين القيام به في خصوص الموضوع البيئي الذي أصبح يمثل خطرا بيئيا على صحة كافة المواطنين التونسيين وخطرا على تونس بصفة عامة؟ هذا في مجال الاقتصاد الأخضر.

في مجال الاقتصاد الأزرق، أنا من الدائرة الانتخابية شعبان الفهري وبني خيار وأريد أن أقول أنهما منتهكان من طرف ديوان التطهير ووكالة حماية الشريط الساحلي و"ANPE" كيف ذلك؟

مشروع ديوان التطهير في دار شعبان الفهري، تم تجهيز المحطة منذ سنة 2018 تقريبا ولم تتحصل على المصادقة من طرف إدارة السلامة من وزارة الصناعة إلا سنة 2023 وحين اتصلنا بالمقاول الذي هو من إسبانيا في 2023 ليتولى استلام الأشغال طلب مبلغا قيمته 10 مليارات.

هل هو عزيز على دار شعبان الفهري؟ وقد تم عرض الموضوع على إدارة النزاعات والمصالحة ثم إلى رئاسة الحكومة في إطار المشاريع المعطلة، فهل عزيز على دار شعبان حلحلة هذا الإشكال؟

ويبقى متساكنو دار شعبان الفهري لهم نقطة من بين النقاط 23 تقريبا في الجمهورية تمنع فيها السباحة، وإلى حد الآن ندفع القرض الذي أخذناه من "bailleur de fonds" بما فيها "KWF" ونسدد القرض ولدينا تلويث المحيط، فلا يتمكن المواطنون من السباحة في البحر ورغم ذلك فإن الإشكال لم يحل.

وحين نتحدث عن دار شعبان الفهري نتحدث عن بني خيار لأن كل التيارات البحرية والماء الذي يخرج بين العاشرة صباحا إلى حدود الرابعة بعد الزوال باعتبار ارتفاع كلفة الكهرباء فإن الماء الملوث سيصب في البحر مع التيارات البحرية يتم سحبه لبني خيار، فماذا أصبح لدينا في بني خيار؟

مستنقع ماء ملوث ونحن نعرف أن ليس كل المواطنين قادرين على الذهاب للنزل ولدينا جهة بني خيار المعمورة ودار شعبان الفهري وهي قبلة السياحة الداخلية، فهل أن المواطن التونسي مطالب فقط بالذهاب للنزل؟ لا، لديه السياحة الداخلية وعديد المنازل أصبحت مغلقة في بني خيار والمعمورة جراء تلوث البحر.

نمر إلى موضوع "APAL" ألا توجد أية نظرة استشرافية استباقية لنحمي شاطئ بني خيار، كان عرضه تقريبا 50 متر والآن تقريبا 5 أو 6 أمتار؟ وحين جاء السيد رئيس الجمهورية مثلما ذهب للحمامات فقد زاول المقاول عمله في تغذية الرمل، هل ننتظر زيارة السيد رئيس الجمهورية لبني خيار؟ ألا توجد نظرة استباقية لحماية بني خيار من الانجراف البحري؟

كل هذه تساؤلات طرحها المواطن التونسي ولم يجد الحل لها بما فيهم أنا، إضافة إلى اقفاص تربية الأسماك في البحر التي تجعلنا لا نعرف هل أن البحر ملوث في بني خيار من أقفاص تربية الأسماك أو من ديوان التطهير؟

تعالوا عيشوا معنا وسترون كيف أن المواطن يتذمر في بحر بني خيار ودار شعبان؟ نحن قبلة للسياحة الداخلية والمواطن لم يعد قادرا على العيش في بلاده والسباحة في بحره.

السيدة الوزيرة، عديد التساؤلات وفي الأخير أقول زميلنا قال سابقا بأن الشعب مات وأنا أقول بأن الطبيعة ماتت في تونس وتونس الخضراء أصبحت مزركشة بالفضلات المنزلية والبلاستيكية والبناء.

أخيرا، لا اعرف ماذا أقول، وضعية بيئية متردية وأتمنى أن تكون لديك إجابات فورية السيدة الوزيرة وليست على مدى عشر و15 سنة وشكرا.

جواب السيدة وزيرة البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة ليلى الشيخاوي المهداوي وزيرة البيئة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة البيئة

شكرا سيدي رئيس مجلس النواب،

شكرا السيد النائب المحترم على الأسئلة خاصة حول المسألة التي تمس كل التونسيين مسألة النفايات وهي مسألة وطنية وليست مسألة وزارة البيئة أو وزارة الداخلية أو البلديات فقط أو أية وزارة على حده، هي مسألة وطنية وأيضا مسألة المؤسسات الخاصة والمجتمع المدني وكل الأطراف.

مسألة النفايات ليست جديدة وهي تمس كل البلدان، وأريد أن أذكر أن الحكومة التونسية صادقت على الاستراتيجية الوطنية للسير الدائري الشامل والقطاعي للنفايات وفيه 30 إجراء على المستوى القصير والطويل والمتوسط.

وهذه الاستراتيجية في حد ذاتها فيها بعض "les sous-stratégies" في ما يخص خاصة استعمال البلاستيك أو استعمال مواد البناء أو أيضا إعادة استعمال مياه التطهير والتسميد العضوي، إذن هناك تصور كامل في كامل تراب الجمهورية وهناك برامج نموذجية في كامل تراب الجمهورية حتى على مستوى المشاكل الخاصة وحتى الناس الذين يعيشون في عمارات يمكنهم التسميد.

هناك على ما أعتقد أكثر من 1000 مبادرة بالتنسيق بالطبع مع الوكالة الوطنية للنفايات وحتى مع معاهد التكوين مثل شط مريم للفلاحة البيولوجية وتعمل بالتنسيق مع هذه البرامج لانتشار هذه المسألة على كامل تراب الجمهورية، لماذا؟ لأن فيها منفعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية.

كما قلنا فإن تونس دخلت في إطار الاقتصاد الدائري وهناك على أرض الواقع شركات تعمل، مركز "CITET" تقدم كل سنة تكوينا في هذا الإطار وهناك أكثر من 50 "start-up" تعمل في هذا الميدان وأعطيك مثالا بسيطا جدا باستعمال زيوت الطبخ يمكن أن يتم إحداث صابون يمكن إعادة استعماله وأيضا مواد غسيل وتنظيف وهذا حدث و"start-up" ناجحة وهناك عدة أمثلة مثله.

الموضوع كما يتبين صعب ولكن في الواقع إذا نتطرق إليه من كامل أنحائه فهو موضوع بسيط جدا، لماذا؟ لأنه ينبني على خمسة مبادئ واضحة، ويمكن أن نبدأ جميعا في تطبيقها من منازلنا، كيف ذلك؟

أولا، ننقص من النفايات، هذا أول شيء يسمى "refusé" يعني لا تكون هناك نفايات ولا نلقي بالفضلات وهذا ممكن في بعض الحالات وننقص التبذير وحين ننقص التبذير فإن هذا فيه فائدة من الناحية الاقتصادية على المصاريف وأيضا من الناحية الإيكولوجية لأن هناك مسألة ربما يتوجب علينا الحديث عنها وهي البصمة البيئية، ما معنى هذا؟

يعني أن الإنسان حين يتغذى يتوجب عليه كمية معينة من التربة "pour créer les aliments" وهناك أيضا كمية من اللحوم "les hectares de terre ou de mer" ويبدو اليوم على المستوى العالمي وحتى على مستوى تونس حيث وقعت دراسات بصدد استعمال مرة

ونصف المساحة الموجودة لدينا ولذا هناك خسائر كبيرة وفي إطار تصور الدولة ككل فإنه يجب التحكم في كامل هذه المسائل.

في ما يخص النفايات، أولا، قلت "on refuse" العامل الثاني "rendre à la terre" ما معنى ذلك؟ يعني النفايات العضوية في المنازل نجعل منها سمادا عضويا وهذه ليست مسألة عضوية، في ولايات المنستير وسوسة والمهدية في كل سنة منذ 2013 تجرى مسابقة البصمة الإيكولوجية في المكاتب بالتنسيق بين وزارة البيئة ووزارة التعليم حيث يحضر الأطفال من منازلهم النفايات العضوية للمدارس ويجعلون منه سمادا عضويا وينشئون الحدائق ويزرعون الغراسات وأنشأوا حتى المواجل للسقي وقد قدمت جائزة أفضل مدرسة أول أمس لمدرسة بالمهدية.

هذا له تأثير كبير وإن شاء الله السنة القادمة بالتنسيق مع وزارة التربية بالطبع تكون هذه الجائزة في كامل تراب الجمهورية ونعلم الجميع كيف يمكنهم أن يقوموا بهذا الأمر وأريد أن أذكركم أن النفايات العضوية بين 60 و70% من نفاياتنا في تونس لأن النسبة تختلف في بلدان أخرى، ما معنى ذلك؟

يعني حين نحاول بذل المجهود لننقص النفايات العضوية فإن الباقي قابل للرسكلة وهو ثروة وتعرفون جيدا أن في تونس يوجد صنف من الأشخاص نسميهم "برباشة" وهم يعيشون وينتفعون من هذه الأشياء، ونود في وزارة البيئة ألا تتواصل تسميتهم برباشة ولكن يصبحون في صورة شركات معنية معتبرة وربما حتى للشركات الأهلية ضمهم لأن لديهم خبرة كبيرة في فرز النفايات.

نصل هنا إلى النقطة المركز من موضوعنا، يجب القيام بفرز كل النفايات من المصدر، وفي هذا الإطار اقترحت وزارة البيئة نصا تم تمريره على مجلس المنافسة لإبداء رأيه في هذا الموضوع على الفرز الذي من المصدر بالطبع من طرف "Les Professionnels" وهناك "filière de carton" والبلور و"déchets d'activité de soins" وبين قوسين هناك أكثر من عشر شركات تنشط في ذلك الموضوع وبصفة منظمة تحت إشراف وزارة البيئة بالطبع ولا يمكن إلا أن نواصل في هذا الاتجاه.

هذا النص سيجبر فرز النفايات على كل "Les Professionnels" وأيضا في ما بعد الجمع "de séparer" من طرف البلديات وهذا البرنامج بالتنسيق مع وزارة الداخلية بالطبع في إطار الاستراتيجية الوطنية " Gestion intégrée durable des déchets ménagers et assimilés"

نحن كوزارة بيئة نعتني بالمصبات المراقبة والبلديات تعنى بجمع الفضلات من المساكن وهذه الأماكن.

هناك "des Professionnels" انخرطوا بصفة توعوية في برامج الرسكلة والفرز، مثلا خلال هذا الأسبوع ذهبت إلى سوسة في إطار مشروع "TouMali, Tourism marine litter" في موضوع السياحة، منهم مهني السياحة وكالات الأسفار والنزل والمطاعم والمقاهي أسسوا شركة فيما بينهم وهيكلا للعناية فيما بينهم من أجل التقليص من التلوث على البحر.

وتلوث البحر هو مسألة تهمنا كلنا، وهو مسألة كبيرة جدا ونود أن نقلص لأعلى حد لا فقط للسياح الذين يأتون ويجدون بلادنا متسخة إنما لنا نحن ونود ألا نرى هذا الأمر في الطبيعة ولا نرى البلاستيك في البحر الذي يتسبب بقتل الحيوانات والكائنات الحية ويقضي على الحياة ككل بصفة عامة لأنه ليس لنا خيارات أخرى ولذا يجب تغيير سلوك كامل من المدرسة إلى الشيوخة.

فحين أسير في الشارع وأرى من يلقي قارورة ماء من السيارة فهذا السلوك غير وطني وهي أشياء يجب تغييرها في سلوكنا وأريد أن أذكركم في ما يخص البلاستيك والمخطط ليس من الآن فقط إنما بدأ منذ 2015 وما يليه، ثمة أمر 2030 لسنة 2020 يمنع استعمال البلاستيك وهناك أماكن لم تعد تستعمل البلاستيك وهي الفضاءات الكبرى والصيدليات وأخيرا المخابز.

لكن هنا أريد أن أقول لكل المواطنين بأن المخابز اتبعوا الاتجاه جيدا، لكن ليس لهم الحق...

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة الوزيرة، هل يرغب الزميل المحترم السيد سامي الرايس في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟

السيد سامي الرايس

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة كنت أنتظر إجابتك السيدة الوزيرة ولم تقنعني مع كل احتراماتي لشخصك وأعرف أنك مارست القانون وأنت انسانة محترمة وتريدين العمل، لكن ليست هذه الإجابة التي كنت أنتظرها.

المواطن في حاجة لنقلة نوعية الآن، الاستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي حين أراها على 2035 و2050 لنرى تونس في عام 2011 وحين حدثتك منذ حين عن تواتر الحكومات من 2011 للآن تقريبا عشرة وزراء، لذلك لم يكن للاعتناء بالبيئة أهمية مما جعلنا نصل اليوم لهذه الوضعية وسياستك التي ستعتمدينها الآن بإجابتك التي قدمتها لن تعطي أكلها ولن نرى تونس نظيفة في خمس ولا ست ولا عشر سنوات، لماذا؟ لأنني حين أحدثك عن تواتر الوزارات وعدم الاستقرار السياسي أقول لك وزيرة التربية التي ستعنى بالموضوع التثقيفي وإعادة المناهج التعليمية منذ تقريبا أربعة أشهر وربما هي ليست على علم بهذا الموضوع ووزيرة الصناعة التي تم تعيينها منذ ثلاثة أشهر لا تعلم بهذا الموضوع ووزيرة التخطيط أيضا التي لها أربعة أو خمسة أشهر.

وحين نتحدث هنا في علاقة أفقية في عملية الربط بين الوزارات لنكون كلنا في نفس الاتجاه للعناية بالبيئة باعتبار أن العملية مثلما تحدثت هي موضوع وطني، فهذه الوزارات لا تعنى بالبيئة.

حين نرى التجارب المقارنة فقد اعتمدت دول أخرى على الخوصصة وعلى القطاع الخاص ويكفي من السياسات والتجارب ونمر مباشرة للممارسة الفعلية، أصدري طلبات عروض عالمية في هذه المصبات، فهناك دراسات كبيرة وحين تربطين مع وزارة الصناعة وحين أتحدث عن "STEG" و"الغاز" فإن الفضلات المنزلية تفرز غاز "ميتال" الذي يصبح كهرباء وحضرت في منتدى تونس للاستثمار وكنت أتمنى أن يمضي المستثمرون الكبار مع وزارة البيئة حتى يقدموا هبات أو قروض لفائدة الدولة للعناية بالبيئة وتثمين النفايات.

2035 برنامج وزارة الطاقة " protection de 100 Megawatt" من 3 مليون طن في السنة نسبة ضعيفة جدا وضئيلة بما نفرزه من تونس، والذي من المفروض أن تنتج الفضلات المنزلية الكثير من

الطاقة المهدرة ونردمها، عيب علينا ألاّ نفكر في الأجيال المستقبلية، ما الذي سنتركه لهم؟ بيئة ملوثة وضربنا المائدة المائية، فمن ناحية نتحدث عن تطوير المنظومة الصحية ومن ناحية أخرى نتسبب في أمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب وأمراض المناعة والتشوهات الخلقية للأطفال، كل هذه مخرجات التلوث البيئي ودفن النفايات في أديم الأرض.

وحين قلت لك السيدة الوزيرة باعتبار أن لديك عامين في الوزارة، أود أن تبحثي لماذا توخينا فقط الدفن في حين نجد دولا أخرى متقدمة انتهجت التثمين وإنتاج الطاقة؟ لماذا نبقى نعمل على مجال 4 و5 وعملية توعوية وغيرها؟ وأقول لك ومتأكد أنه لا توجد عملية أفقية مع بقية الوزارات، وأدعو السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس الجمهورية للأخذ بزمام الأمور، لأن الموضوع استفحل.

كما أتحدث عن الصحة والوضع الاجتماعي أتحدث عن الوضع البيئي، فنحن في تونس أصبحنا متغربين، تمشي فتجد البلاستيك والفضلات في كل مكان ونريد استدعاء السائح الذي يصرح بأن تونس ملوثة حالما يصل للمطار وحين يخرج أبناؤنا للخارج فالعالم أصبح قرية بفضل الأنترنات فترى كل العالم وترى النظافة في الدول الأخرى مثل المغرب والأردن وتركيا.

عقلية أخرى، صحيح أن هذا يتطلب وقتا، لكن يجب مراجعة المناهج التعليمية والتثقيفية، وزارة الثقافة ووزارة التربية وزارة الصناعة ووزارة الطاقة ووزارة التخطيط ووزارة البيئة هي التي تشرف على الجميع.

هذا هو طلبي وأتمنى أن تكون تونس نظيفة لأننا إن أردنا أن نعمل على تونس الخضراء -يرحمنا الله بالمطر-فإنه يجب أن نعتني بالجانب البيئي، لقد ابتعدنا كثيرا عن الواقع ولي أمل كبير جدا فيك لتأخذي بزمام الأمور.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد يوسف طرشون

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والسؤال الرابع للسيد يوسف طرشون، وله عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة المديرة وبأعضادها الميامين،

نحن سعداء بوجودكم بيننا،

السيد الرئيس، اليوم وأنا أجهز السؤال الشفاهي قلت لا نحمل المواطنين أكثر من طاقتهم وربما نحن نتحمل المسؤولية معهم وأردت أن أبدأ بتحميل المسؤولية لنفسي قبلهم.

زملائي الأعزاء، أريد أن أذكركم أن مهمة البيئة نحن من صادق عليها، ولن نذكر بالميزانية المخصصة لوزارة البيئة لأن الرقم الذي سأذكره الآن رقم مفزع.

لكن في نفس الوقت أقول أن السيدة الوزيرة قبلت تحمل المسؤولية في التصرف في هذه النفايات. أن دستور الجمهورية التونسية في الفقرة الأخيرة من الفصل 49 يقول "على الدولة توفير الوسائل الكفيلة للقضاء على التلوث البيئي"، واجب على الدولة أن توفر هذه الوسائل، وأؤكد على عبارة الوسائل الكفيلة للقضاء على التلوث.

هل وفرت الدولة ذلك؟ نرجع للميزانية وأقول ربما قد لا تكفي لهذا اخترت اليوم ألا أطلب أشياء غير موجودة وأقول أن المشكلة الحقيقة -وسأعطي أمثلة على ذلك-يعود لسوء الحوكمة والتصرف فيما هو موجود، لن نطالب بأشياء غير موجودة بل سنقيّم الموجود وماذا فعلنا بالموجود في علاقة بالتلوث البيئي ومسألة التطهير ومسألة حتى التصرف في المناطق الخضراء بالبناء الفوضوي.

وأعطي مثالا على ذلك أو أبدا بوضعية كارثية في منطقة أعيش بها وهي منطقة رأس الجبل غار الملح العالية وتعرفون جميعا أن مئات الآلاف من المصطافين وربما زرتم هذا المكان ومرحبا بكم في كل الأحوال، ولا بد أنكم عاينتم الوضع البيئي الموجود عليه.

سأبدأ بمنطقة رفراف، تعرفين سيدتي الوزرة أن هناك أربع مضخات تنطلق من ظهر عياد يضخون من جبل عين شكوة وفي كل مرة يبدأ العطب منها ويصبح وادي وينزل ماء التطهير على السكان وعين شكوة تضخ لمنجي سلم والمنجي سليم نفس الشيء عندما تتعطل يصل الماء إلى سونين ومضخة سونين ظلت معطلة لأشهر.

عندما يصل الماء إلى سونين يصب في البحر وهناك ماء يصب من جهة ظهر عياد بالبحر وعندما تتعطل هذه المحطات وأرجع للكلام الذي ذكرته في البداية، لا أطالب بأشياء غير موجودة بل سأطالب بأشياء موجودة، لماذا لا تقع صيانة هذه المحطات؟ إذا كانت هذه المحطات تستطيع العمل لشهر أو شهرين فلماذا لا تعمل على مدة طويلة وأهيب بك ولدي صور تبين المحطات الأربع التي بدون أبواب ويملأها الصدأ.

هل تعرفين كلفة مشروع التطهير الذي انطلق برأس الجبل سنة 2004؟ كلفته 26،5 مليار بالشراكة مع الألمان واليوم نجده معطلا، أولا، اختيار المسلك فلو مر في البداية مع الساحل لما أنزلنا الماء من الأعلى وهذا في المدى الطويل، لا بد من إعادة النظر في هذه المسألة لو تم انجازه في المكان الصحيح فلن نكون بحاجة للطاقة والكهرباء.

السيدة الوزيرة، وضع المحطات مزري وبدون أبواب وهناك من يمارس أشياء بداخلها كأنها على ملك خاص وليست على ملك الدولة التونسية وحتى عند تنفيذ المشروع تم تنفيذه بالخطأ ومعروفة هذه المخالفات لدى إدارة التجهيز.

هناك خزانات يجب أن تكون منخفضة لا مرتفعة لكي لا يصبح الضغط قويا ويحطم حينها محركات الضغط ما ينجر عنه كوارث ونحن دائما تحت الخطر لأننا في كل مرة ننتظر أن تتحطم وفي كل مرة تنقطع الكهرباء يحدث نفس الشيء.

الضخ من سونين إلى محطة عوسجة، هناك مشكل كبير جدا وبالنسبة إلينا هذه مسألة حيوية في رأس الجبل لأن البحر عندما تصب فيه ثلاثة أودية مياه تطهير وتتجمع فيها يصبح عيبا.

السيدة الوزيرة، هل تعلمين أن سونين التي يتم صب هذا الماء فيها لأنها آخر مطاف الأربع محطات 90 % منها غير مرتبط بشبكة التطهير، ويتم تجميع مياه التطهير في مكان، أحياء كاملة لا يوجد فيها ربط بشبكات التطهير: حي الطراجنة وحي المقاطعة وحي الحمامي وهي معروفة لدى إدارتكم.

بكل لطف، لا أطالب بإنجاز محطات تطهير جديدة، لا بد من القيام بصيانتها على الأقل لكي لا تتعطل ونتحمل في كل مرة الأوساخ.

السيدة الوزيرة، في رأس الجبل نواجه نفس المشكلة، هناك وادي يسمى بوادي العجول بمعتمدية رأس الجبل يصب في شط مريم، لأن هناك محطة الباجية برأس الجبل تتعطل في كل مرة.

لا بد من التدخل لأن في كل مرة تنقطع الكهرباء، لا بد من أخذ احتياطاتنا وتخصيص أعوان للقيام بـ "groupe d'électricité" لتفادي هذه الكوارث.

السيدة الوزيرة، قمت بزيارتنا في الماتلين وذهبنا لمعاينة مياه الصرف من الوادي من حي النخلة ومن حي الشهرني في بني عطاء، والماء يصب في البحر بجانب الميناء، هناك أشياء بسيطة يمكن إصلاحها.

في بحيرة سيدي علي الشباب نفقت الأسماك في أوقات لأن مياه التطهير يتم ضخها في البحيرة التي هي من أجمل البحيرات الموجودة في تونس.

بأي حق ندمر الطبيعة وندمر البيئة، طلبت الصيانة وحوكمة التصرف رغم برمجتها في 20/20 وأنت على علم بهذا سيدتي الوزيرة.

سكان شارع المدينة المنورة بالعالية يعانون في كل مرة يخرج الماء من القنوات وإلى الآن تجدين وادي في الطريق تخرج منه أوساخ مياه التطهير ويضطر المواطنون إلى المرور حوله.

السيدة الوزيرة، هناك أشياء بإمكاننا القيام بها، نحن نطالب بالصيانة ونطالب بالحوكمة في الموجود، إذا لم تتوفر لدينا ميزانية لا بأس لأننا على دراية بوضع البلاد، ونحن موضوعيون وواقعيون ولا نطلب المستحيل بل نطلب القليل من الاجتهاد والعمل فقط.

هناك قرية تسمى بوقصة في الحريزة بالعالية، عندما يفتح المتساكنون الباب يجدون أمامهم واد أسود، مياه تحمل الأمراض، هؤلاء تونسيون فضلا على أن هناك 280 عائلة بدون ماء صالح للشراب، هذا إجرام في حق أبنائنا.

هناك العديد من المناطق غير مرتبطة بشبكة التطهير، يجب أن نعمل عليها في القريب العاجل ونجد لها تمويلات.

هناك شيء يسمى الاعتداء على البيئة نتيجة البناء الفوضوي، كنت معك عند زيارتك للماتلين، هناك مقبرة بونية قام المواطنون بالبناء الفوضوي فوق المقابر التي لها قيمة أثرية عالمية في الماتلين في كاب زبيب وهناك من يقوم بالبناء في المناطق الخضراء في عين صاف في الخماري، هناك من أنشأ ثلاثة طوابق في جبل فرطاسة في سومين الذي خرب بسبب مواطنين لا يستحون ولا يحترمون القانون فالبناء فيها ممنوع. لذلك سيدتي الوزيرة هناك العديد من النقاط.

هناك من أرسل سؤالا -ربما الوقت لا يكفيني-ماذا فعلت السيدة الوزيرة في قضية النفايات في إيطاليا والتي لها علاقة بقضية نفايات سوسة؟

الدولة لم تقم بقضية للمطالبة بالتعويضات لأن إيطاليا فتحت قضية جزائية فيها وتمت فيها إيقافات والدولة التونسية يمكنها أن تتحصل على تعويضات كبيرة.

ماذا فعلنا في شأن قضية النفايات؟

السيدة الوزيرة، هناك عدة إشكاليات في علاقة بالبيئة...

جواب السيدة وزيرة البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة الآن للسيدة ليلى الشيخاوي المهداوي لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة البيئة

شكرا السيد النائب المحترم على الأسئلة،

سأجيبك مباشرة على سؤال النفايات الإيطالية.

تعرفون أن تونس كانت رائدة في هذا الموضوع فحال اندلاع المشكلة حدث مسار كبير ديبلوماسي إداري وقضائي وأيضا فني من طرف كامل الوزارات التونسية المعنية بالأمر ومن طرف وكيل الجمهورية الذي قام بالقضايا، البعض منها انتهى وبقي البعض منها بالتنسيق مع الدولة الإيطالية التي كانت متعاونة كذلك.

وبكل هذا التعاون تعلمون أيضا والشعب التونسي يعلم وحضرنا جميعا لإرجاع عدد 212 حاوية لإيطاليا يوم 18 أو 19 فيفري 2020.

ومسار باقي النفايات التي كانت موجودة وتم حرقهم فيما بعد وبطبيعة الحال تداخلت جميع السلط وانتهى هذا الحريق وتمت السيطرة عليه وما زلنا في طور التشاور والحوار مع الطرف الإيطالي لإرجاع بقية هذه النفايات وهذا مسار يأخذ مجراه الطبيعي.

وأريد القول في هذا الإطار أن إرجاع النفايات لمن أرسلها للبلاد يحدث لأول مرة منذ اتفاقية "بازل"، لا يوجد بلد أرسلت له نفايات ثم تم استرجاعها، وتونس نجحت في هذه العملية وهذا مهم خاصة أننا حريصون جدا كي لا تتكرر نفس القصة.

من تلك الناحية أريد أن أذكر أن الدولة التونسية ككل من ديوانة ونقل وجميع الوزارات المتداخلة تقوم بواجبها.

أريد أن أذكّر أيضا أن الدولة التونسية ككل لها نفس الاتجاه والاستراتيجية التي تحدثت عنها حول الانتقال الإيكولوجي، الموزع على كامل النواب يوم 29 نوفمبر هو ملخص والوثيقة بأكملها موجودة مع الملخص بثلاث لغات على الموقع الإلكتروني للوزارة والمواطن بإمكانه الاطلاع عليها وهي تضم 35 إجراء لا تهم وزارة البيئة فقط، بل نجد فيها برنامج الماء إلى حدود 2050 ونجد فيها برنامج الصناعة إلى حدود سنة 2035 أو برامج الطاقات المتجددة.

نعود إلى منطقة بنزرت سيدي النائب لأن هذا صلب الموضوع الذي سألتني عنه بالتفصيل. ولاية بنزرت موضوع اهتمام كبير لوزارة البيئة منذ سنوات عديدة، فمثلما تعلم هناك مشروع كبير وهو "EcoPact" وهو إعادة إزالة التلوث من بحيرة بنزرت بأكملها وهذا المشروع فيه تمويل وبرامج كبيرة تنجز بالتنسيق مع وزارات أخرى خاصة وزارة الصناعة ووزارة الاقتصاد وأيضا التجهيز.

هناك برامج تنجز، صحيح هناك بعض الأماكن مثل رفراف وسومين ما زلنا في طور البحث عن التمويلات ولكن هذا مبرمج ولدينا أيضا بو قصة بالعالية التي لا يوجد فيها تطهير صحيح ولكنها مبرمجة في إطار البرنامج الكبير لإزالة التلوث في بحيرة بنزرت ونفس الشيء مع سيدي علي شباب وهي مبرمجة.

أتفهم المواطنين الذين يعيشون ضغوطات، تحدثت السيد النائب عن الصيانة وأنت محق لأن الصيانة ضروري القيام بها ومن الناحية الفنية لا بد أن يقوم ديوان التطهير باللازم للمواطنين الذين هم في علاقة مباشرة معه الديوان وسيجدون لهم الحلول.

الصعوبات ليست فقط في المناطق التي ذكرتها السيد النائب، أيضا عندما تختلط مياه الصرف الصحي مع مياه الأمطار، هناك إشكالات في تونس، عندما يتم الخلط فيما بينهما بالرغم أنه من المفروض أن يكون هناك ازدواج فيما بينهما خاصة أن هناك إمكانية للاحتفاظ بمياه الأمطار التي يمكن أن تكوّن كوارث ولكنها ثروة وأنتم تعلمون أن وزارة التجهيز وضعت قواعد لبعض الإدارات والأماكن يضعون فوق الأسطح "les bâches à eau" لإعادة استعمال مياه الأمطار، لأن كل قطرة مياه لها قيمة ونتمنى ألا نهدرها.

هناك إمكانية في منطقة بنزرت بأن تصبح الإنجازات الجديدة بالطريقة الثلاثية لكي تكون مياه التطهير قابلة للاستعمال مرة أخرى في عمليات الفلاحة أو الصناعة لأن إعادة استعمال المياه ثروة كبيرة.

لدينا بالنسبة إلى بلدان أخرى خبرة كبيرة في ميدان الهيدروليك، وبإمكان الديوان أن يقوم بهذه العمليات وجميع المحطات الجديدة المبرمجة ستعتمد هذه التقنية الثلاثية وحتى المحطات القديمة التي ستتم إعادة صيانتها وهذا مبرمج سيكونون مؤهلين للمعالجة الثلاثية، وهذا ليس بصعب وليس في أوقات بعيدة، لماذا؟ لأن بناء محطة جديدة يتطلب وقتا وأموالا ضخمة، ولكن إذا توفرت محطة ثنائية، المعالجة الثلاثية من إمضاء الاتفاقية إلى الإنجاز لا يتجاوز 24 شهرا وهذا سريع جدا في نهاية الأمر.

جميع المسائل مبرمجة في طور وجود النقود اللازمة ستتحقق على أرض الواقع ولكن ديوان التطهير مثلما ذكرت في البداية يغطي 90 % من السكان وسنسعى إلى تغطية 100 % وهذا الطموح الذي نسعى إلى تحقيقيه ليس فضلا من الدولة والدولة تضخ الأموال اللازمة وإن شاء الله سيتحقق هذا لأن الحق في بيئة سليمة لكل إنسان في البلاد التونسية.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الآن للسيد يوسف طرشون في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق، تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أشكر السيدة الوزيرة على ما تفضلت به من إجابة،

سيدتي الوزيرة، الهاجس التربوي مهم جدا بالنسبة إلى لأنني بالأساس رجل تربية، لاحظت حضورك عندما ذهبنا لزيارة المدارس المدرسة الابتدائية بسونين والمدرسة الابتدائية بالماتلين، حرصك على أن تنشأ هذه الناشئة على قيم المحافظة على البيئة والمحافظة على الطبيعة.

سيدتي الوزيرة، أريد أن أكرر مرة أخرى طلبا واضحا بالنسبة إلى وهو أن نكون حاسمين في المحافظة على المال العام، الصيانة، نحن لا نطلب أشياء مستحيلة، قلت أن هناك عدة أشياء مبرمجة وهذا خبر مفرح.

ونتمنى أن تكون البرمجة على المدى القصير والمدى القريب، المؤسسات موجودة، صحيح، نحن نبرمج استراتيجية أخرى في المحطات في المستقبل، أعرف أن هذا يتطلب تمويلات ولا أحد يضمن أن تأتي التمويلات في القريب العاجل، على الأقل الموجود نحمي به البحر والمواطنين.

تعرف أن البحيرة من أجمل ما وجد في تونس وحمايتها تتم بطريقة بسيطة جدا، على الأقل نجتهد قليلا في حوكمة التصرف وحماية المعدات التي تساوي مئات الملايين لكي لا نجدها ملقاة في الطبيعة في وضعيات يرثى لها.

موضوع بوقصة أضعه بين يديك سيدتي الوزيرة، لأن المسألة مخجلة جدا وسأقدم لك أشرطة الفيديو كي تري النهر وسط البلاد كيف يشقها والمتساكنون يقطنون يمينا ويسارا، حقيقة وضع مخزي ونحن نرغب أن يعيش أبناؤنا في فضاء نقي، وهذا لا ينتظر.

أعرف أنه مدرج في جميع البحيرات لكن هذا بالذات مسألة آزفة جدا، المتساكنون لا يتمتعون بالماء الصالح للشراب ومياه التطهير تنبعث أمامه وعرض الوادي ثلاثة أمتار، وسأقدم لك الصور فيما بعد.

النقطة الأخيرة في علاقة بالتربية، في رأس الجبل هناك أشياء لا يمكن السكوت عنها ولا تتطلب أموالا لأنني أعرف أن هذه الميزانيات لن تغير تونس ولكن في نفس الوقت نعمل ونستعمل ذكاءنا في إيجاد حلول قد لا تكون مكلفة لكن تتطلب القليل من الاجتهاد.

هل يعقل مصب أربع نفايات تصب بجانب معمل آجر مهجور أمام معهد "أسامة شقرون" يبعد عنه 100 متر وأحيانا يشعلون النار في النفايات. تخيل حال تلاميذنا الذين يدرسون هناك؟

هناك أيضا ملعب في العالية بجانبه مصب نفايات، أكرر للمرة الرابعة، نحن لا نطلب المستحيل ولا أشياء تتطلب تمويلات بل نطالب بحسن التصرف فيما هو موجود في انتظار أن تتحسن الأمور وتتحسن التوازنات المالية ولمَ لا نزرع الزهور في أنهج بلادنا ويمكن أن تصبح بلادنا حديقة نزرع فيها الزهور، لا نرى فيها البلاستيك والنفايات.

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا السيد الرئيس.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد غسان يمون

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الخامس للسيد غسان يمون له الكلمة له عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد غسان يمون

شكرا للسيد رئيس مجلس نواب الشعب على إحالة الكلمة،

مرحبا بالسيدة وزيرة البيئة وكافة السادة المديرين العامين بالوزارة في رحاب مجلس نواب الشعب،

في إطار دوري الرقابي على السلطة التنفيذية وعلى السياسات المتبعة من قبل السادة الوزراء بناء على الفصل 114 من الدستور والفصل 130 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم إليكم بسؤال شفاهي حول الأزمة البيئية الخانقة بجزيرة جربة.

حيث تشهد جزيرة جربة منذ أكثر من عقد من الزمن على وقع أزمة بيئية غير مسبوقة.

ومن أهم ملامح الأزمة البيئية في جزيرة جربة مصب تالبت الذي فتح سنة 2014 والذي تطلق عليه وزارة البيئة صفة المصب المراقب في حين أنه دون ذلك بل هو مصب عشوائي.

السيدة الوزيرة، إن منطقة تالبت هي منطقة رطبة محمية باتفاقية " Ramsar" الدولية التي تدعو إلى المحافظة على هذه المناطق وحمايتها من كل أشكال التدخل الخارجي التي تؤدي إلى تغيير طبيعتها.

لكن وزارتنا الكريمة ارتأت غير ذلك وجعلت المحمية مصبا للنفايات، وهذا خرق واضح لاتفاقية دولية صادقت عليها تونس، المفروض أن تكون معاهدة واجبة التطبيق والتنفيذ.

علاوة على القانون الدولي الذي يحمي هذه المنطقة كذلك كرست مجلة الغابات حماية للمناطق الرطبة وندعوك السيدة الوزيرة إلى مراجعة الباب الرابع من مجلة الغابات في عنوان في حماية المناطق الرطبة تحديدا الفصل 226 تحت عبارة "يحجر صب المواد السامة أو المواد الملوثة سواء كانت سائلة صلبة أو غازية بالمناطق الرطبة".

بينما في الواقع تقوم وزارة البيئة عن طريق الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بإلقاء وردم مئات الأطنان من النفايات السامة والخطرة في المصب.

وزارة البيئة للأسف تدوس على القانون ولا تحترمه، ومصب تالبت مخالف للقانون وما وقع في تالبت وأكررها للمرة الثانية جريمة مكتملة الأركان في حق البيئة بجربة.

هذا بالنسبة إلى الجانب القانوني للمصب. أما بالنسبة إلى الحالة الواقعية للمصب حيث تتكدس به مئات الآلاف من الأطنان منذ سنة 2014 بدون أي فرز سابق للنفايات أو معالجة تذكر، ويتم الردم الآلي لكل النفايات.

لقد تسبب المصب في أزمة بيئية خطرة حيث انتشرت الأمراض الجلدية والسرطانية بالمنطقة نتيجة قرب المصب من عديد التجمعات السكانية، كما تسبب المصب في تلوث الجو وانتشار الروائح الكريهة بالمنطقة وانتشار السموم ولأن مصب تالبت على الساحل البحري فقد تسبب في انهيار المنظومة البيئية البحرية حيث لم تعد الأسماك صالحة للأكل ولا للصيد وانتشرت سموم المصب بالبحر.

لذلك أصبحت المائدة المائية السطحية بجربة مهددة بالتلوث والتسمم نتيجة تسرب إفرازات المصب إليها، وعديد العائلات بجربة تعتمد على مياه الآبار السطحية للشرب في ظل شح الموارد المائية، لذلك نحملكم المسؤولية التامة عن أي تسمم أو أذى يلحق بأهالينا بجربة نتيجة هذا المصب.

يعجز عن وصف الحالة الكارثية التي آل إليها مصب تالبت من تركيز ملايين الأطنان من النفايات وردمها على التراب بساحل البحر أمام لا مبالاة من السلطة الجهوية والمركزية وليس أبلغ من الكلام إلا صورة تنقل حقيقة الوضع كما هو لتعرف السيدة الوزيرة ماذا يحدث بمصب تالبت (عرض السيد النائب صورة للمصب)، هذه حقيقة مصب تالبت للنفايات.

لقد افتتح المصب بصفة وقتية سنة 2014 وتم إيهامنا بأنه سيتم رص النفايات في مكعبات ولفها ونقلها إلى خارج جزيرة جربة إلى مصب محامد الجهوي لكن إلى اليوم المكعبات في مكانها وما تلك الوعود إلا وعود زائفة وأوهام قدمتها الوزارة، وهذا ممضي عليه في محضر جلسة، لكن للأسف وزارة البيئة لا تنفذ تعهداتها، وهذه صورة لمكعبات النفايات (عرض السيد النائب صورة) التي وعدت وزارة البيئة بنقلها وإلى الآن تراوح مكانها بمصب تالبت.

بالمناسبة لماذا يتم إقصاء جربة من حقها في استغلال مصب محامد الجهوي للنفايات الذي تتمتع باستغلاله كل معتمديات الولاية إلا معتمدية جربة؟

أليست جربة اليوم جزءا من ولاية مدنين؟ فككيف تحرم من هذا المرفق الجهوي؟

أما عن المصبات العشوائية فحدث ولا حرج، فقد انتشرت هذه النقاط السوداء في كافة أرجاء الجزيرة، مصب سيدي سالم والزراية ومليتة وأنتم المسؤولون عن هذا التسيب الحاصل، فالقانون المنظم لصلاحيات وزارة البيئة يحدد أن الوزارة مسؤولة عن مكافحة كل أشكال التلوث للمحيط الطبيعي، كذلك الفصل 47 من الدستور: "تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة للقضاء على التلوث البيئي".

السيدة الوزيرة، لقد سئمنا من اللامبالاة التي تعتمدها وزارتكم في التعاطي مع هذا الملف، وغياب التعاطي الجدي مع أزمة النفايات، فرغم الجلسات التي تم عقدها مع سيادتكم في الوزارة وجلسات الحوار بالمجلس إلا أنكم لم تتخذوا أي إجراء من التوصيات التي قدمت إليكم.

بقيت دار لقمان على حالها وازدادت النفايات على النفايات. لقد بات واضحا للعيان تخاذل وزارة البيئة وتمادبها في هذه السياسة وغياب التعاطي الجدي، بل سأقولها بصراحة تواطئها في الأزمة البيئية بجربة رغم الحلول الممكنة للمسألة.

ومن الحلول الممكنة إقامة منطقة صناعية مهيأة بتالبت لترتكز بها مشاريع تثمين ورسلكة النفايات، وكما تعلمين القانون وكراسات الشروط يشترطون أن لا ترتكز هذه المؤسسات إلا في منطقة صناعية مهيأة، ولا يوجد بجزيرة جربة أي منطقة صناعية مهيأة.

وتم الاتفاق مع وزارة البيئة سابقا لإخراج منطقة من محمية "Ramsar" وتحويلها إلى منطقة صناعية بتالبت، لكن كالعادة وزارة البيئة تعد ولا تفي بوعدها وتعهداتها، وإلى اليوم لم تتركز المنطقة الصناعية بتالبت وكأن وزارة البيئة لا ترى من الحلول سوى الردم العشوائي وجعل جربة مقبرة للنفايات.

السيدة الوزيرة، كان من المفروض عليكم عقد جلسة عمل مع وزير الصناعة والطاقة والمناجم وبحضور مدير الوكالة العقارية الصناعية ومدير الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات ووزارة الاقتصاد والتخطيط لتفعيل القرار السابق لإحداث المنطقة الصناعية الإيكولوجية المطلوبة.

كما تقع على مساحة 64 هكتار وتخصيص 15 هكتار منها وحدة لتثمين النفايات، لماذا ست سنوات ولم تر المنطقة الصناعية بجربة النور؟

السيدة الوزيرة، إن الطبيعة الجزيرية لجربة لا تتحمل وجود ملايين الأطنان على سواحلها زد عليها الطابع السياحي لجزيرة.

السيدة الوزيرة، كعضو في الحكومة التونسية، أسألك كيف تتم مكافأة المنطقة السياحية رقم 1 في تونس على كافة المستويات بمصبات عشوائية على طول سواحلها؟ ونحن نعرف أن أول شرط قيام الدولة بالسياحة هي النظافة وجمالية المحيط لكن للأسف أردتم تحويل جربة لمقبرة النفايات.

حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة بات مهددا اليوم بجربة، لذلك أطرح عليكم مجموعة من الأسئلة الحارقة:

لماذا يقع حرمان معتمدية جربة من استغلال المصب الجهوي للنفايات بومحامد؟

ما هي سياسة الوزارة وخطتها وبرامجها في التعامل مع أزمة النفايات بجزيرة جربة وخاصة مصب تالبت والمصبات العشوائية والنقاط السوداء؟

هل بدأت الدراسة في إنجاز مصب إقليمي مراقب جديد للنفايات لولاية مدنين وتطاوين؟ وهل ستتمتع جربة بحقها في استغلال هذا المصب؟

لماذا لم يتم التفاعل مع مقترح بلدية جربة للتصرف في النفايات؟

لماذا لم تحدث وزارة البيئة مراكز لفرز النفايات بجزيرة جربة؟

تم إحداث مصب تالبت بصفة وقتية، فالرجاء تحديد آجال غلقه نهائيا.

متى سيتم نقل مكعبات النفايات من مصب تالبت إلى خارج جزيرة جربة؟

هل الردم العشوائي الواقع في مصب تالبت يمثل حلا بالنسبة إلى وزارة البيئة؟ شكرا.

جواب السيدة وزيرة البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والآن نمرر الكلمة للسيدة وزيرة البيئة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة البيئة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم على الأسئلة والمسائل التي تفضلت بذكرها ذكرها السادة والسيدات النواب الذين تدخلوا قبلك وهي تهم النفايات.

لدينا مسألة في تونس هي مسألة النفايات ولدينا كبقية البلدان الأخرى حلول عاجلة وطويلة المدى ومتوسطة المدى.

السيد النائب المحترم، أعيد وأقول بأن توجه تونس كحكومة فيما يخص النفايات أن لديها رؤية شاملة وإعادة طرح لرؤية جديدة بخصوص النفايات لأن هذه النفايات لم تعد مجرد شيء علينا التخلص منه ولكنها أصبحت تمثل ثروة لا بد من استثمارها ويمكننا تكوين منها "valorisation" لطاقة أو إلى آخره.

لذلك هناك مشاريع أنموذجية في كامل تراب الجمهورية حتى على مستوى الأفراد وعلى مستوى المكاتب وعلى مستوى الأماكن الخاصة أو العامة حول إعادة استعمال النفايات بما فيها النفايات العضوية، بما فيها النفايات البلاستيكية، بما فيها "الكرطون" أو البلور إلى آخره وهذه المشاريع ستكون موجودة في كامل تراب الجمهورية.

نعود إلى جربة: أريد أن أذكر بأن جربة تعتبر نوارة تونس خاصة وأن الجزيرة قد تحصلت على "inscription" في "patrimoine de médaille de l'humanité" هكذا أم لا السيد النائب؟ وتونس فخورة بهذا الإنجاز واحتضنت جزيرة جربة أيضا القمة الفرنكفونية أواخر سنة 2022 وكانت قمة ناجحة، وفي ذلك الوقت انكبت كامل الوزارات على جزيرة جربة وأظن أنه تم ضخ أكثر من 7 مليارات لتحسين الوضع الكامل والشامل لمدينة جربة، لا فقط من هذه الناحية.

لذلك فإن مسألة النفايات هي مسألة وطنية وتعمل وزارة البيئة مع بقية الوزارات لحل هذه المسائل التي تبدأ من البيت، فكل شخص في بيته يساهم في هذه المسألة ويمكنه أو يمكنها أن تكون في نفس الوقت هي الحل لهذه المسألة التي تبدو صعبة ولكنها في حقيقة الأمر ليست كذلك إن قام كل شخص بواجبه.

بخصوص بعض المسائل التي ذكرتها والتي تهم خاصة المصبات بتالبت الذي تم استغلاله بصفة مؤقتة من طرف البلدية أو الولاية يتم القيام بهذا الحل الجذري بصفة مبرمجة ويتم إعادة تأهيل الموقع، والصور التي أظهرتها الآن تغيرت على أرض الواقع وبإمكان السيد مدير الوكالة أن يطلعك على الصور التي أصبحت عليها في الوقت الحالي، فهي لم تعد موجودة كما أظهرتها أنت في الصور الآن ولكن نحن دائما نسعى لما هو أفضل وعلينا أن نسعى لتحسين الوضعية وأن نسير السير الصحيح بخصوص هذه الظاهرة.

البرنامج في جزيرة جربة منقسم بين ثلاث بلديات، وقد فرحنا بهذا المشروع، فقد اقترحت البلديات الثلاث أحد الموقع الذي سيحتضن الموقع الجديد لوحدة المعالجة والتثمين للنفايات لجزيرة جربة، وتعلمون جيدا أن كل موقع يجب أن يكون قريبا من الموقع الذي تخلق فيه النفايات حتى يكون التمشي جيدا بخصوص هذه المادة.

سيقع برمجة الموقع في منطقة صناعية تتضمن 64 هكتارا وستأخذ منها وزارة البيئة والوكالة 15 هكتارا فقط لتركز فيها موقع هذه الوحدة للتثمين والرسكلة.

سألت السيد النائب كيف سيتم ذلك إذا كانت هذه المنطقة هي منطقة "Ramsar"، صحيح هي كذلك لكن بالتنسيق مع وزارة الفلاحة ووزارة الصناعة وأيضا مع الأطراف الدولية لـ "Ramsar de secrétariat "سيكون هناك اتفاق ليتم تعويض 15 هكتار الذي سيتم فيه تركيز وحدة تثمين ورسكلة.

وأذكر بأن هذه الوحدة هي بمثابة المصنع لا تسبب إزعاجات إلى حد معين، وبالطبع نحن نحاول التخفيف من هذه الإزعاجات أكثر قدر ممكن، ووكالة التعاون الدولي وافق بصفة مبدئية بأن تحصل هذه العملية، وهذا خبر ربما لست على علم به، وسيحصل "compensation" لـ 600 هكتار في موقع آخر "pour compenser" استعمال 15 هكتار هذا التي يحتاجها المشروع.

بالطبع هذا المشروع سيكون نموذجيا أيضا إن شاء الله، وسنقوم بعملية الفرز قبل كل شيء كما يحصل في بعض الأماكن الأخرى، أعيد وأقول هناك نص في طور الإعداد حول إجبارية الفرز الانتقائي لمصدر النفايات مهما كانت عضوية أو غير عضوية أو صلبة إلى آخره حتى يمكن إعادة رسكلتها وإعادة تدويرها في العجلة الاقتصادية وهذا الطريق الذي سنسلكه ليس سهلا ولكنه الطريق الصحيح، لأن المواقع التي هي الآن مصبات فنية تم برمجة إعادة تأهيلها بصفة متدرجة، والأماكن التي تمثل مصبات عشوائية والتي وزارة البيئة عبر الوكالة لا تتدخل فيها ولكن بالتعاون مع وزارات

أخرى يمكنها المساعدة لمعالجة تلك المسألة لأن الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي: المحور الرابع بأكمله بما فيه 16 إجراء يهتم بمسألة الإنتاج والاستهلاك المستدامين والحد من كامل أنواع التلوث في كامل أنحاء الجمهورية، بما فيها وادي مليان والشريط الساحلي وحمام الأنف والأماكن التي تعاني من مشاكل بيئية كبرى، لأن كل ذلك تابع للدولة التونسية، وتم وضع برمجة لهم لتحسين وضعيتهم على طول المدى، ورؤية الدولة التونسية هي القضاء على كل أنواع التلوث كما يلزمها بذلك الدستور، وهو ليس فضلا بل هو حق في بيئة سليمة، وحق كل تونسي وتونسية في هذه البلاد، ولا يمكننا سوى المساهمة فيه مع بعضنا.

في هذا الإطار، أريد أن أذكر أنه تم بالتنسيق مع وزارة المرأة القيام بدليل للطفولة المبكرة تم إصداره هذه السنة وهو موجود على الموقع الإلكتروني للوزارة وعلى الموقع الإلكتروني لوزارة المرأة وسيتم توزيع هذا الكتيب على 7 آلاف مؤسسة بخصوص التربية المبكرة وقبل العودة المدرسية القادمة سيتم توزيع دليل على كل المدارس الابتدائية والثانوية حول التربية البيئية بالتنسيق مع وزيرة التربية، مع أن السيدة الوزيرة تقلدت مقاليد الوزارة مؤخرا إلا أن هناك تواصل للدولة وللبرامج تحتى إن تغير الوزراء لذلك فإن الحكومة يتم تغييرها ولكن البرامج تتواصل الحمد لله وهذا البرنامج سيكمل "boucle" التربية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إن أردت أن تتنازلي بدقيقتين للسيدة الوزيرة حتى تكمل إجابتها، تفضلي السيدة الوزيرة في دقيقتين.

السيدة وزيرة البيئة

شكرا سيدي الرئيس،

سأكمل بهذا الموضوع المهم جدا لأنه بالتوعية والعمل المشترك مع كامل الوزارات تحت رقابة السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس الجمهورية وبالتعاون مع كل الأطراف يعتبر هذا شرطا أساسيا لنجاح العمليات المرتبطة بالبيئة وهي مسألة أفقية كما تعلمون جميعا، فهي لا تهم وزارة البيئة فقط ولكن تحتاج التعاون مع كل الوزارات الأخرى، ذكرت وزارة المرأة، وزارة التربية والتعليم العالي وأيضا وزارة الشباب والرياضة ووزارة الصحة بالطبع، كل الوزارات لها علاقة بالمسائل البيئية، وبعثنا بأمر ترتيبي عنوانه "مقدمة في إجراءات الانتقال الطاقي والإيكولوجي في المؤسسات العامة" يعني " la structure publique" تعني الوزارات، الإدارات العمومية تعني " les établissements publics" الكل وأيضا الجماعات المحلية ستتدخل في "fonctionnement" اليومي بخصوص مسائل طاقية، اقتصاد في الطاقة، اقتصاد في الماء، الاقتصاد في الوقود، الاقتصاد في الورق والسير الصحيح في المواد الإلكترونية وأيضا السماد العضوي وفرز النفايات مثلا وزارة البيئة أبرمت اتفاقية لفرز نفاياتها تقدم المثل...

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

النائب غسان يامون للتعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق تفضل.

السيد غسان يامون

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة، أنا في الحقيقة مستاء من إجاباتك مع احترامي لكم، تقريبا أجبت على سؤال وحيد وبالنسبة إلى الإجابة غير كافية.

هل من المعقول ست سنوات لبعث منطقة صناعية وما زلنا في طور الدراسات والموافقة، يوميا يتم صب مئات الآلاف من الأطنان لذلك أظن أن المسألة تقتضي النجاعة والسرعة لإرساء منطقة صناعية إذا كانت موجودة وحسب علمي الوكالة العقارية الصناعية وأنا باتصال معهم وأعلمت وزارة البيئة بهذه المسألة أن المنطقة "Ramsar" وأن الدراسات أفضت إلى عدم قيام المنطقة الصناعية.

لذلك ندعوك السيدة الوزيرة خاصة بخصوص المنطقة الصناعية، رجاء إنقاذ جزيرة جربة لأن ما يحصل غير معقول، يوميا يتم صب مئات الأطنان من النفايات خاصة في الموسم الصيفي لذلك ندعوك لاتخاذ إجراءات في أقصى سرعة ممكنة.

كذلك من هذا المنبر وهذا تحت مسؤوليتنا كنواب شعب، ندعو السيد رئيس الجمهورية أن يدعو لعقد مجلس وزاري خاص بالوضع البيئي في جزيرة جربة حتى يتم التنسيق بين كافة الوزارات المتدخلة وعلينا أن نوقف هذه المهزلة في حق الجزيرة.

أيضا في علاقة بردم النفايات، هناك نقطة مخالفة للقانون، قانون 96 لردم النفايات يقر بأن الردم لا يحصل إلا بعد أن يتم الفرز ويتم تكوين النفايات وبالطبع لا يحصل هذا في تالبت ويتم ردم كل النفايات البلاستيكية، الكرطون والنفايات العضوية.

السيدة الوزيرة، تحدثت عن الاقتصاد الدائري، نحن مع الاقتصاد الدائري، نحن مع تثمين النفايات، نحن مع الفرز من المصدر، نحن مع جربة بدون بلاستيك وأنتم السلطة التنفيذية، أنتم لديكم البرامج لدعم هذه المبادرات، أنتم قادرون على فرض منع البلاستيك في جربة في جلسة مع وزارة الداخلية ونحن لا نملك السلطة لممارسة هذه القرارات.

أنت تتحدثين عن اقتصاد أخضر وعن اقتصاد دائري، نحن مع هذا، اليوم النفايات تعتبر مالا، اليوم النفايات بإمكانها تشغيل الناس، يتم اليوم استخدام النفايات كطاقة ونحن مع هذا ولكن وجدنا أن وزارة البيئة لم تجد أي حل، نحن بالعكس مقتنعون بهذا الكلام وكفى من الردم، نحن نقول كفى من الردم في تالبت، أعطني حلولا أخرى، لقد بينت لك مجموعة الحلول الواجب اتخاذها في علاقة بالنفايات.

السيدة الوزيرة، لدي ملاحظة إن أمكن، في علاقة بالانجراف البحري الذي يحصل في سواحل جزيرة جربة، رأينا ماذا حصل في عديد المناطق بخصوص عملية تزويد المناطق التي تتعرض لتعرية كبيرة بالتربة، نود أن يتم ضخ خاصة الشواطئ العمومية بجزيرة جربة بالتربة لأن هذه الشواطئ يرتادها آلاف المصطافين.

رأينا على المستوى الوطني عديد الحملات من التنظيف اليدوي والتنظيف الآلي للشواطئ لكنني لم أر أية حملة اليوم في شواطئ جزيرة جربة العمومية، نرجو في قادم الأيام خاصة في الشواطئ العمومية التي يرتادها عموم أهالينا بجزيرة جربة أن تكون هناك حملات نظافة يدوية ومعاضدة لمجهودات البلدية، مع الشكر.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد النوري جريدي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي السادس والأخير للزميل المحترم السيد النوري جريدي، عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد النوري جريدي

مساء الخير للجميع،

السيدة وزيرة البيئة،

نلتقي اليوم في إطار مهمتنا البرلمانية بعد أسئلة كتابية عديدة في نفس الموضوع تقريبا وبعد لقاءين مباشرين: الأول في قفصة والثاني في تونس حول محطة تطهير مدينة السند.

سأعود إليه بالتفصيل بعد استعراض جملة من التساؤلات حول مواضيع بيئية عامة تخص تونس وولاية قفصة.

على وزارة البيئة والحكومة التونسية أن تكون واعية في ملف إيطاليا أن لتونس حق مشروع لرفع الإهانة التي لحقتها: حق معنوي وحق مادي لا يجب التقاعس مطلقا في المطالبة به.

أسئلة الولاية: حول وضعية مركز رسكلة النفايات بقفصة وهو في طريق السطح بجانب وادي ووكالة حماية المحيط يبدو أنها لم تسمح باستغلاله لاعتبارات صحية وبيئية وهذا الأمر نتج عنه تعطل 13 مركز فرز نفايات في معتمديات ولاية قفصة، ما هو برنامج الوزارة إزاء هذه الوضعية؟

متى سيتم استكمال محطة تطهير مدينة القصر؟ ومتى سيتم الشروع في دراسات محطة تطهير سيدي يعيش؟

محطة تطهير الرديف وأم العرائس قطعة الأرض متوفرة، فأين اعتمادات هذه المحطة؟

ما هو برنامج الوزارة بخصوص مشاريع حماية معتمديات قفصة من الفيضانات على غرار زانوش والقصر وسيدي يعيش ومعتمديات الحوض المنجمي ومعتمديات السند والقطار وبالخير؟

ضرورة الانتباه لصيانة محطة التطهير بمدينة القطار واستغلال المياه فيها، والتي تصرف الآن في السبخة مما يعمق المشاكل البيئية والصحية، إذ أصبحت محاضن للناموس وأهالينا في القطار يعانون أكثر من غيرهم من أخطار "Leishmaniose".

كيف ستتعاطى وزارة البيئة مع ملايين الأطنان من فواضل الفسفاط في مدن الحوض المنجمي بالتعاون مع وزارة الصناعة والطاقة والمناجم؟

متى سيتوقف نزيف سوء التصرف في المياه المستعملة لغسل الفسفاط ومياه التطهير ومياه المنشآت الصناعية، بعد رفض المعمل الكيميائي استغلالها؟

لماذا لا تفكر الوزارة في بدائل استعمال ممكنة؟

السيدة وزيرة البيئة، نواب ولاية قفصة يدعون وزارتكم إلى الحرص في مخططاتها على تهذيب مداخل مدن معتمديات الولاية والاعتناء بالمناطق الخضراء فيها خاصة مدن الحوض المنجمي التي تستنزف طاقاتها المائية في غسل الفسفاط.

نأتي الآن للموضوع الرئيسي لسؤالي الشفاهي الموجه إليكم بتاريخ 28 ماي 2024 والذي سبقته طبعا جملة من الأسئلة الكتابية في نفس الغرض:

متى سيشرع في إنجاز محطة تطهير مدينة السند؟ إلى وقت قريب كانت الإجابات تتمحور حول رد واحد هو عدم توفر قطعة أرض ومنذ أشهر حل إشكال قطعة الأرض وأصبحت على ملك ديوان التطهير وأسقطت بذلك ذريعة مهمة وإجابة جاهزة ولأنني أعلم أن الإجابات سوف تتمحور حول الاعتمادات التي يجب أن ترصد لمشروع كهذا، سارعت منذ تسوية وضعية قطعة الأرض إلى سؤال شفاهي وجهته إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 22 فيفري 2024 هذا نصه:

بعد اقتناء ديوان التطهير قطعة الأرض المخصصة لمشروع التطهير الخاص بمدينة السند، متى توفر وزارة الاقتصاد والتخطيط التمويلات اللازمة لهذا المشروع؟ بعد أن طالت معاناة أهالينا في السند من ويلات بيئية وصحية كارثية حوّلت الحياة اليومية لأهلنا في السند إلى معاناة كبيرة، معاناة امتدت لأكثر من عشرين سنة إلى حد الساعة.

ولأكثر من أربعة أشهر لم تشرفنا وزيرة الاقتصاد بجلسة للإجابة على أسئلتنا، أغتنم الفرصة هنا لأوجه رسالة واضحة وصريحة إلى عموم المواطنين من أبناء شعبي، نواب هذا المجلس حريصون على كل مطالبكم، لكن التعطيل كل التعطيل من روتين الإدارات المحلية والجهوية والمركزية الغارقة في الحسابات الضيقة والتي تصل أحيانا إلى تعمد التعطيل لغايات لم تعد خافية على أحد، لهذا يجب أن تتحمل الحكومة والوزارات المعنية مسؤوليتها كاملة في إنجاز مشروع تطهير مدينة السند حالا دون تأخير أو تعطيل.

أولا، مثال التهيئة العمرانية لمدينة السند 90 % منه أغلب أنهجه ضيقة والمباني قريبة جدا من بعضها،

ثانيا، في غياب محطة التطهير البديل هو آبار الصرف الصحي المتقاربة، والتي لا تحترم فيها الشروط في أغلب الأحيان،

ثالثا، ضيق الأنهج والكثافة السكانية جعلت هذه الآبار مختلطة بقنوات شبكة المياه المهترئة أصلا، مما يسبب كوارث بيئية وصحية خطيرة،

رابعا، هذا الوضع البيئي المتعفن ساهم في السنوات الأخيرة في انتشار أمراض خطيرة كالسرطانات المختلفة و"l'hépatite" بمختلف أصنافه وهشاشة العظام وغيرها،

خامسا، غياب التطهير يحول أغلب أنهج المدينة إلى برك متعفنة تصدر عنها روائح كريهة لا تحتمل.

سادسا، هذه البرك تنتج كما هائلا من الحشرات التي حولت حياة الأهالي إلى جحيم.

سابعا، هذه الحشرات ساهمت في انتشار أمراض خطيرة أولها "Leishmaniose" التي تفتك بالجميع ولها مضاعفات صحية خطيرة وأمام ضعف حال الأهالي وعدم توفر العناية الصحية اللازمة فإن العديد من حالات الوفاة وبتر الأعضاء ناجمة عن هذه الإصابات.

ثامنا، أمام استحالة استيعاب آبار الصرف الصحي المؤقتة لكميات المياه المستعملة في الشؤون اليومية للعائلات من تنظيف وغيره، يضطر الأهالي إلى تصريفها في الأنهج والشوارع، هذا التصرف أكاد أجزم أنه وتر العلاقات الاجتماعية، أي أن المشاكل الكبيرة الموجودة في مدينة السند سببها الماء المستعمل تصل أحيانا إلى نزاعات قضائية.

تاسعا، إجابة السيدة وزيرة الصناعة حول تعطل المنطقة الصناعية من ضمن أسبابه المباشرة غياب محطة تطهير مدينة السند.

عاشرا ومائة وألفا ومليونا ومليارا، أليس الحق في بيئة نظيفة حقا دستوريا؟ أهلي في السند تخلف تعليمهم لاهتراء المؤسسات وتحدوا، انسدت آفاق الشغل أمامهم وتحدوا، ساءت الخدمات الطبية وصبروا، لم يجدوا مكانا لائقا ليفرح أطفالهم وسكتوا وهم يعانون الأمرين في وسائل نقل بدائية وقبلوا، حرموا من رخص الآبار وعطلت مناطقهم السقوية ويبست أشجارهم وتصبروا، حرمت شياهم من العلف بفعل المضاربة والاحتكار وصبروا.

السيدة وزيرة البيئة،

الحكومة التونسية الموقرة،

لم يعتقد صناع القرار في تونس لأنهم لا يحللون التاريخ أن الغبن الاجتماعي في الحوض المنجمي سيولد تلك الانتفاضة المجيدة أي ضد الاحتقار الممنهج، رسالتي واضحة وصريحة: للصبر حدود، والقابع في الجحيم لا يعبأ للفح النيران، قلتها في مناسبات سابقة بأعلى صوتي، إما أن تميز هذه المناطق الداخلية المحرومة لأبسط حقوقها جدي واستعجالي في مخططات الحكومة وإما أن يكون لهذه الحكومة قدر كاف من الشجاعة كي تعلن وبصريح العبارة أنها غير معنية بهؤلاء البؤساء والفقراء والمهمشين والمعطلين والمعاقين من أبناء شعبي. كيف لا وهي في أغلب الوزارات غير قادرة على مواجهة الفساد والعائلات الحاكمة والاقتصاد الموازي.

أنهي لأقول من جديد، توفير اعتمادات مشروع تطهير مدينة السند من ولاية قفصة، حق مشروع للأهالي.

تميز هذه المناطق الداخلية شمالا ووسطا وجنوبا بشبكة نقل لائقة وبتعليم شعبي مجاني وبصحة عمومية فاعلة وبفرص شغل تحقق الكرامة حق موش مزية.

أذكر قبل فوات الأوان: الحياة الكريمة لنا حق وليس مزية.

جواب السيدة وزيرة البيئة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة الآن إلى السيدة وزيرة البيئة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة البيئة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم على الأسئلة المحترمة،

وسأجيب أيضا بالتذكير بالحق الدستوري في بيئة سليمة الذي يعتبر حق لكل تونسي ولكل تونسية في هذه البلاد والحكومة ككل وعلى رأسها السيد رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية يسعون إلى تحقيق هذا الحق.

وبالطبع وزارة البيئة لها دور كبير في هذا الإطار بالرغم من أنه مشترك مع كامل الأعضاء ومع كامل الوزارات الأخرى.

سيدي، فيما يخص التطهير، أريد أن أذكر أن نسبة ربط أحياء تونس بشبكات التطهير نسبة ليست ضعيفة جدا، هي 90 %، لكن بالطبع نحن نسعى لأن نصل لربط الـ 10 % المتبقية بشبكات التطهير وقد تم برمجة هذا وتم إمضاء اتفاق بالأمس من طرف الحكومة التونسية مع وكالة التعاون الفرنسي للتنمية لإنجاز الفقرة السادسة من البرنامج الوطني لتطهير المناطق الشعبية.

هذا الاتفاق مهم وأريد أن أذكر بعد أن أصبحت هناك 53 بلدية بالبلاد التونسية يسعى ديوان التطهير وعلى رأسها وزارة البيئة لربط بقية المسالك الغير مرتبطة بشبكات التطهير.

وأيضا وبالطبع بخصوص بلدية السند التي تم برمجة ربطها بشبكات التطهير منذ أمد بعيد ولكن وجدت مشاكل وإشكاليات حول الأرض الذي سيتم فيها تركيز محطة التطهير ولهذه الأسباب الخارجة عن نطاق الإدارة ولكنها أسباب الوضع العقاري للموقع حصل تأخير، ولذلك ليست الإدارة هي المتسببة فيه ولكن بعد مدة تم إجراء "expertise privée" الذي قبل في أواخر سنة 2023 بأن يبيع قطعة الأرض هذه ويوم 2 فيفري 2024 تحصلت "ONAS" على اتفاقية شراء القطعة.

تم تقديم مراسلة بخصوص الإمكانيات المادية اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج الذي تضمن دراسة كاملة وستتضمن دراسة بخصوص المؤثرات على المحيط لأنه بالرغم من أن " Les stations d'épuration" هي "les ouvrages publiques" لا بد أن تتضمن دارسة لمؤثرات المحيط حتى يكون التطهير بصفة قابلة للتوازن مع البيئة من ناحية المياه والهواء والتربة.

في هذا الإطار أود التذكير أيضا بأن موضوع الحوض المنجمي يعد ضمن اهتمام الحكومة التونسية ككل خاصة خلال السنوات الأخيرة مع وزارة الصناعة بخصوص مسار مادة الفسفاط والمادة الموجودة مع الفسفاط المسماة بالفسفوجيبس والتي لها تأثيرات على المواقع التي تصب فيها وقد أوضحت مؤخرا الدراسات إمكانية استعمال هذه المادة في الفلاحة وأيضا في الصناعة ولذلك فإن هذه المادة التي كنا نعتبرها مادة ملوثة يمكن إدراجها في إطار الاقتصاد الدائري الذي تحدثنا عنه، والذي نسعى للوصول إليه لنتمكن من الخروج من بعض الأزمات: الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ولا يمكننا تحقيق هذا إلا إن واصلنا مع بعضنا في هذا التوجه السليم الذي يبعث على التفاؤل لأنه لا يوجد ما هو مستحيل، لا يوجد شيء لا يمكننا الوصول إليه.

يجب أن تكون لدينا القناعة بأننا نستطيع بلوغ الهدف رغم كل الصعوبات، لأن هذا الموقع الذي نحن فيه اليوم مع بعضنا حكومة وبرلمانا وعندما نذهب على أرض الواقع مع المواطنين أو مع الشركات أو مع المجتمع المدني، لا يمكننا أن ننجح مع بعضنا إلا إذا تحدثنا مع بعضنا كما تحدثنا اليوم حول بعض المشاريع والمواضيع الهامة التي تهم كل التونسيين، خاصة المواضيع التي تمس الحياة اليومية والتي صحيح هي مواضيع صعبة ولكن يمكن أن نجد لها الحلول وهناك إمكانية لتحسين الوضعية الحالية وخاصة للمرور لمستقبل أفضل.

لكن لا يمكن القيام بكل هذا إلا بالتنسيق اللصيق مع بعضنا، البرامج الموجودة الآن وكل البرامج التي ذكرتموها الآن تم تقديم أجوبة كتابية مفصلة بخصوصها، ربما اليوم لم أقدم لكم إجابة تفصيلية لأن هذه مسائل فنية يمكن أن يجيب عنها الطاقم الموجود معي، وقد بعثنا لكم بالأجوبة التي مازلنا نعمل عليها الآن واليوم وبعد غد في كامل الحكومات.

المواضيع ليست سهلة أو صعبة، بصفة عامة تصبح المواضيع صعبة إن أردنا أن نجعلها صعبة وإن أظهرنا بأنه لا توجد لدينا سوى المشاكل، لكن "تحلّ الصرة تلقى خيط"، ليس أمرا مستحيلا.

تعلمون كم مرت تونس بصعوبات خلال السنوات الأخيرة ولكن الحمد لله حتى على المستوى الدولي يبقى دائما لتونس مقامها وعلى المستوى الداخلي يجب إعادة الثقة بين الحكومة والمواطن، بين الحكومة والمجلس وإن شاء الله لا يمكننا سوى المرور جميعا من حسن إلى ما هو أحسن وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد نور الدين في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، للضاحكين خلف السيدة الوزيرة من جهة اليسار أقول:

هِيَ الأُمُورُ كَما شاهَدتُها دُوَلٌ مَن سَرّهُ زَمَن ساءَتهُ أَزمانُ

لن يدوم ضحككم طويلا وتأكدوا من ذلك.

آسف جدا، تعقيب سيقوم على مقارنة بين أرقام مقدمة من السيدة الوزيرة ومن زميلي المحترم سامي الرايس كي تتأكدوا من خطورة الأرقام في توجيه الأفكار والرؤى والبرامج.

أرقام السيدة الوزيرة إنجازات مبهرة تؤكد النجاح والتألق، خلطة ألوان ترسم فيها لوحة من البهجة والفرحة وحب الحياة وأهلا بالربيع، وأرقام زميلي سامي الرايس التي تقول أننا اختنقنا من قفصة لنابل، والألوان تغيرت بأرقام زميلي فأصبحت قاتمة سوداء مفزعة، فمن تشخيصه أقرب إلى الواقع؟

أنا أميل إلى إقرار أن الواقع البيئي في تونس واقع كارثي بأتم معنى الكلمة.

آسف مرة أخرى السيدة المحترمة، إجاباتك غير مقنعة بالمرة، كيف يمكن لكم إقناع أهالي السند أن 90% من الجمهورية مربوطة بالتطهير وهم وغيرهم في 10%، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة الوزيرة، يمكن أن تضيفي بعض التوضيحات والإضافات في خصوص مختلف الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة تتراوح بين 15 و20 دقيقة وهذا أمر يسمح به النظام الداخلي، مادام لا يوجد منع يعني أن هناك إباحة من الناحية القانونية، ولذلك فلتتفضل السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة البيئة

شكرا سيدي الرئيس لإعطائي هذه الفرصة للتوضيح وبلورة الموضوع الهام الذي يجمعنا اليوم حول مسائل كبيرة جدا، مسائل تهم التونسيين في حياتهم اليومية وهي تهم الوزارات بالطبع وليس فقط وزارة البيئة ولكن لها دور تلعبه وهو دور توعية كل الوزارات وتنصحها وأيضا تنصح المواطن في ما يخص التعاطي أو التعامل مع الإزعاجات التي يمكن أن يعيشها في حياته اليومية.

لدينا مسائل خطيرة تحدثنا فيها جميعا وهي النفايات بكامل أنواعها وأشكالها وأعيد للجميع بأن مسألة النفايات فيها رؤية كبيرة من الدولة التونسية وهي الانتقال التدرجي من موضوع الردم الفني إلى وحدات التثمين والرسكلة في إطار اقتصاد دائري أخضر وأزرق في كامل أنواع وأشكال النفايات سواء كانت صلبة أو عضوية أو سائلة.

لأننا يمكن أن نعيد استعمال هذه النفايات، مثلا مياه الرشح هي ثروة كبيرة جدا، يجب أن نعرف قيمتها التي لا تنتهي على عكس المياه التي تأتينا من الطبقة المائية أو من الأمطار، هذه المياه إن نتمكن من استعمالها بصفة رشيدة فإنها يمكن أن تنقذنا من عدة كوارث خاصة من الشح المائي والبرامج في هذا الإطار هي بالتنسيق مع وزارة الفلاحة بصفة لصيقة وأريد أن أذكركم أيضا بإمكانية زرع أكل الحيوانات للأعلاف بهذه المياه وأيضا الأشجار المثمرة.

ولذا فإن هذا برنامج طويل المدى، بدأنا فيه منذ سنة 2022 ولذا هذا المسار الذي يخص المياه وكما قلت لكم عن إمكانية تجهيز كامل المحطات الموجودة بالمعالجة الثلاثية التي ستمكننا من ذلك وكل الأطراف التي تتعاون معها الدولة التونسية والتي تمول هذه المشاريع يتوخون هذا الاتجاه ويقبلون تمويل عدة برامج في هذا الإطار بما فيها البرنامج الذي أمضيناه بالأمس، وهو العدد السادس من برنامج تطهير الأحياء الشعبية الذي له أهمية كبيرة، والحمد لله صادقنا عليه البارحة.

في ما يخص النفايات الصلبة أيضا هناك برنامج كبير يتم إعداده تدريجيا بالتنسيق مع البلديات، بالطبع هي الطرف الآخر الذي لديه أهمية في هذا الموضوع، وأهميته في إطار الاندماج وإعادة استعمال كل ما أمكن من النفايات التي لا بد أن ترجع للعجلة الاقتصادية.

هذا الاتجاه ليس اتجاه تونس فقط بل هو اتجاه العالم أجمع، وهو يندرج في إطار الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي الإجراء عدد 31 وأنتم مدعوون كلكم للنظر فيه مرة أخرى إن أمكن ويمكن أن تسألونا عنه كتابيا أو شفاهيا، ونجيبكم مرة أخرى عن كل الأسئلة التي تطرحونها. ويتطلب هذا البرنامج أيضا قليلا من الوقت وأماكن لندعو "traitement de valorisation " للنفايات الصلبة بصفة مفروزة.

مثلا في جربة يوجد برنامج اسمه " The Low Plastic Zone" مع أطراف المقاهي والمطاعم والنزل الذي يتخذ هذا الاتجاه، نقص البلاستيك وإعادة استعمال المواد التي يمكن استعمالها.

كل هذا أيضا برنامج الدولة التونسية، لأن السير الصحيح في النفايات وفي مواد المياه والمواد الطبيعية بصفة عامة وأنتم تعرفون أن هناك أزمة بيئية في العالم هي أزمة التغيرات المناخية قبل كل شيء، وأزمة فقدان التنوع البيولوجي وثالثا أزمة التلوث وهذه المشاكل الثلاث تعالجها أو على الأقل تقترح حلولا لمعالجتها.

استراتيجيتنا الوطنية في ثلاثة محاور كبيرة، محور حول الحوكمة والتمرين والمحور الثاني حول الحس البيئي أو الثقافة البيئية الأول والخامس والمحاور الثلاثة في الوسط هي واحد يعتني بالتغيرات المناخية والثاني بالتنوع البيولوجي والحد من التصحر وحماية والتصرف السليم في الموارد الطبيعية والمحور الرابع هو الإنتاج والاستهلاك المستدامين والحد من التلوث في كامل أنواعه وأشكاله وفيه على حده 16 إجراء.

وكل هذا تهتم به كل الوزارات وليست مواضيع تهم وزارة البيئة فقط، وصحيح أنها تتطلب إمكانيات مادية، ولكن دائما أقول بأن الإمكانيات المادية مهمة ويجب أن نجد وزارة الاقتصاد ووزارة المالية تسعى إلى ذلك ولكن من الناحية الموضوعية لا بد من اقتناع الأطراف لأن هذا يتطلب منا تغيير سلوكياتنا حتى في حياتنا اليومية لا فقط كمسؤولين ولكن أيضا كمواطنين ومواطنات، يجب أن نغير سلوكنا.

أردت أن أتحدث منذ حين عن موضوع المخابز، وتعرفون أن هناك نصا يمنع استعمال البلاستيك ذي الاستعمال الوحيد منذ سنة 2020، الأمر الحكومي عدد 32 لسنة 2020 يمنع استعمال هذا

البلاستيك لأسباب واضحة وهي صحية خاصة وفي أماكن مثل المغازات الكبرى، كما تم منعها في الصيدليات أيضا، وأخيرا سنة 2023 تمت اتفاقية بين وزارة البيئة و5 آلاف مخبزة منها المدعمة والعصرية لعدم مد المواد المصنعة في البلاستيك، لماذا؟

لأننا حين نضع الخبز في البلاستيك تتسرب "les molécules" التي لا نراها وسط الخبز مما يتسبب بأمراض عند أكلها.

أريد أن أقول أيضا للمستمعين والمتفرجين بأن هناك بعض المخابز امتثلت مشكورة ولكن بعض المخابز الأخرى واصلت الاستعمال ربما لم تفهم جيدا ولكن يجب أن تفهم أنها حتى إن كتبت فوق كيس البلاستيك أنه مطابق للأمر، فإن بيع البلاستيك وسط المخبزة ممنوع بأية طريقة وهناك حملات بالتنسيق مع السيدة وزيرة التجارة ووزارة الداخلية للمنع البات للبلاستيك وسط المخابز، ولذا من المحبذ أن يأخذ المواطن في يده كيسا من القماش أو شيئا آخر ليضع فيها خبزه حين يشتريه وهذا يفيد صحته ويمكن أن ينقص من ظاهرة البلاستيك وأريد أن أذكر أن هذا أنقص لنا 5 مليون كيس بلاستيك في اليوم.

هذه الاتفاقية مهمة جدا، وإن شاء الله يكبر الوعي شيئا فشيئا ويفهم المستهلك أن البلاستيك مضر بصحته، والأفضل أن ننقص من استعماله بأية طريقة وإن استعملناه فالأجدى ألا نلقي به في الشارع.

وفي ما يخص النفايات فإنه يمكن استغلال أي نوع منها، حتى المصب الذي له 20 سنة يمكن أن نخلق منه الطاقة ونجد له حلا ليكون مفيدا للمجتمع ولكل الناس كطاقة بديلة وتعرفون سعر الطاقة الباهض واستعمال النفايات كطاقة موجود ومعمول به وليس مسألة مستحيلة.

أريد أن أشكركم على كل الأسئلة التي أثثت الحوار بيننا في هذا الموضوع، وإن شاء الله نكون قد وضحنا بعض المسائل، وإن كانت هناك بعض الأسئلة الفنية البحتة أو الأرقام التي لا يمكن أن أقولها لكم بالضبط ارتجالا ولكن كل شيء موجود في دراسات وبرامج وزارة البيئة التي كانت رؤيتها واضحة جدا عبر هذه الاستراتيجية التي حدثتكم عنها.

أريد أن أذكر الجميع أن الاستراتيجية موجودة على الموقع الإلكتروني للوزارة بثلاث لغات وفيها موجز ووزعناها عليكم في نوفمبر ولكن حينها لم ننه الكتيب كاملا، الآن هناك كتيب كامل في كل لغة فيه برامج مفصلة بالأرقام والرزنامة الزمنية.

كل هذا لا يمكن إلا أن يكون مسألة مفيدة للجميع، ولا يمكن أن نتقدم إلا مع بعضنا، هناك بعض المسائل الأخرى التي تعمل عليها وزارة البيئة بصفة يومية وأعطينا مثال "Engraissement" الشواطئ في بعض أماكن الجمهورية بالطبع، وإن شاء الله نواصل هذا البرنامج ونطلب من كامل الأطراف أن يكونوا متعاونين ومتفهمين، ونحن دوما نتابع جميع المسائل، كما نقوم بـ "anticipation" لأن لدينا كفاءات تعمل معنا ونحن دوما نشكر مجهودات المجتمع المدني لتوعيتنا وشرح المسائل لنا حتى نأخذها بعين الاعتبار فهي مسائل حياتية، ولا بد أن نضمن حق المواطن والمواطنة التونسية في بيئة سليمة، وهذا ليس هبة منا وإنما هو واجب علينا جميعا وأقصد بالطبع الحكومة ولكن أيضا نواب الشعب وأيضا المجتمع المدني والإعلام والكبار والصغار دون تحديد للعمر في ما يخص البيئة والمسائل البيئية التي ليست لها حدود.

إن شاء الله أكون قد أجبتكم أكثر في هذه اللحظات الأخيرة، وأشكركم على هذه الحصة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أنهينا الحصة بالنسبة إلى الأسئلة الشفاهية وما زال لدينا أربعة تدخلات من السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108.

نرفع الجلسة مؤقتا لتمكين السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها من مغادرة القاعة وأقول لهم ببالغ الشكر والتقدير: استمعنا إلى أجوبة وردود السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي وزيرة البيئة ونتمنى لها وللوفد المرافق لها التوفيق والسداد في مهامهم.

السيدة الوزيرة، نعرف أن مشاكل البيئة في تونس لا تحصى ولا تعد، ونعرف أن سيادتكم وإطارات الوزارة تقومون بمجهودات كبيرة، وما نصبو إليه من خلال هذه الحوارات داخل المجلس أن يستمع المواطن إلى مشاغل النواب الذين يعبرون عن همومه في قاعة المجلس وكذلك هي فرصة لجنابكم وللوفد المرافق لكم لبيان وجهة نظركم والمجهودات التي تقومون بها.

في كل هذه الحوارات هناك تفاعل إيجابي من شأنه أن يخدم المصلحة العليا للوطن وهذا ما نصبو إليه جميعا، شكرا لكم وتستطيعون المغادرة، نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق.

(كانت الساعة الخامسة مساء)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدة والسادة النواب
على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الخامسة مساء وخمس دقائق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة، الكلمة للسيد باديس بالحاج علي، له ثلاث دقائق.

السيد باديس بالحاج علي

شكرا سيدي الرئيس،

سأواصل في نفس الموضوع: النفايات وخاصة مصب تالبت بجزيرة جربة بسدويتش وسأواصل الطرح أو التشخيص الذي قدمه زميلي وسأبني على إجابات السيدة الوزيرة.

الحل الذي نطلبه كنواب الجزيرة وأهالي الجزيرة هو الحل الجذري والرؤية الاستراتيجية التي تفضلت السيدة الوزيرة وعرضتها في إجاباتها وفي الحقيقة قدمت نفس العرض حين درسنا ميزانية مهمة وزارة البيئة وذلك هو النهج الذي نطلبه نحن وأهالي الجزيرة.

ولكن الوضع الحالي أو الواقعي هو في الحقيقة ما بين المنشود والموجود والمنشود الآن هو كما تفضلت السيدة الوزيرة طريقة معالجتها للإشكال هو الردم الفني وتفضلت كذلك بأن الحلول الجذرية ستكون إن شاء الله على المدى المتوسط.

أولا، أذكر أن المدى المتوسط لا يتجاوز خمس سنوات، ولكن إن يستمر الوضع خمس سنوات أخرى على هذا الحال فان الجزيرة لا يمكنها أن تستوعب كم النفايات التي تردم حاليا لأن هذا الحل الذي اعتمدته الوزارة والذي نرفضه كأهالي الجزيرة ولكن بحكم أنه مفروض علينا اليوم وأمر واقع، والوزارة تقول بأنه لا يوجد حل

آخر، أعيد كما تفضل زميلي: لماذا لا يكون الحل الآخر واستعمال المصب الجهوي مصب بوحامد كحق الجزيرة كأية منطقة أخرى من مناطق ولاية مدنين إلى أن يتم تركيز محطة تثمين النفايات؟ هذا أولا.

ثانيا، هذا الحل المفروض علينا ونحن لا نقبله لكنه المعتمد الآن من الوزارة والردم الفني وخاصة الآن في الموسم السياحي في الصيف ونعرف جميعا أن كميات النفايات تتضاعف، نود أن نعتمد الردم على قاعدة وهي إجراءات تم تطبيقها في السابق وهي:

أولا، يجب استجلاب التربة الكافية التي تمكن من ردم النفايات يوميا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة بسمة الهمامي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

سؤالي كذلك يندرج في مهام وزارة البيئة في سليانة، سيتم عن قريب بناء سد وزافة بسليانة الجنوبية وهو من المشاريع المزمع تنفيذها من أجل إيجاد الحلول لأزمة المياه وإيجاد حلول بديلة للفلاحين والأهالي، مياه ري ومياه صالحة للشرب.

لكن هذا الموقع ترفقه عديد المحاذير التي تعود إلى الطبيعة الجغرافية للمنطقة لكونها جبلية وتعد أعلى من القرية بكب بناءاتها وأراضيها الخصبة وسيكون لموقع هذا السد تأثير لاحقا، فما هو تأثير تشييد سد وادي وزافة على البيئة والمحيط؟

وما هي المخاطر المحتملة التي بينتها تقارير مكاتب الدراسات التي اعتمدت عليها وزارة البيئة وعلى خلاصاتها؟

ما هي الإجراءات الحالية والمستقبلية المزمع اتخاذها في علاقة بتشييد سد وزافة وتأثيراته على البيئة والمحيط؟

في علاقة بعمل وزيرة البيئة أثمن مجهوداتها في الوزارة لكن في علاقة بوزارة البيئة فشأنها شأن بقية الوزارات صارت فيها انتدابات وتم إغراقها بالإطارات والأعوان والعمال الذين لا صلة لهم لا بالحق في الوظيفة ولا بالحق بالشغل ولا صلة لهم أساسا لا بالقيم والمبادئ ولا بالكفاءات.

تم إلحاقهم بوزارة البيئة مثل بقية الوزارات من باب الغنيمة شأنهم شأن منتمي حركة النهضة وكل الأحزاب التي تداولت على تونس التي تخدم بالدولة ولا تخدمها ولا تخدم لصالحها وهذا ردّي على تهكم إطارين من إطارات وزارة البيئة الذين كانا يجلسان وراء وزيرة البيئة حين كان زميلي النائب المحترم السيد النوري الجريبي يتحدث عن قفصة، إذ كانا يتهكمان عليه وراء الوزيرة وعلى السيدة الوزيرة أن تعدل أوتارها في الوزارة وتقوم بجملة من القيم والمحاذير التي يجب أن يتحلى بها إطاراتها في الوزارة وكذلك حين يأتون إلينا في رحاب مجلس نواب الشعب وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد النائب المحترم حسن الجربوعي.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مداخلتي اليوم سأبدأها بمقولة الجغرافي والموسوعة والأديب الأستاذ البوبكر أبو عبيد البكري منذ سنة 1930 الذي قال: "إن صفاقس في وسط غابة زيتون ومن زيتها يمكن لأهالي مصر والمغرب وصقلية والروم... وهي محطة السفن يقصدها التجار ليبتاعوا المتاع والزيت".

اليوم في 2024 تبين أن الشعال فيه 350 ألف شجرة زيتون بالزواتة والسلامة بينها 450 ألف زيتونة تقريبا وبئر علي تقريبا 100 ألف زيتونة دون اعتبار الدخان والسطوح واليوم نتحدث عن دولة تتداين ليعيش أناسها ونحن لدينا تقريبا ديوان الأراضي الدولية الذي يملك مليون شجرة زيتون ومن يمر بجانبها الآن يرى أن الزيتون سيهلك.

لماذا تقدمت بهذه المداخلة على معنى الفصل 108؟

لأندد بالوضعية الكارثية للزيتون الموجود الآن بالبلاد التونسية الذي سيهلك، ولا أتحدث عن الفلاحين إنما أتحدث عن ملك الدولة ورزقها ووضعيته: لا ري تكميلي ولا ري قطرة قطرة ولا اية استراتيجية لهذه اللحظة إلا شعارات ترفع فقط.

لماذا نددت مثلما نددنا سابقا بوضعية التين الشوكي في البلاد التونسية وهي ثاني دولة تنتج في العالم والخامسة التي كانت تصدر منتوج التين الشوكي ومحولاته، واليوم خسرنا، التين الشوكي محصول بيولوجي لا يتطلب أي مليم ماتت نهائيا بآفة الحشرة القرمزية، ونرى البيروقراطية الإدارية والتملص من وزارة الفلاحة اللامسؤول.

حين نرى محصول الزيتون بهذه الطريقة، ونرى الإسبان بالجوار منذ يوم 15 جوان قدموا تقييما لمحصولهم ويبحثون عن الأسواق وكيف سيصدرون الملك والثروة التي لديهم، ونحن نرى وزارة الفلاحة متخلية عن دورها تماما، نقطة استفهام.

محصول الزيتون الذي لدينا والزيتونة العزيزة والغالية على التونسي، إلى أين؟

لماذا تقلص ترتيب صفاقس في إنتاج زيت الزيتون؟ الثالثة، ليس لأن الفلاح الصفاقسي لا يعمل، بالعكس على ساعديه ويعمل لسبب وحيد وهو أن جميع أملاك الزيتون الموجودة في صفاقس تقريبا الخمس يرجع للدولة مثل الشعال وبزواتة والسلامة وغيره، تخلت الدولة عن دورها للعناية بملكها ورجعت صفاقس الثالثة في إنتاج الزيت وهي نقطة استفهام، أين نذهب بهذه الاستراتيجية والرؤية التي هي مترونغرق؟

ان شاء الله يصل الصوت للمسؤولين ويراجعون خططهم واستراتيجيتهم لينهضوا بهذا المكسب وهذه الثروة، لأنه بهذه الطريقة ثروة كاملة تسير للاندثار وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أخيرا النائب المحترم السيد أنور المرزوقي.

السيد أنور المرزوقي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا على إتاحة الفرصة لي للتدخل،

ستكون الرسالة موجهة للسيدة الوزيرة ليس بحضورها وهي مشكورة فقد زارت مدينة نابل يوم الأحد 2 جوان، وزارت وسط المدينة واطلعت على مشاكل المدينة العتيقة وأشكرها على هذا المجهود في مجال الحد وتفادي النفايات.

السيدة الوزيرة، أريد أن أقول لك للأسف سياسة الاقصاء متواصلة لنائب مدينة نابل، ذهبت لمنطقة لنا فيها تاريخ وعائلتي موجودة في المدينة العتيقة منذ خمسة قرون ولا يعقل أن يقع إقصائي للمرة الألف من طرف السلط الجهوية والمحلية، على الأقل السادة الوزراء يقدرون النواب ويدعون النائب خاصة في منطقة مثل هذه وأعرف المسؤول الجهوي ممثلا في السيدة الوالية منذ عامين وأنا لدي وعائلتي خمسة قرون وأنا أستاذ تاريخ ومختص في التراث وحين تقوم السيدة الوزيرة بزيارة ميدانية مشكورة لا بد أيضا من الاستئناس بوجهاء المدينة مثلما كان يفعل الوزراء سابقا وكل المسؤولين الذين يزورون المدينة، يقع الاستئناس بوجهائها والأخذ بأفكار الطبقة المثقفة خاصة أننا ننوب متساكني مدينة نابل.

السيدة الوزيرة، هناك المتنفس المسلك الغابي الذي يمكن تحويله إلى مسلك صحي، ومدخل مدينة نابل مخجل، لا أعرف هل بينوه لها أم لا، مدخل لا يليق بمدينة سياحية، كما تعرض النواب زملائي لشواطئ نابل فيها سياحة شاطئية دون شواطئ، في حين أن الحل بسيط، مثلما فعلوا في الحمامات نفس الشيء السيدة الوزيرة من فضلك نقوم بنفس العملية في مدينة نابل وغيرها.

نتحدث عن البلاستيك في المدينة العتيقة وعن المشاكل ويمكن أن أريها أن لدينا حرفة قديمة عريقة هو السمار والسمايرية عوض البلاستيك الجالب للعار حيث يتم إلقاء البلاستيك في مدينة سياحية في حين أن القفة يمكننا من خلالها أن ندعم مجهود الدولة ومجهود الحرفيين، وزارت جمعية صيانة مدينة نابل وغيبوني سيدي الرئيس، في حين انني أنتمي للجمعية منذ سنوات وعملت بها وأعرف العمل الذي تقوم به وندعم قليلا عمل الجمعيات.

يعني أنها زارت نابل بطريقة سريعة في وقت قياسي، فلم تلق أفكارا ولم تنفع ولم تنتفع...

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لجميع الزميلات والزملاء وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم وعليه نأذن برفع الجلسة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة السابعة مساء وعشرين دقيقة)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها يوم 24 جوان 2024.

أحمد بنور بتاريخ 22 أفريل 2024، أيمن بن صالح بتاريخ 23 أفريل 2024، ثامر مزهود بتاريخ 7 ماي 2024، رؤوف الفقيري بتاريخ 30 أفريل 2024، عبد الجليل الهاني بتاريخ 18 أفريل 2024، عصام البحري جابري بتاريخ 23 أفريل 2024، نورة الشبراك بتاريخ 13 ماي 2024.

وتقدم كل من السيد النائب بلال المشري بتاريخ 8 ماي 2024 والسيد النائب عبد السلام الدحماني بتاريخ 23 ماي 2024 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتلقوا الإجابة عنها يوم 20 جوان 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقوا الإجابة عنها يوم 24 جوان 2024:

أحمد بنور (4 أسئلة كتابية) بتاريخ 3 و6 و29 ماي 2024، أحمد السعيداني (5 أسئلة كتابية) بتاريخ 13 نوفمبر و26 ديسمبر 2023، منير الكموني بتاريخ 20 فيفري 2024، يوسف التومي بتاريخ 18 نوفمبر 2023، عبد القادر عمار ويوسف التومي بتاريخ 21 فيفري 2024، ريم المعشاوي بتاريخ 26 فيفري 2024.

كما تقدم السيد النائب عبد السلام الدحماني إلى السيد وزير الدفاع الوطني بتاريخ 23 ماي 2024 بسؤال كتابي وتلقى الإجابة عنها يوم 24 جوان 2024.

وأخيرا تقدمت السيدة عبد الرزاق عويدات إلى السيد وزير النقل بتاريخ 3 ماي 2024 بسؤال كتابي وتلقوا الإجابة عنه يوم 24 جوان 2024.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتقدم بالسؤال الكتابي إلى **السيد وزير الداخلية**

الموضوع: حول التفضل بالنظر في تغيير موقع تمركز " مركز الحرس الوطني الترابي " بشارع الجمهورية بمدينة المهدية قصد إمكانية المراجعة بالإذن بنقله لداخل المعتمدية خاصة أنه حاليا على وجه الكراء ويقع ضمن مجال تدخل منطقة الشرطة ومركز الشرطة بمدينة المهدية.

تحية طيبة وبعد،

باعتبار خصوصية معتمدية المهدية وامتداد ريفها من مستوى منطقة برج عريف الى أولاد الذواذي مرورا بالدخيلة وشيبة والحكايمة الشرقية والغربية والسعد وأولاد الذواذي .... من حيث التوسع الجغرافي فإن الموقع الحالي لمركز الحرس الترابي موجود بوسط مدينة المهدية التابعة لمنطقة الشرطة بالمهدية حيث تتوفر مراكز أمنية للغرض تؤمنا مصالح الشرطة مشكورة الأمر الذي يطرح التساؤل حول أسباب وجود هذا المركز الترابي المتصل بتأمين المناطق الداخلية وبالأرياف وسط مدينة المهدية بشارع الجمهورية.....

وسعيا لمزيد إحكام التغطية الأمنية، وقربها من المواطن تبعا لمجالات الاختصاص الترابي بما أن " الحرس الوطني الترابي يؤمن المناطق الداخلية وليس وسط المدن ... وترشيدا للعمل التنقل في التدخلات وخاصة في مجال السرعة والحال أنه تم تسجيل عديد السرقات بالمناطق الريفية .إلى جانب كون المركز المذكور هو على وجه الكراء بشارع الجمهورية بمدينة المهدية. ولكل ما تقدم، يطيب لي التوجه إلى معاليكم بالسؤال حول النية والتوجهات للقرب بهذا المركز للريف ضمان الجودة الخدمات ودعما لطمأنة المواطن وتقريب الخدمات والتدخلات منه.

السؤال: هل الوزارة تفكر في تغيير مكان **تمركز مركز الحرس الوطني الترابي بالمهدية** بنية إحداثه مثلا بالحكايمة أو منطقة السعد

من معتمدية المهدية؟ **ضمانا للسرعة ونجاعة التدخلات** واحكاما للتصرف حتى في المحروقات ووسائل النقل خاصة وأن مكان تمركزه حاليا راجع بالنظر لمشمولات منطقة ومركز الشرطة بالمهدية .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" أحمد بنور "

عن دائرة المهدية

ملخص السؤال :

"حول الإذن بتغيير موقع تمركز مركز الحرس الوطني الترابي بالمهدية ونقله داخل المعتمدية ."

نص الإجابة :

تتميز مسألة اختيار أماكن تمركز المقرات الأمنية بقدر كبير من الأهمية والحساسية حيث أنها تقوم على أسس ومقاييس مضبوطة ومدروسة تتعلق على سبيل الذكر بمدى سلامة مكونات المحيط الخارجي للوحدة الأمنية المعنية بالأمر وخلوها من التهديدات الإرهابية ومدى توفر مقومات الحماية اللازمة ومدى استجابة البناية لمتطلبات وخصوصيات العمل الأمني كما أنها مرتبطة بالإمكانيات المادية وبرؤية المؤسسة الأمنية الاستراتيجية في المجال .

ويُعتبر المقر الحالي لمركز الحرس الوطني بالمهدية في الوقت الراهن الاختيار الأمثل إذ أنه لم تسجل أي تذمرات من قبل المواطنين في هذا الخصوص خاصة أن الوحدة الأمنية المذكورة تقوم بواجبها على أكمل وجه من خدمات إدارية وعدلية وميدانية باعتبار موقعها الاستراتيجي القريب من جميع المرافق الإدارية على المستوى الجهوي والمحلي كما يساهم هذا الموقع في تدعيم منظومة تأمين السجن المدني بالمهدية وتسهيل عمليات نقل الموقوفين والسجناء وكذلك تسهيل عدد من الخدمات الأمنية الأخرى .

عموما ترى وزارة الداخلية أن مقترح تغيير تموقع الوحدة الأمنية المذكورة مجانب للصواب في الوقت الراهن وذلك لاستجابة مقر الوحدة لجميع متطلبات نجاعة العمل الأمني، غير أن مصالح الوزارة تبقى منفتحة على المقترح إذا تطلبت الضرورة ذلك .

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع: سؤال كتابي حول مداواة سبخة أريانة من الحشرات والناموس .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

وبعد، نظرا لما عاشه متساكنو المعتمديات المحاذية لسبخة أريانة في السنوات الفارطة من إكتساح لحشرة الناموس التي أصبحت تمثل خطرا صحيا يجب التصدي له خاصة في معتمدية سكرة وبالأخص في دائرة سكرة 1 وذلك بإطلاق الحملة الوطنية لمداواة جميع أنواع الناموس الذي يتكاثر وسيتكاثر في المياه الراكدة بالسبخة نتيجة تهاطلات الأمطار الأخيرة وارتفاع درجات الحرارة لذا أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

- متى ستنطلق حملة مداواة سبخة أريانة؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " أيمن بن صالح "

عن دائرة سكرة

ملخص السؤال:

"حول مداواة سبخة أريانة من الحشرات والناموس".

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يتم التدخل المداواة سبخة أريانة وذلك بصفة دورية عن طريق المداواة بالطائرة من خلال الطلعات الجوية التي يتم تنفيذها في نطاق برنامج مقاومة الحشرات بالمأوي الريفية والتي تشرف عليها الخلية الوطنية لمقاومة الحشرات بوزارة الداخلية وتنفذها إدارة حماية المحيط الحضري ببلدية تونس، حيث يتم نشر بلاغات في الغرض للإعلام برش المبيدات فوق سبخة أريانة والمأوي المتواجدة بالمنخفضات الساحلية الممتدة من قمرت إلى شمال رواد والمستنقعات المتواجدة بغابة جعفر .وقد تم التدخل مؤخرا خلال الفترة الممتدة بين 06 و17ماي 2024.

بالإضافة إلى ذلك، تتم متابعة السبخة بصفة مستمرة لمعاينة مستوى المياه ومدى حاجتها للتدخل والمداواة من عدمها من خلال عمل تشاركي يؤمنه كل من مصالح الخلية الوطنية لمقاومة الحشرات بوزارة الداخلية وولاية أريانة وبلدية سكرة والديوان الوطني للتطهير بأريانة .

وفي نفس الصدد، نفذت الهياكل المشار إليها زيارة ميدانية لسبخة أريانة بتاريخ 07 مارس 2024 حيث تم تسجيل تراجعا كبيرا في مستوى المياه بها نتيجة انحباس الأمطار مما قلل من خطر انتشار الناموس بها.

هذا وتتعهد السلط المحلية بصفة مسترسلة بمداواة المستنقعات المحيطة بالسبخة وذلك في إطار التدخلات الكيميائية والتضبيب الحراري بكامل المنطقة البلدية وخاصة بمحيط السبخة من خلال وضع برنامج متكامل لمقاومة الناموس قابل للتغيير حسب الظروف المناخية والميدانية.

السؤال الكتابي

للنائب ثامر مزهود

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

لماذا لم يتم المصادقة على الترفيع في ميزانية المجلس الجهوي إلى حد الآن بما يسمح بإتمام إجراءات رفع الحجز على الضمان البنكي لشركة SOMATRA وذلك في علاقة باستئناف أشغال ترميم المستشفى الجهوي بقابس المتوقفة منذ سنوات؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" ثامر المزهود "

عن دائرة قابس الجنوبية

ملخص السؤال :

"حول المصادقة على ترفيع ميزانية المجلس الجهوي لولاية قابس لإتمام رفع الحجز على الضمان البنكي لشركة SOMATRA لاستئناف أشغال ترميم المستشفى الجهوي بقابس ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار العمل على التسريع في تحويل وإرجاع مبلغ الضمانات البنكية لفائدة الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال SOMATRA GET المقدرة بـ 724 أ.د تم تعديل ميزانية المجلس الجهوي لولاية قابس لسنة 2023 ووقع عرض مشروع التعديل على أنظار النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي التي صادقت عليه بتاريخ 24نوفمبر 2023.

وقد ارتأت مصالح وزارة الداخلية إرجاء المصادقة على التحويل وأوصت ببرمجة المبلغ المذكور ضمن ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2024تحت التبويب الخاص بـ" نفقات التنمية الطارئة، إلا أنه عند التعهد بالنفقة المذكورة لم تتمكن المصالح المختصة بولاية قابس من إتمام العملية ضمن منظومة أدب جهوي لعدم إمكانية استغلال التبويب المذكور لأسباب تقنية بحتة .

هذا وقد تم خلال جلسة اللجنة القطاعية القارة للتخطيط والمالية المنعقدة بتاريخ 5 مارس 2024 اقتراح الترفيع في ميزانية المجلس الجهوي بالمبلغ المذكور وإدراج مبلغ الضمانات البنكية ضمن التبويب الخاص بـ " تعويضات مختلفة "، وتمت الموافقة على المقترح سالف الذكر ويجري الآن استكمال مقومات المصادقة على مشروع تنقيح الميزانية لتجنب مزيد التعطيلات.

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس

نواب الشعب: أتشرف بان إليكم السؤال التالي،

الموضوع: حول تعطل أشغال المعبر الحدودي الجليل بغار الدماء.

السؤال: ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة بخصوص تعطل أشغال بناء المعبر الحدودي الجليل علما و أنها بلغت85 %؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" رؤوف "الفقيري "

عن دائرة غار الدماء - وادي مليز

ملخص السؤال :

حول تعطل أشغال المعبر الحدودي بغار الدماء ".

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يندرج مشروع تشييد المعبر الحدودي الجديد بغار الدماء الجليل ضمن ميزانية التنمية لسنة 2010 تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان، وقد انطلقت أشغال المعبر الحدودي بتاريخ 10 سبتمبر 2014على مستوى الشريط الحدودي الغربي على أرض تبلغ مساحتها الجملية 02 هكتار وتكليف المقاول " المنجي بوسعيدي "بالمشروع .

فيما يتعلق بنسبة تقدم الأشغال، فقد تم تقسيم الأشغال على عدد 02 أقساط وظيفية كما يلي :

- **القسط الوظيفي الأول**: بلغت نسبة أشغال البناء به 98 % أشغال الطرقات والممرات 100 %، أشغال الإنارة 85% وأشغال السوائل 85 %،
- **القسط الوظيفي الثاني**: انطلق بتاريخ 09 جانفي 2018 على مدة 420 يوما قابلة للتمديد تتضمن أشغال الطلاء، تبليط المكاتب والمرافق الصحية، تركيز بعض الأعمدة الخاصة برفع الأعلام، ربط الشبكة الكهربائية وأسلاك أجهزة المراقبة بالكاميرا، تحسين الواجهات، إنجاز بنايات، تركيز أجهزة السكانار وخفارات الحراسة بالمداخل وبناية المولد الكهربائي والأبواب والنوافذ .

وتعود أسباب التأخير في الإنجاز أساسا إلى :

- عدم حضور بعض المهندسين المتداخلين في جلسات العمل التقييمية رغم التأكيد على الحضور،
- تحفظات بعض المهندسين (المصمم والمراقب) على كيفية الإنجاز من حيث المهلة الممنوحة للمقاول أو مخالفة التصاميم الهندسية وما ينجر عنها من إهدار للوقت في إعادة البناء،
- عدم تمكين المقاول من التصاميم الهندسية للمرافق المزمع إنجازها في مواعيدها،
- تدهور الحالة الصحية للمقاول المتعهد بالمشروع إثر تعرضه لجلطة، مما أثر على نسق الأشغال،
- عدم مواكبة الدراسة المتفق عليها بتاريخ 10 ديسمبر 2013 مع الظرف الراهن خاصة مع التطور التكنولوجي وتغيير الواقع الأمني على الشريط الحدودي الغربي وبالتالي فقد اقتضت الضرورة تقديم عديد المقترحات قصد التماشي مع هذه التغيرات لتوفير أفضل الظروف للعاملين والمسافرين على حد السواء .

وفي هذا الإطار، تم بتاريخ 07 سبتمبر 2023 عقد جلسة عمل بمقر الإدارة الجهوية للتجهيز بجندوبة تم خلالها دعوة المهندس" ضياء الحق المناعي "وتقديم دراسة خاصة للشبابيك ومعدات المراقبة الخاصة بقسط الكهرباء والمراقبة والوقاية من الحرائق.

كما تم بتاريخ 11 أكتوبر 2023 تقديم مقترح من طرف الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية لتشييد عدد 04 أروقة شبابيك إجراءات (شرطة وديوانة) عند الحلول والمغادرة مع إضافة 10 أمتار و03 أمتار للفضاء المغطى من جهتي الدخول والخروج قصد توفير الظروف الملائمة لإتمام الإجراءات الأمنية والديوانية للمسافرين الوافدين على المعبر.

هذا، وتحرص وزارة الداخلية بالتنسيق مع جميع الأطراف المتداخلة على إنهاء أشغال المعبر الحدودي بغار الدماء ليكون جاهزا في أنسب الآجال.

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع: سؤال كتابي حول قائمة المنتفعين بالمساكن الاجتماعية بولاية نابل .

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة التالية :

حيث تقدمنا بسؤال كتابي للسيدة وزيرة التجهيز والإسكان حول عدم تسليم المساكن الاجتماعية لمستحقيها بكل من معتمدية بوعرقوب ومعتمدية نابل بتاريخ 17 جانفي 2024 وحيث ورد علينا جوابها في 13 فيفري 2024،

وحيث أفادت أنها تسعى للإسراع في عملية التسليم إلا أنها لم تتوصل إلى حد الساعة بالقائمة النهائية من الجهة المعنية وهي ولاية نابل رغم مطالبتها بذلك .

وحيث أن هذه المساكن جاهزة منذ سنة 2017 ومن غير المنطقي أن تبقى إلى حد الساعة غير مسلمة وعرضة للتخريب فإننا نوجه لسيادتكم السؤال التالي :

1. ما هو سبب عدم إصدار والية نابل للقائمة النهائية للمنتفعين الذين استوفوا الشروط المطلوبة وإرسالها لوزارة التجهيز والإسكان؟
2. هل من تفسير للموانع التي حالت دون تقديم القائمة النهائية طوال هذه المدة؟
3. هل بالإمكان تحديد موعد نهائي لإصدار القائمة النهائية لوضع حد لهذه المسالة التي طال انتظارها؟

ولكم جزيل الشكر.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" عبد الجليل الهاني "

عن دائرة بو عرقوب بني خلاد

ملخص السؤال :

"**حول قائمة المنتفعين بالمساكن الاجتماعية بولاية نابل**

نص الإجابة :

تم عقد عديد الجلسات للتباحث حول وضع استراتيجية فيما يخص الترتيبات المستوجبة لتسليم وإسناد المساكن الاجتماعية لعدد 90 منتفع بالتقسيم العقاري AFH بحي الوفاء من معتمدية نابل في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، وكانت آخرها جلسة المجلس الجهوي المضيق للأمن بتاريخ 20 ماي 2024.

وتعمل وزارة الداخلية مع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض على التسريع في عملية التسليم والاسناد في إطار معاضدة المجهود الوطني للدولة للنهوض بالفئات الهشة وتفعيلا لدورها الاجتماعي وتكريسا لمبادئ الحوكمة والشفافية في الاسناد لمستحقي هاته المساكن الاجتماعية .

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل

إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

1. لماذا يتم عرقلة استئناف أشغال المستشفى الجهوي بقابس رغم مصادقة المجلس الجهوي بتحويل الضمان البنكي وتقع المماطلة بمراسلات لا جدوى منها سوى البيرقراطية إدارية خاصة بعد استشارة المرصد الوطني للطلب العمومي؟
2. فتح تحقيق إداري جدّي من حرمان قابس من اعتمادات التنمية المندمجة 2023 نتيجة التباطئ في المصادقة على المشاريع الجهوية "PRD" وإحالتها في الآجال لوزارة الاقتصاد والتخطيط مع تحميل المسؤوليات؟
3. لماذا تتم مغالطة مصالحكم المركزية ونائب الشعب في سؤال سابق حول مقاومة الانتصاب الفوضوي وتطبيق القانون في التعدي على الملك العمومي والبحث وهذا مغاير لجانب الواقع في الجهة بل ازداد الأمر سوء؟
4. هل انتهت التفقدية المركزية من التحقيق في شبهات الفساد الإداري والمالي لبلدية قابس المدينة ومدنا بالتقرير النهائي؟
5. هل يمكن بقيمة صفقات المراكنة لبلدية قابس المدينة 2024/2023؟

في انتظار ردكم، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" عصام البحري جابري "

عن دائرة قابس المدينة قابس الغربية

يتعلق السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 26 أفريل 2024 بمواضيع متعددة تهم الجهة المنتمي إليها، والذي تفرعت عنه عدد 05 أسئلة فرعية كالآتي :

ملخص السؤال الفرعي رقم 1:

"**حول تعطل استئناف أشغال المستشفى الجهوي بقابس رغم مصادقة المجلس الجهوي بتحويل الضمان البنكي ."**

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار العمل على التسريع في تحويل وإرجاع مبلغ الضمانات البنكية لفائدة الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال ISOMATRA GET المقدرة بـ724 أ.د تم تعديل ميزانية المجلس الجهوي لولاية قابس لسنة 2023 ووقع عرض مشروع التعديل على

أنظار النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي التي صادقت عليه بتاريخ 24نوفمبر 2023.

وقد ارتأت مصالح وزارة الداخلية إرجاء المصادقة على التحويل وأوصت ببرمجة المبلغ المذكور ضمن ميزانية المجلس الجهوي لسنة 2024تحت التبويب الخاص بـ نفقات التنمية الطارئة، إلا أنه عند التعهد بالنفقة المذكورة لم تتمكن المصالح المختصة بولاية قابس من إتمام العملية ضمن منظومة أدب جهوي لعدم إمكانية استغلال التبويب المذكور لأسباب تقنية بحتة .

هذا، وقد تم خلال جلسة اللجنة القطاعية القارة للتخطيط والمالية المنعقدة بتاريخ 5 مارس 2024 اقتراح الترفيع في ميزانية المجلس الجهوي بالمبلغ المذكور وإدراج مبلغ الضمانات البنكية ضمن التبويب الخاص بـ تعويضات مختلفة، وتمت الموافقة على المقترح سالف الذكر ويجري الآن استكمال مقومات المصادقة على مشروع تنقيح الميزانية لتجنب مزيد التعطيلات

ملخص السؤال الفرعي رقم 2:

"حول التباطؤ في المصادقة على المشاريع الجهوية " PRD " وإحالتها في الآجال إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار إعداد مكونات البرنامج الجهوي للتنمية لسنة2023 ، تولت ولاية قابس التنسيق مع السادة المعتمدين بالجهة وتم ضبط المقترحات والمشاريع وإرفاقها بالمؤيدات الفنية المنجزة من طرف الإدارات الجهوية ذات الاختصاص وعرضها على أنظار النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي في دورتها الثانية بتاريخ 26 أكتوبر 2023.

إثر المصادقة على البرنامج، تمت إحالة الملف تام الموجب في نسخة ورقية ونسخة إلكترونية إلى مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 27 أكتوبر 2023، إلا أن وزارة الاقتصاد والتخطيط أفادت بعدم فتح اعتمادات بالنسبة للمشاريع المقترحة لسنة 2023 وطلب إعادة برمجتها ضمن ميزانية سنة 2024 مع الإبقاء على نفس المشاريع والمقترحات.

ملخص السؤال الفرعي رقم 3:

"حول المغالطة في مسألة مقاومة الانتصاب الفوضوي وتطبيق القانون في التعدي على الملك العمومي ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

قامت بلدية قابس بتنظيف السوق البلدي الشقارنة وإعداده كبديل للانتصاب غير المنظم في الملك العام كما تم التنسيق مع السلط الجهوية خلال مجموعة من الجلسات على وضع سوق الجملة القديم بجارة على ذمة بائعي الخضر والغلال المنتصبين فوضويا بالحي التجاري، علما وأن بلدية قابس تمتلك العديد من الأسواق البلدية وهي سوق الشقارنة سوق باب بحر، سوق عمر المختار بالمنزل سوق حي الأمل، سوق حي المنارة كلها موضوعة على ذمة بائعي الخضر والغلال وبيع الأسماك ليمارسوا نشاطهم بطريقة صحية منظمة .

أما فيما يخص ردع المخالفين، فقد تم إصدار قرار بلدي لمنع الانتصاب الفوضوي بكامل المنطقة البلدية وتمت المصادقة عليه من طرف السلطة الجهوية، وقد تواصلت في الأثناء حملات منع الانتصاب الفوضوي بنفس النسق كما قامت الشرطة البلدية بتوفير دورية قارة بسوق جارة خلال شهر رمضان حيث تم منع الانتصاب بالطريق العام .

كما تم بتسجيل العديد من المخالفات للمنتصبين بنهج الواحة وتتواصل عمليات الردع والحجز خاصة في شارع محمد علي شارع صلاح الدين الأيوبي، وحي الازدهار .

ملخص السؤال الفرعي رقم 4:

حول تقرير التفقد في شبهات الفساد الإداري والمالي لبلدية قابس المدينة ."

نص الإجابة :

في إطار عملها الرقابي ودورها الاستقصائي في مجال إرساء مبادئ الحوكمة ومراقبة التصرف الإداري والمالي لمختلف الهياكل الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشرافها وأيضا الجماعات المحلية تعهدت التفقدية المركزية المصالح وزارة الداخلية بتفقد بعض أوجه التصرف الإداري والمالي ببلدية قابس حيث يتم الآن تجميع وتحليل كل المعطيات المتحصل عليها حول شبهات الإخلالات والتجاوزات الموجبة في جانب منها للمساءلة الإدارية والقضائية خاصة فيما يتعلق بالمحاور التالية:

- عدم التقيد بالأطر القانونية ذات العلاقة بإسناد رخص البناء وتراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البلدي،
- تقصير في تحصيل موارد الملك البلدي،
- شبهة تضارب المصالح فيما يتعلق بإسناد تمويل عمومي وكذلك بتركيبة لجنة المناظرة الداخلية بالملفات للترقية الاستثنائية إلى رتبة متصرف رئيس،
- مخالفة بعض مقتضيات كراس الشروط الخاص بلزمة الأسواق،
- مخالفة الشروط القانونية في إعادة تصنيف بلدية قابس نتج عنه حصول رئيس البلدية السابق على امتيازات مالية وعينية دون وجه حق،
- سوء التصرف في الموارد البشرية،

هذا وتجدر الإفادة بأن عملية التدقيق لا تزال متواصلة قصد استيفاء موجبات مختلف إجراءات إعداد التقرير النهائي لتحديد كل التجاوزات والمسؤولين عنها واتخاذ العقوبات التأديبية وإحالة الأمر على القضاء عند الاقتضاء.

ملخص السؤال الفرعي رقم 5:

"حول صفقات المراكنة لبلدية قابس المدينة 2024/2023 ."

نص الإجابة :

بعد التثبت والتحري في الموضوع إثر التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية، اتضح وأن بلدية قابس لم تبرم صفقات بالمراكنة، وإنما أبرمت صفقة بالتفاوض المباشر مع شركة البيئة والغراسة والبستنة في إطار صفقة إطارية الإسداء مجموعة من الخدمات المختلفة كالعناية بالمساحات الخضراء والحراسة والتنظيف بمبلغ سنوي قدره 99 ألف دينار .

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

الموضوع: سؤال كتابي حول معاضدة جهود البلديات في تنظيف محيط الأودية والسباخ والمداواة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالي :

تحية وبعد،

في إطار الاستعداد للموسم الصيفي توقيا من انتشار الحشرات والبعوض، ونظرا للعدد الهام من الأودية التي تخترق معتمدية قربة ونظرا لوجود مناطق هشة تمتد على مساحات هامة (سبخة قربة الغربية- سبخة قربة الشرقية- سبخة تازركة).

يشرفني السيد وزير الداخلية أن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

- ما هو برنامج الوزارة في إطار معاضدة جهود بلديتي قربة وتازركة لتنظيف محيط الأودية والسباخ ومداواة الحشرات؟
- ماهي السبل للحد من ظاهرة سكب المياه المستعملة بالبحر وبالسباخ؟

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" نورة الشبراك "

عن دائرة قربة

ملخص السؤال :

"حول "معاضدة جهود البلديات في تنظيف محيط الأودية والسباخ والمداواة ".

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تحرص بلدية قربة على إنجاح الخطة الجهوية لمقاومة الحشرات حيث تتم مداواة سبخة قربة بصفة دورية حسب الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.

ونظرا لشساعة السبخة المذكورة وضعف إمكانيات البلدية الذاتية تمت التوصية خلال عدد من جلسات اللجنة الجهوية لمقاومة الحشرات المنعقدة بمقر ولاية نابل على اقتراح مداواة السبخة الشرقية بقرية المعمورة، تازركة ومنزل تميم بواسطة الطائرات إسوة بما هو معمول به بسبخة سليمان.

ويتم التنسيق في عدد من المناسبات مع مصالح وزارة البيئة للنظر في مدى إمكانية اعتماد هذه الآلية في إنجاز المطلوب، مع العلم أن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية أفادت بأن وجود الطائر الوردي بالسبخة والذي يُعتبر طائرا محميا يعيق عملية المداواة الجوية ولذا تُعتبر المداواة الأرضية لأماكن تكاثر الحشرات الطريقة الأجدى.

هذا، ولايزال ممثلي السلط المحلية والجهوية يتابعون بصفة مستمرة وضعية السباخ الراهنة المتواجدة بالمنطقة المذكورة ومدى حاجتها للتدخل وذلك بالتنسيق فيما بينهم مع مصالح الخلية الوطنية لمقاومة الحشرات بوزارة الداخلية.

السؤال الكتابي

للنائب بلال المشري

الموضوع: طلب توجيه سؤال كتابي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول شبهات الفساد الأكاديمي والإداري والمالي بدار المعلمين العليا.

وبعد،

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نُوّاب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي إلى السيد منصف بوكثير كالآتي :

وردت على مكتب ضبط الوزارة ع(08) دد شكايات بخصوص شبهات فساد أكاديمي وإداري ومالي في دار المعلمين العليا التابعة لجامعة تونس .هذه الشكايات وردت بتواريخ 03/27 و04/03 و04/10 و04/17 و04/25 و05/23 و05/29 و06/05 لهذه السنة . كيف تفسرون التعطيل الحاصل في البت في الشكايات رغم خطورة الأفعال المشار إليها خاصة أنه لم يتم إحالة الشكاية الأولى منهم زمنيا - والتي تخص الإعلام بوجود خروقات قد تمس من مصداقية الشهادات العلمية بدار المعلمين العليا - إلى التفقدية العامة بوزارة التعليم العالي إلا بتاريخ 02 جوان2023 ، أي بعد شهرين وأسبوع من إحالة الشكاية؟ متى سيتم البت في الشكايات الأخرى والتي تهم الإشعار بأمور لا تقل خطورة عن الشكاية الأولى؟

إجابة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص- 2024-26-3000-0001589 الواردة علينا بتاريخ 28 ماي 2024 .

تحية طيبة،

وبعد تبعا لمراسلتكم المشار إليها، بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي للسيّد النائب" بلال المشري "بخصوص شبهات فساد أكاديمي وإداري ومالي بدار المعلمين العليا، يشرفني مدكم بالمعطيات التالية :

- تمّ الإذن للتفقدية العامة باستدعاء العارض والاستماع إليه لمزيد تقديم التوضيحات الضرورية لمعالجة الملفّ،
- تولت مصالح التفقدية العامة الاستماع للشاكي ومزيد التحري في الشكاوى المودعة ومتابعة المراسلات التوضيحية المقدّمة على إثر الجلسة المذكورة،
- كما تم توجيه مختلف العرائض المودعة إلى المؤسسة المعنية قصد طلب توضيحات في الخصوص،
- وتقدمت المؤسسة بالتوضيحات التالية :

- فيما يتعلق بساعات التدريس :أمن العارض بالرجوع إلى جدول الأوقات المضمّن بنص العريضة 25.46 ساعة تدريس مسيرة بالسداسي الأوّل باعتماد قاعدة التحويل أي أكثر ما هو مطالب به سنويا (12 ساعة دروس مسيرة)، كما تولى تأمين 4.24 ساعة دروس مسيّرة بالنسبة للسداسي الثاني ما يعادل 14.85 ساعة درس سنويا أي 2.85ساعة دروس مسيّرة تكميلية،
- فيما يتعلّق بالتغييرات التي طرأت على جداول الأوقات بالنسبة لشعبة الرياضيات فتم تبرير اللجوء إلى فريق جديد من المدرّسين بإيداع العارض لطلب إنهاء وضعه على ذمة المؤسسة ومصادقة المجلس العلمي عليه،

- فيما يتعلق بتدريس مادة وهمية :أفادت المؤسسة بأنّ المادة المدرسة تندرج ضمن النموذج المصادق عليه من طرف لجنة الرياضيات في شكل أنشطة تطبيقية وتتماشى مع المادة المذكورة .

– هذا، وتواصل الوزارة متابعة هذا الملف .

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية حول الأولويات التشريعية لوزارتكم .

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية:

في إطار تطوير التشريعات في كل المجالات حتى تكون معبرة عن تطلعات الشعب التونسي بحيث تقطع مع التشريعات والمفاهيم البائدة التي لم تعد صالحة للاستعمال وبهدف الانسجام مع روح 25 جويلية:

1. كم عدد مشاريع القوانين التي تم احالتها من قبل وزارتكم على أنظار مجلس نواب الشعب؟
2. ماهي الأولويات التشريعية لوزارتكم في المرحلة القادمة؟ وماهي الآجال المحتملة لإحالتها على أنظار مجلس نواب الشعب لمناقشتها والمصادقة عليها؟

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص - 2024-26-3000-0001781 الواردة علينا بتاريخ 06 جوان 2024.

تحية طيبة،

وبعد تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب "عبد السلام الدحماني "بخصوص الأولويات التشريعية للوزارة، يشرفني إعلامكم بأن مسار إعداد مشاريع القوانين يستوجب بصفة عامة استكمال إجراءات خاصة قبل إحالتها إلى مجلس نواب الشعب تتمثل في استشارة جميع الوزارات والهياكل المتدخلة وعرضه على مداولة مجلس الوزراء .هذا، وتعمل الوزارة على الانتهاء في أقرب الآجال الممكنة من استكمال مراحل إعداد ثلاثة مشاريع القوانين التالية :

1. مشروع قانون يتعلق بالاستعمالات السلمية للطاقة والتقنيات النووية،
2. مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة التونسية للطلبة الدوليين،
3. مشروع قانون يتعلق بتنقيح القانون عدد 73 لسنة 2000 المؤرّخ في 25 جويلية 2000 والمتعلق بالتعليم العالي الخاص .

وتجدر الإشارة إلى أنّه يتم العمل على تطوير مختلف النصوص الجاري بها العمل في القطاع إذ تم منذ تعييننا على رأس الوزارة من لدن سيادة رئيس الجمهورية، إصدار مرسوم يتعلق بإحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي .كما صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية 35 نص ترتيبي في شكل أوامر وتمت إحالة 42 مشروع أمر إلى مصالح رئاسة الحكومة ويتم حاليا العمل على الانتهاء من صياغة 20 أمر .

وتفضلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي الأول

للنائب احمد بنور

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص الاقامات السياحية البديلة والسوق الموازية في المجال السياحي

تحية طيبة وبعد،

لا يخفى عليكم ان عدد الاقامات السياحية البديلة في تزايد كبير جدا حيث تتداول معلومات مفادها أن عددها تجاوز 2000 وحدة وذلك دون ضمان توفر الشروط التي يجب ان تتوفر في الاقامات السياحية مثل النزل وهذا يشكل خطرا كبيرا على النظام العام (الصحة السلامة الأمن الصرف البيئة، الجباية الضمان الاجتماعي...) .

فرغم أن تلك الاقامات السياحية البديلة تنشط منذ سنوات الا ان وزارتكم لم تفكر في إيجاد قانون لها أو تحيين القانون المتعلق بالإقامات السياحية بغاية استيعابها وهذا يدل على درجة الإهمال والتسيب التي تسود داخل الكيانات المشوهة المشرفة نظريا على القطاع .

فتلك الاقامات السياحية البديلة تشكل سوقا موازية بالنسبة للإقامات السياحية كالنزل زيادة على السوق الموازية التي يقدرها اهل المهنة بما يفوق 65 بالمائة من السوق السياحية والمتمثلة في الشقق المفروشة الموضوعة على ذمة السياح الأجانب دون دفع الأداء على القيمة المضافة والضريبة على الدخل بعنوان المداخيل العقارية .

كما ان هذا النشاط أصبح مجالا خصباً لتبييض الأموال والجرائم الجبائية دون أن تحرك اللجنة التونسية للتحاليل المالية ساكنا تجاهها وما على وزارتكم الا أن تبادر بتعهيد فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي بملفاتها طالما ان اللجنة تغط في سبات عميق. فالعديد من أصحاب الاقامات السياحية البديلة والشقق المفروشة بصدد قبض مقابل خدماتهم بالعملة الصعبة وهذا ما يفسر ضياع موارد السياحة .

وبالنظر لخطورة نشاط تلك الاقامات السياحية البديلة دون توفر الشروط التي توفرها الاقامات السياحية كالنزل هل تعتزمون اتخاذ الإجراءات التالية :

1/التنسيق مع وزارة السياحة بغاية ضبط قائمة في كل الاقامات السياحية البديلة

2/تعهيد فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي بملفات الاقامات السياحية البديلة وأصحاب الشقق المفروشة

3/الزام السائح الأجنبي بالتصريح بالعملة التي بحوزته واجباره عند العودة بتقديم ما يثبت انه قام بتصريفها بالمسالك القانونية .

في انتظار جوابكم، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد بنور

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 06ماي 2024

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد بنور نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

بخصوص الإقامات السياحية البديلة والسوق الموازية في مجالات السياحة والفندقة :

تتولى المصالح الخارجية للإدارة العامة للأداءات في إطار مشمولاتها العادية مراقبة هذه الأنشطة علاوة على أن الإدارة العامة قد ركزت مؤخرا خلية لمتابعة مثل هذه العمليات .كما تم تعهد فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي بالعديد من الملفات في هذا الإطار .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد بالنور

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيدة وزيرة المالية

تحية طيبة، وبعد :

الموضوع :بخصوص عمليات الشراء على الخط بمواقع وصفحات التواصل الاجتماعي وفي عديد القنوات التلفزية بتونس .

حيث لا يخفى عليكم أن حجم التجارة الموازية والبديلة في تزايد مستمر أضر باقتصاد البلاد وبخزينة وموارد الدولة الجبائية علاوة على الاضرار بأصحاب المهن ممن وضعيتهم قانونية إداريا وجبائيا تجاه الدولة .

حيث يتداول كون عدد متعاطي هاته التجارة الموازية تجاوز الالاف من دون أي ضمان توفر الشروط المستوجبة وخالية من أي ضمان ومن أي التزام تجاه الدولة والمواطن على حد السواء...

وحيث أن مثل هاته التجارة تشكل خطرا كبيرا على النظام العام بإمكانية وجود عدة اخلالات الا أنها تنشط من دون رقيب ولا حسيب ووزارتكم الموقرة لم تفكر في إيجاد قانون متعلق بها أو بإدماجها بغاية استيعابها .

فعمليات البيع والشراء الموازية تكون دون دفع الاداءات المستوجبة على القيمة المضافة والضريبة على دخل الأشخاص بعنوان المداخيل .

كما أن هذا النشاط أصبح مجالا خصبا للجرائم الجبائية ولتبييض الأموال دون أن تحرك اللجنة التونسية للتحاليل المالية ساكنا تجاهها حيث يستوجب الأمر التحرك من قبل وزارتكم وأن تبادر بتعهيد فرق الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي بملفاتها .وهذا ما يفسر تدني عديد موارد الدولة والمداخيل عبر القنوات الرسمية .

وبالنظر الى خطورة تلك السوق وعمليات التداول والبيع والشراء الموازية

هل تعتزمون التدخل لتصويب الأمور وذلك باتخاذ مثل الإجراءات التالية :

1) التنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة التجارة بغاية ضبط قائمات في جميع متعاطي هاته السوق البديلة والموازية والغير شرعية والغير مقننة

2) تعهيد فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي بملفات الصفحات والقنوات وكل ما من شأنه تشكيل سوقا موازية تضرب الاقتصاد الوطني وتنافس القنوات القانونية للتجار بصفة غير شرعية أضرت بهم.

3) دعوة كل المعنيين الى الانخراط في المسالك التجارية القانونية وتسوية وضعيتهم الضريبية .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد بنور

المرجع :مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 06ماي 2024.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد **أحمد بنور** نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

بخصوص عمليات الشراء على الخط وصفحات التواصل الاجتماعي وفي عديد القنوات التلفزية بتونس :

إن التنسيق جار ومتواصل مع كافة مصالح ومؤسسات الدولة المتدخلة في الموضوع وتنعقد جلسات عمل دورية بما في ذلك جلسات تحت إشراف السيد وزيرة المالية نفسها ضمن محور التصدي وإدماج الاقتصاد الموازي ولا تفوت الوزارة أية فرصة من خلال الإمكانيات المتاحة لدعوة المعنيين بالأمر في الاندماج بالاقتصاد المنظم بما في ذلك القيام بمسح ميداني شامل ومضاعفة عمليا المراقبة بالطريق العام . كما تم تعهيد فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي بالموضوع والأعمال جارية في الغرض .

السؤال الكتابي الثالث

للنائب أحمد بنور

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيدة وزيرة المالية

تحية طيبة، وبعد :

الموضوع: بخصوص ضرورة تتبع معدي القوائم المالية والمحاسبية والتصاريح الجبائية المغشوشة والمغلوطة وتدخل أشخاص في فترة تحجير لدى مصالح الجباية والاستخلاص دون رفع أمرهم للسادة وكلاء الجمهورية .

حيث لا يخفى عنكم أن عددا كبير من منتحلي صفة المحاسب من الأجراء بالقطاع العام والخاص وغير الأجراء بصدد مسك محاسبة الغير والمساعدة على مسكها واعداد التصاريح الجبائية بطريقة مغشوشة ومغلوطة دون أن تتم متابعتهم وتحرير محاضر جبائية جزائية في شأنهم رغم ترددهم بصفة دورية ومنتظمة على مصالح المراقبة الجبائية والاستخلاص .

وحيث كان من المفروض التثبت من الوضعية المهنية والجبائية لهؤلاء الذين نعتبرهم متحيلين والذين هم بصدد تنمية التحيل

والتهرب الجبائي والفساد والسمسرة ويتعين بذلك تحرير محاضر جبائية جزائية في شأنهم ورفع الأمر للسادة وكلاء الجمهورية على أساس مقتضيات أحكام الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية .كما أن بعض المحاسبيين المرسمين بمجمع المحاسبيين والخبراء المحاسبيين بصدد مسك محاسبة الغير والمساعدة على مسكها واعداد التصاريح الجبائية المغلوطة والمغشوشة دون أن تتم متابعتهم في الشأن على معنى الفصل 99 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية .

هذا والملفت للنظر أن أعوان مصالح الجباية والاستخلاص يتعاملون مع هؤلاء دون مطالبتهم بالإدلاء بتوكيل ودون التثبت من أهليتهم القانونية وذلك في دوس على أحكام الفصل 15 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية المتعلق بالسر المهني مثلا .

زيادة على ذلك يتردد أشخاص في فترة التحجير على معنى الفصل 97ثالثا من المجلة الجزائية على مصالح الجباية والاستخلاص دون يتم رفع أمرهم لوكيل الجمهورية كما اقضت ذلك ووفقا لمقتضيات أحكام الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية والمنشور عدد 45 لسنة 1998 الصادر عن الوزارة الأولى ...

وبالنظر لخطورة ما نعتبره أعمالا إجرامية فى حق الدولة ولموارد الخزينة العامة للجمهورية التونسية وللمؤسسة المنضبطة التي تقوم بواجبها الجبائي،

يطيب لنا التوجه اليكم بالأسئلة التالية وهل تعتزمون الاذن باتخاذ الإجراءات التالية :

السؤال عدد 01: ضبط قائمة في المشار إليهم والذين يعتبرون متحيلين والتدخل قصد تعهد فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي بملفاتهم .

السؤال عدد 02: الاذن للإدارة العامة للاداءات بغاية اصدار مذكرة داخلية بخصوص طريقة التعامل معهم .

السؤال عدد 03: النظر في تحوير الفصل 99 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية حتى يشمل كل الأشخاص المؤهلين الذين يمسكون محاسبة الغير أو يساعدون على مسكها ويعدون التصاريح الجبائية بطريقة مغشوشة .

السؤال عدد 04: الاذن لمصالح الجباية والاستخلاص برفع أمر هؤلاء المتحيلين للسادة وكلاء الجمهورية وذلك طبقا وتطبيقا لأحكام الفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية .

السؤال الخامس والأخير الاذن لمصالح الجباية والاستخلاص بإصدار مذكرة داخلية بخصوص الأشخاص الذين يوجدون في فترة تحجير والذين يجب رفع أمرهم لوكلاء الجمهورية

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد بنور .

المرجع :مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب تحت عدد 2024-26 - 0005447-2030

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد بنور نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

بخصوص ضرورة تتبع معدي القوائم المالية والمحاسبية والتصاريح الجبائية المغشوشة والمغلوطة وتدخل أشخاص في فترة تحجير لدى مصالح الجباية والاستخلاص دون رفع أمرهم للسادة وكلاء الجمهورية .

النظر في تحوير الفصل 99 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية حتى يشمل كل الأشخاص المؤهلين الذين يمسكون محاسبة الغير أو يساعدون على مسكها ويعدون التصاريح الجبائية بطريقة مغشوشة .

الإجابة :

أولا، لا يمكن ضبط قائمة في الأشخاص المعنيين بالتساؤل، غير أنه توجد مذكرة إدارية صادرة في الغرض ووقع التذكير بها سنة 2021 وهي تبين بكل دقة الأشخاص المؤهلين قانونا لتمثيل المطالب بالأداء أمام مصالح الجباية وكيفية التعامل معهم .

ثانيا، طبقا لأحكام الفصل 99 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين ستة عشر يوما وثلاث سنوات وبخطية تتراوح بين 1000 دينار و50000 دينار علاوة على سحب رخصة العمل وكلاء الأعمال والمستشارون الجبائيون والخبراء وكل الأشخاص الذين يتعاطون مهنة حرة لمسك المحاسبة أو المساعدة على مسكها والذين تعمدوا إعداد أو ساعدوا عمدا على إعداد حسابات ووثائق محاسبة مغلوطة قصد التنقيص من أساس الأداء أو من الأداء نفسه .ويعتبر هؤلاء الأشخاص علاوة على ذلك متضامنين مع حرفائهم في دفع أصل الأداء والخطايا المتعلقة به التي وقع التحيل في دفعها بسبب تصرفاتهم .

وتطبق نفس العقوبة على الأشخاص الذين يقومون بإعداد أو تركيز المنظومات أو التطبيقات الإعلامية المتعلقة بمسك المحاسبة أو بإعداد التصاريح الجبائية في صورة القيام بالأعمال المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل .

وباعتبار أن السؤال المطروح يتعلق بالأشخاص المؤهلين الذين يمسكون محاسبة الغير أو يساعدون على مسكها ويعدون التصاريح الجبائية بطريقة مغشوشة فهؤلاء معنيون بتطبيق العقوبة المنصوص عليها بالفصل 99 من مجلة لحقوق والإجراءات الجبائية .

والسلام

السؤال الكتابي الرابع

للنائب أحمد بنور

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيدة وزيرة المالية

تحية طيبة، وبعد :

الموضوع :بخصوص ضرورة فرض حمل جواز سفر جبائي على كل المقيمين بالبلاد التونسية بغاية التصدي بنجاعة للتهرب الجبائي والاقتصاد الموازي والتهريب .

حيث لا يخفى عليكم أن الخزينة العامة للجمهورية التونسية تتكبد سنويا خسارة تقدر بعشرات المليارات نتيجة لتنامي ظاهرة التهرب الضريبي والتحيل في المجال الجبائي .حيث بلغ الاقتصاد الموازي أرقاما تنذر بالخطر أدت الى اغراق البلاد في مديونية قاتلة والمرفق العمومي الى الدمار .ونظرا لضعف الموارد المالية والبشرية والقانونية

وعدم نجاعة الأحكام الجبائية الجاري بها العمل لمجابهة ذلك، لا بد من التفكير في اليات قانونية ناجعة وذات مردودية عالية محكمة بغاية تجفيف منابع التعرب والتحيل .فهل من المعقول أن يتمكن المهربون والمتحيلون الجبائيون من استعمال المرفق العمومي والمرفق القضائي وحتى الطريق العمومي ... حيث كان من المفروض أن لا يستعمل المرفق العمومي الا من يحمل جوازا جبائيا يثبت بكونه أودع كل تصاريحه الجبائية وهذا من شأنه أن يمكننا من معرفة كل الأشخاص المطالبين بدفع الضريبة كما كان من المفروض أيضا العمل على تحوير الفصل 92 من القانون عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال حتى يشمل أيضا الجرائم الجبائية كجرائم أصلية وذلك احتراما للمعايير الدولية ,أيضا كان من المفروض أن يشمل القانون عدد 46 لسنة 2018 المتعلق بالتصريح بالمصالح والمكاسب كل المقيمين بالبلاد التونسية حتى لا يفلت أي شخص مقيم من دفع الضريبية المستوجبة.

كما كان من المفروض ألا يسقط حق الدولة بالتقادم عندما يتعلق الأمر بالتصاريح الجبائية التي لم يقع ايداعها وذلك تكريسا لمبدأ المساواة واحتراما للفصلين 15 و23 من الدستور التونسي .وتبعا لما تقدم ذكره وبالنظر الى اغراق تونس في المديونية نتيجة للتهرب الضريبي الجبائي، نتوجه اليكم بالأسئلة والملاحظات التالية **ومدى اعتزامكم اتخاذ الإجراءات التالية** :

1)العمل على تحوير الفصل 92 من قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسيل الأموال حتى يشمل الجرائم الجبائية وبصفة عامة كل الجنح كما كان ذلك في إطار قانون .2003

2)فرض حمل جواز جبائي على كل المقيمين بالبلاد التونسية.

3)العمل على قانون التصريح بالمكاسب والمصالح حتى يتسنى مساءلة أي مقيم بتونس بخصوص مصدر ثروته وليس الاقتصار على الأعوان العموميين فقط.

4)التنصيص على عدم سقوط حق الخزينة العامة للبلاد التونسية عندما يتعلق الأمر بتصاريح جبائية لم يتم ايداعها حتى لا يتم تبييض المتهربين الجبائيين.

5)التنصيص صلب الفصل 14 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على دخل الشركات على أنه لا تقبل للطرح المبالغ المبررة بفواتير صادرة عن أشخاص يباشرون أنشطة اقتصادية ومهنية بصفة مخالفة للتشاريع الجاري بها العمل .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد بنور .

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 06ماي 2024.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد بنور، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

✓ **بخصوص ضرورة فرض حمل جواز سفر جبائي على كل المقيمين بالبلاد التونسية لغاية التصدي بنجاعة للتهرب الجبائي والاقتصاد الموازي والتهريب**

❖ **بالنسبة لتحوير الفصل 92 من قانون مكافحة الإرهاب :**

لا ترى الإدارة ضرورة لذلك لأن الفصل 92 في صياغته الحالية بتنصيصه على الجنح التي تستوجب عقوبة بالسجن لمدة 3 سنوات أو أكثر كجريمة أصلية لجريمة التبييض يستوعب جميع الجرائم الجبائية الموجبة لعقوبة بدنية والمنصوص عليها بمجلة الحقوق والإجراءات الجبائية .هذا علاوة على أن في جعل الجرائم الجبائية الموجبة لخطية مالية فقط من قبيل الجرائم الأصلية لجريمة التبييض قد يكون من قبيل التشدد المخالف لمقصد المشرع .

❖ **بالنسبة لفرض حمل جواز جبائي على كل المقيمين بالبلاد التونسية :**

ترى الإدارة أن النسيج المجتمعي غير مهيئ لفرض مثل هذا الواجب .

❖ **بالنسبة لقانون التصريح بالمكاسب والمصالح ليشمل كل مقيم بالبلاد التونسية،** فإن هذا الواجب مكرس بالتشريع الجبائي الحالي بمقتضى الفصل 59 مكرر من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات .

❖ **بالنسبة للتنصيص على عدم سقوط حق الخزينة العامة للبلاد التونسية عندما يتعلق الأمر بتصاريح جبائية غير مودعة:** إن مؤسسة التقادم مؤسسة جوهرية في منظومة حقوق الانسان والأمر يتطلب القيام بدراسة معمقة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأطراف وإمكانيات الإدارة .

❖ **بالنسبة للتنصيص على عدم قبول طرح المبالغ المبررة بفواتير صادرة عن أشخاص يباشرون أنشطة مخالفة للتشريع الجاري به العمل، باستثناء الناشطين في القطاع الفلاحي** :فإن قبول الأعباء يشترط ضرورة أن تكون مبررة بفواتير صادرة عن أشخاص معرفين جبائيا وبالتالي فإن التشريع الجبائي الجاري به العمل يستوعب مقترح السيد النائب المحترم .

❖ **بالنسبة لتنصيص صلب الفصل 14 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات على أنه لا تقبل للطرح المبالغ المبررة بفواتير صادرة عن أشخاص يباشرون أنشطة اقتصادية ومهنية بصفة مخالفة للتشاريع الجاري بها العمل .**

طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل، يستوجب طرح الأعباء أن تكون مبررة بفواتير محررة طبقا للتشريع الجاري به العمل ومسجلة بالمحاسبة وأن تكون استلزمها الاستغلال .

وعليه فإن الإشكال المتعلق بالتعامل مع مؤسسات أو أشخاص يباشرون أنشطة اقتصادية ومهنية بصفة مخالفة للتشاريع الجاري بها العمل هو من مجال المراقبة الجبائية وليس من مجال التشريع .

كما أنّه يصعب على المؤسسات تطبيق هذا الشرط باعتبار عدم قدرتها على التثبت من مدى احترام كل الأشخاص الذين تتعامل معهم للتشاريع الجاري بها العمل مما يجعل هذا الإجراء مجحفا لهذه المؤسسات ويحملها عقوبات مقابل واجبات يصعب عليها الإمتثال لها .

السؤال الكتابي الأول

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص الفساد المستشري صلب مستودعات الحجز الديواني

سيدتي الوزيرة،

اتضح من خلال الفضائح المنشورة من خلال وسائل الاعلام المكتوبة ان جرائم بشعة وخطيرة ترتكب بخصوص المحجوزات وبالأخص الذهب والمجوهرات والاحجار الكريمة .فقد ثبت بعد 14 جانفي 2011 ان كميات هامة من المحجوزات وبالأخص الذهب تمت سرقتها و استبدالها بانفصال اخرى وكميات من المعادن المغشوشة دون ان يتم اتخاذ اجراءات من اجل وضع حد لتلك الجريمة وجبر ضرر الخزينة العامة الذي يقدر على مر السنين بعشرات الاف ملايين الدينارات بهذا الخصوص وقد تزامن ذلك مع غياب جرد ومتابعة ومراقبة لتلك المحجوزات واتلاف محاضر الحجز خاصة بالنسبة للذهب والمجوهرات والاحجار الكريمة وتجزئتها دون مبرر والتلاعب بدفاتر الحجز ومسكها بطريقة فاسدة والقيام بعمليات تذويب وبيع غير شفافة للذهب واعتماد سلسلة ارقام منقطعة بالنسبة للمحاضر وارجاع كميات من الذهب دون مبرر بعد سحبها من البنك المركزي وتضمين محاضر الحجز كميات اقل من الكميات الحقيقية والاستحواذ على الفارق وسرقة الاحجار الكريمة من الحلي واستبدال نوعية الذهب والافصال الاخرى المحجوزة كالثلاجات واجهزة التلفاز والمكيفات بأخرى قديمة ومغايرة واستبدال محركات السيارات المحجوزة بمحركات اخرى واختفاء عدد كبير من المحجوزات هل يعقل أن يتم سرقة سنة 2013 اكثر من 9 كيلو غرامات من الذهب المودع بإحدى خزائن قابض تونس الميناء دون الحديث عن اسقاط ديون مثقلة بما قدره 953 مليون دينارا كما جاء ذلك بتقرير دائرة المحاسبات عدد 29 لسنة2016 ؟

تبعا لما تقدم وبالنظر لخطورة هذه الجريمة المركبة، نرجوا منكم مدنا بجواب بخصوص المسائل التالية:

1 / لماذا لم تكلفوا هيئة الرقابة العامة للمالية بمهمة تدقيق بخصوص كل المحجوزات وبالأخص الذهب والمجوهرات والاحجار الكريمة ودفاتر ومحاضر الحجز وعمليات بيع المحجوزات؟

2/لماذا لم تتفطنوا للفوضى والفساد المستشري داخل مستودعات الحجز والمتمثل خاصة في غياب عمليات جرد وعدم مسك دفاتر الحجز بدون شطب وتزوير واتلاف محاضر الحجز واختفاء الافصال المحجوزة او استبدالها بأخرى وعدم تنظيم مستودعات الحجز؟

3/لماذا لم تجردوا كمية الذهب المودعة لدى البنك المركزي ولم تتثبتوا من عمليات تذويب وبيع الذهب بعد مقارنتها بكل محاضر الحجز وقائمات الجرد والتثبت من دفاتر الحجز المزورة والمشطوبة؟

4/ لماذا لم تفتحوا تحقيقا بخصوص شبهة الفساد المتعلقة بنقل المحجوزات الى ولاية بنزرت؟

5/ لماذا لم تبادروا بإحالة ملف الفساد المستشري في مجال المحجوزات وبالأخص الذهب والمجوهرات والاحجار الكريمة بعد ضبط الخسارة التي تكبدتها الخزينة العامة؟

6/مدنا بتقرير مفصل بخصوص كل اصناف المحجوزات وبالأخص الذهب والمجوهرات والاحجار الكريمة وبنسخة من التقارير الرقابية والدراسات والمذكرات الادارية المتعلقة بالتصرف في المحجوزات وادارة مستودعات الحجز .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني

المرجع: مراسلتكم عدد- 2023-26-3000- 0010379

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية:

بخصوص الفساد المستشري صلب مستودعات الحجز الديواني :

يخضع حجز وتأمين البضائع المخالف في شأنها إلى إجراءات دقيقة ضبطتها مجلة الديوانة حيث يتم وصف المحجوز مهما كان نوعه بكل دقة من طرف محرر المحضر ليسلم لاحقا لقابض الديوانة الذي يتولى التثبت فيه ويمضي على المحضر، بوصفه المؤتمن الشرعي على المحجوز ويودع بمستودعات الحجز الديواني ليقع التصرف فيه لاحقا وفقا للإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصالح التفقدية العامة بالإدارة العامة للديوانة ومصالح إدارة المحاسبة العمومية قامت في عديد المناسبات بعمليات تفقد للمحجوز المؤمن لدى قباض الديوانة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص المهربين الذين ينشطون بالبواخر التونسية

سيدتي،

تتداول معلومات مفادها ان اشخاصا معروفين لدى مصالح الديوانة ومصالح الامن يسافرون بصفة منتظمة ودائمة بالبواخر التونسية بغاية تهريب منتوجات مختلفة كالقهوة والسوائل الكيميائية المستعملة في السجائر الالكترونية وغير ذلك من المنتوجات المحضورة ايضا بلغتني تذمرات من اصحاب المصانع المصدرة كليا جراء الصعوبات والتعطيلات التي يواجهونها في التعامل مع اعوان الديوانة المكلفين بمراقبة معاملاتهم دون الحديث عن اعمال الابتزاز التي يتعرضون لها.

أيضا، لاحظت من خلال البرامج التلفزية التي تتعلق باعمال التفتيش التي تقوم بها مصالح الديوانة ان اشخاصا اتخذوا من نقل البضائع وبالاخص المهربة والمحضورة نشاطا لهم دون ان يصرحوا بذلك لدى مصالح المراقبة الجبائية ودون ان يتحصلوا على ترخيص من وزارة النقل وهذا يدعو للاستغراب .

كما علمت ان الاعوان العاملين بالبواخر وغيرهم من الاعوان العموميين يقومون في خرق للقانون بنشاط الصرف ويشترون العملة الصعبة لدى الوافدين الى تونس .

تبعا لما تقدم الرجاء اجابتي على الاسئلة التالية :

1/هل انتم على علم بالمهربين الذين يسافرون بصفة منتظمة بالبواخر التونسية ؟

2/ اذا كنتم على علم بهؤلاء لماذا لم تتخذوا اي اجراء في شانهم ؟

3/لماذا لم تبادروا باتخاذ اي اجراء ضد الاعوان الذين يقومون بنشاط الصرف ؟

4/لماذا لم تتخذوا اي اجراء لتذليل الصعوبات التي تواجه اصحاب المصانع المصدرة كليا الذين يتعرضون للابتزاز؟

5/ لماذا لم تتخذوا اي اجراء ضد الناقلين الذين ينشطون في السوق الموازية والذين ساهموا بصفة كبيرة في تنمية ظاهرة التهريب وبالأخص للمنتوجات المحظورة .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني.

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 13نوفمبر 2023.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

- **بخصوص نشاط التهريب بالبواخر التونسية**

بموجب المهام الموكلة إليها تتعهد **مصالح الديوانة** بالمكاتب الحدودية بالمعابر البرية والبحرية والجوية بمراقبة المسافرين ووسائل النقل كما تتولّى مصالح الوحدة البحرية للديوانة مقاومة ظاهرة التهريب والتصدّي لكافة أشكال الجريمة الديوانية بحرا وذلك بمراقبة البواخر القادمة أو المغادرة للموانئ التونسيّة وتفتيشها سواء عرض البحر أو بالأرصفة .

وقد تمكنت مصالح الوحدة البحرية للديوانة من ضبط عديد عمليات التهريب وتسجيل عمليات حجز نوعيّة على غرار:

6.2 .كلغ من مادة الكوكايين الخام تم ضبطها بشاحنة نقل الفضلات تمّ إنزالها من باخرة نقل المسافرين بميناء حلق الوادي .

8498خراطيش سجائر أجنبيّة المصدر .

1980سجائر إلكترونية ....

علما وأنّ تفتيش طواقم البواخر يتم من قبل فرقة تفتيش المسافرين بالموانئ عند الصعود أو النزول من البواخر.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزير المالية بخصوص الانشطة المالية المشبوهة للشركات التي بعث بها تونسيون بالجنات الضريبية والمناطق الحرة

سيدي،

لا يخفى عليكم ان تونسيين بعثوا بشركات بالجنات الضريبية كجرزي وجزر كايمون والسيشال والجزر العذراء البريطانية وجزر موريس وغيرها وذلك بغاية جمع اموال مشبوهة وادخالها الى تونس للمساهمة بها في رأسمال شركات تونسية كما بعث تونسيون اخرون بشركات بالمناطق الحرة خاصة بالإمارات(اكثر من 40 منطقة حرة) مثل جبل علي وراس الخيمة وبمقاطعات سويسرية يتمثل نشاطها خاصة في شراء بضائع مقلدة ومغشوشة ولا تتوفر فيها ادنى شروط الجودة والسلامة بأثمان بخسة واعادة تصديرها وفوترتها لشركاتهم بتونس بأثمان خيالية وتهريب العملة والتهرب من دفع الضرائب .هناك تونسيون اخرون بعثوا بشركات بالمناطق الحرة وبالجنات الضريبية يتمثل نشاطها في القيام بدراسات صورية وتقديم استشارات صورية مقابل مبالغ مالية خيالية تهرب الى الخارج من لا يعلم ان الرئيس المخلوع وقع اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي مع جزر موريس المصنفة كجنة ضريبية رغم ان تونس ليست لها مبادلات اقتصادية مع تلك الدولة وذلك بغاية تهريب الاموال اليها من قبله واقاربه والموالين له وبعض اصحاب المؤسسات المشبوهين من لا يعرف ان الشركات الناشطة في مجال التنقيب عن النفط تقوم بتضخيم اعبائها من خلال الفواتير الصورية او المضخمة التي تبعث بها من الخارج الشركات التابعة لها او المنتمية اليها لتتمكن بذلك من نهب ثرواتنا ومواردنا من العملة الصعبة على مرأى ومسمع الجميع كما اتضح ذلك من خلال التقرير الصادر سنة 2012 عن دائرة المحاسبات.

تبعا لما تقدم، ارجو منكم مدي بإجابة بخصوص الاسئلة التالية :

1/لماذا لم تبادروا بضبط قائمة في الشركات التي بعث بها تونسيون مقيمون بتونس بالجنات الضريبية والمناطق الحرة والدول التي تطبق نسبة ضريبة منخفضة مثل سويسرا وارلندا؟

2/لماذا لم تفعلوا احكام مجلة الصرف بالنسبة للتونسيين والاحكام الجبائية المتعلقة بالتحيل الجبائي؟

3/لماذا لم تبادروا بتفعيل الية مكافحة اسعار التحويل والاحكام الجبائية المتعلقة بالتحيل الجبائي؟

4/لماذا لم تبادروا بالترفيع في عقوبة التحيل الجبائي من 3 سنوات الى 5 سنوات سجن او 7 سنوات اذا ما تم استعمال دول اخرى وشركات متواجدة بالخارج مثلما فعل ذلك المشرع الفرنسي (7 سنوات سجنا وخطية بمليوني يورو)؟

5/ لماذا لم يتم اخضاع هؤلاء الاشخاص بصفة الية للمراقبة الجبائية المعمقة وللابحاث الجبائية؟

6/ لماذا لم تبادروا بعرض ملفاتهم على اللجنة التونسية للتحاليل المالية بعد تحوير الفصل 92 من قانون مكافحة الارهاب وتبييض الأموال الذي ساهم في تنمية ظاهرة تبييض الأموال؟

7 /لماذا لم تبادروا بتحوير القرار الوزاري المؤرخ في 25 مارس 2019المتعلق بالبلدان التي تطبق نسبة ضريبة على الشركات منخفضة باعتبار انه لم يتضمن أسماء العديد من البلدان وبالأخص مالطا والامارات؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 13نوفمبر 2023.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

بخصوص الأنشطة المالية المشبوهة للشركات التي بعث بها التونسيون بالجنات الضريبية والمناطق الحرة :

2و 3/ تفعيل الأحكام الجبائية المتعلقة بالتحيل الجبائي في علاقة بأسعار التحويل .

✓ **الإجابة :**

تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2019 مراجعة الأحكام المتعلقة بأسعار التحويل بين المؤسسات المنتمية لنفس المجمع، أي تلك التي تربطها علاقة تبعية أو مراقبة، وإرساء واجبات تتعلق بالتصاريح والوثائق المتعلقة بأسعار التحويل وذلك بهدف سنّ الإطار القانوني الذي يخول لمصالح الجباية تقييم المخاطر المترتبة عن أسعار التحويل ومراقبة المعاملات بين المؤسسات المنتمية لنفس المجمع وذلك خاصة من خلال :

-مراجعة الأحكام التي تخول لمصالح الجباية تعديل أسعار التحويل التي تعتمدها المؤسسات المنتمية لنفس المجمع بتوضيح مفهوم علاقة التبعية او المراقبة .

-سن واجبات تتعلق بالتصاريح والوثائق المتعلقة بأسعار التحويل تتمثل في:

- إرساء واجب إيداع التصريح السنوي المتعلق بأسعار التحويل .
- الوثائق المبررة لسياسة أسعار التحويل المعتمدة في إطار المعاملات المنجزة مع مؤسسات تربطها بها بعلاقة تبعية أو مراقبة .
- تصريح حسب كل دولة déclaration pays par pays

-إقرار عقوبات جبائية إدارية تطبق في صورة الإخلال بالواجبات المتعلقة بأسعار التحويل .وتهدف هذه الإجراءات إلى تفادي تحويل الأرباح المحققة بالبلاد التونسية إلى الخارج عن طريق أسعار المعاملات التي تربط المؤسسات التي لها علاقة تبعية وبالتالي تمكين البلاد التونسية من استرجاع حقها في استخلاص الأداءات المستوجبة على الأرباح المحققة بها .

4/لماذا لم تبادروا بالترفيع في عقوبة التحيل الجبائي من 3 سنوات إلى 5 سنوات سجن أو 7 سنوات إذا ما تم استعمال دول أخرى وشركات متواجدة بالخارج مثلما فعل ذلك المشرع الفرنسي؟

✓ **الإجابة :**

طبقا لأحكام الفصل 101 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية يعاقب كل شخص يقوم بأعمال التحيل المشار إليها بنفس هذا الفصل بالسجن لمدّة تتراوح بين ستة عشر يوما وثلاث سنوات، وخطية تتراوح بين 1000 دينار و 50.000دينار .

وتقتضي دراسة مقترح التشديد في العقوبة البدنية القيام بإحصائيات تتعلق بهذا النوع من المخالفات ومن التحقق من عدم ردعية العقوبة البدنية الجاري بها العمل .مع العلم وأنّ هذه العقوبة تخضع لأحكام الصلح المعمول بها في مادة المخالفات الجبائية الجزائية ويتم الحط من العقوبة البدنية في صورة إبرام الصلح بخصوصها .

7/تحوير القرار الوزاري المؤرخ في 25 مارس 2019 المتعلق بالبلدان التي تطبق نسبة ضريبة على الشركات منخفضة باعتبار أنه لم يتضمن أسماء العديد من البلدان وبالأخص مالطا والإمارات .

✓ **الإجابة :**

تم بمقتضى أحكام الفصل 35 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019 (في إطار تحوير النظام الجبائي لأسعار التحويل)، التخلي عن مفهوم " الملاذات الجبائية " التي تم ضبط قائمتها بالأمر عدد 3833 لسنة 2014المؤرخ في 3 أكتوبر 2014 باعتباره لم يعد يتلاءم مع المعايير الدولية وباعتبار أن جت بلدان العالم تعتمد عوضا عن ذلك على مفهوم البلدان أو الأقاليم ذات أنظمة جبائية تفاضية ."

هذا، وطبقا للفصل 35 المذكور أعلاه يعتبر أشخاصا مقيمين أو مستقرين ببلد أو إقليم ذي نظام جبائي تفاضلي إذا كانت الضريبة المستوجبة عليهم بهذا البلد أو الإقليم تقل عن 50 من الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات المستوجبة بالبلاد التونسية على نفس النشاط .

وعليه تم ضبط قائمة في البلدان والأقاليم المعنية بمقتضى القرار من وزيرة المالية المؤرخ في 25 مارس 2019.

وقد تم تحيين القائمة المذكورة بمقتضى القرار من وزيرة المالية المؤرخ في 26 سبتمبر 2022 تبعا للتخفيض في النسبة العامة للضريبة على الشركات من 25% إلى 15% من ناحية ولتغيير التشريعات المعمول بها في الدول والأقاليم الأخرى حيث تم حذف دول وأقاليم لم تعد تستجيب لمفهوم البلدان أو الأقاليم ذات أنظمة جبائية تفاضلية وإضافة دول وأقاليم أخرى لم تتضمنها قائمة 2019 ويتعلق الأمر ببليز وبلغاريا وقبرص وكوراساو وجمهورية الدومينيكان .

مع العلم أنّه تم ضبط القائمة المذكورة أعلاه مع مراعاة اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في مادة الضرائب على الدخل التي أبرمتها البلاد التونسية مع البلدان الأخرى، حيث لم يتم إدراج ضمن هذه القائمة البلدان التي تربطها بتونس اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي سارية المفعول وذلك باعتبار علوية الاتفاقيات الدولية على التشريع الداخلي .

والسلام

السؤال الكتابي الرابع

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص تهريب العملة الصعبة بجربة من قبل صنف من تجار المصوغ ومنتوجات الصناعات التقليدية ومباشرة انشطة سياحية بطريقة غير شرعية

سيدتي

تتداول معلومات مؤكدة بمدينة جربة مفادها ان صنفا من تجار المصوغ ومنتوجات الصناعات التقليدية يتعاملون بالعملة الصعبة التي يتولون فيما بعد تهريبها خارج البلاد التونسية أو ربما استعمالها في انشطة مشبوهة .كما تتداول معلومات مفادها ان هذا الصنف من التجار يحضى بحماية من بعض الجهات المكلفة بإنفاذ القوانين باعتبار ان مبالغ هامة يتم تهريبها على متن وسائل النقل الخاصة . ايضا، هناك عدد هام من المالكين لشقق وفيلات مؤثثة ومجهزة بطريقة مشابهة للنزل يقومون بأنشطة سياحية ويؤوون عددا كبيرا من السياح يتكونون من افراد وعائلات ويحققون مداخيل تقدر بملايين الدينارات دون التصريح بها ودون الحصول على ترخيص من وزارة السياحة منافسين بطريقة غير شرعية اصحاب النزل علما ان نفس النشاط يقوم به اجانب حاصلون على الاقامة بجربة .هذا ويتساءل المواطنون عن تغافل مصالح وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة السياحة عن هذه الانشطة المجرمة قانونا خاصة ان هؤلاء المخالفين معروفون لدى الجميع وقد تكون لهم انشطة مشبوهة مع جهات معادية لتونس .

تبعا لما تقدم، ارجو منكم مدي بأجوبة بخصوص الاسئلة التالية :

-هل أنتم على علم بهذه الانشطة المجرمة؟

- لماذا لم تتحرك مصالح الديوانة للتصدي لهذه الانشطة المجرمة؟

- لماذا لم تتحرك مصالح المراقبة الجبائية؟

- لماذا لم تتم مداهمة هؤلاء التجار وتفتيش وسائل النقل الخاصة التي يستعملونها بطريقة مباشرة وغير مباشرة؟

-لماذا لم تتم مداهمة الشقق والفيلات المؤثثة المستعملة في انشطة سياحية؟

- لماذا لم يتم كشف الجهات المكلفة بإنفاذ القانون التي تتستر على تلك الانشطة المجرمة؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 13نوفمبر 2023.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

بخصوص تهريب العملة الصعبة بجربة من قبل تجار المصوغ :

تعتبر مدينة جربة وجهة سياحيّة توجد بها العديد من الفروع البنكية ومكاتب الصرف المرخّص لها بهدف تسهيل المعاملات المالية، وتتولّى مصالح الديوانة التركيز على جانب مراقبة تراتيب الصرف في هذه المكاتب وإيلائه كل الاهتمام والمتابعة .

كما تتولّى فرق الحراسة والتفتيشات الديوانية بأجيم جربة وفرقة تفتيش المسافرين بمطار جربة بالإضافة إلى العمل الميداني العادي تفعيل الجانب الاستعلامي، وقد تم الكشف عن عمليات نوعية ومخالفات في هذا الإطار.

والسلام

السؤال الكتابي الخامس

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص التهرب والتحيل والسوق الموازية في المجال السياحي

سيدتي،

مثلما هو الشأن بالنسبة لقطاع الصناعة والتجارة يعاني قطاع السياحة من السوق الموازية التي تمثل نسبة 65 بالمائة من السوق السياحية حسب التقديرات التي اجرتها المنظمات المهنية .فحرفاء السوق الموازية عادة ما يقومون بتغيير العملة الصعبة في السوق السوداء وقد يسددون معاليم كراء الشقق والفيلات بالعملة الصعبة . هذه السوق الموازية تلحق اضرارا كبيرة بمخزوننا من العملة الصعبة وبالخزينة العامة باعتبار ان اصحاب الشقق والفيلات لا يصرحون بمداخيلهم العقارية ولا يدفعون الاداء على القيمة المضافة بنسبة 19 بالمائة كما اقتضت ذلك مجلة الاداء على القيمة المضافة، علما ان مصالح وزارة المالية تغض الطرف عن هذه الجرائم الجبائية والصرفية ولا تحرك ساكنا خاصة اذا علمنا ان الدعوة العمومية في هذا المجال لا يحركها الا وزير المالية دون سواه وهذا شكل من اشكال الفساد التشريعي الذي يصر الفاسدون من كل المواقع على الابقاء عليه خدمة وتحصينا للمهربين والمتهربين والسوق الموازية .

تبادر بعض الشبكات العالمية السياحية ببعث شركات تصرف في النزل بتونس تملك 100 بالمائة من رأسمالها لتتولى عن طريقها اكتراء نزل أو أكثر بملايين الدينارات بواسطة التسبقات التي تتحصل عليها من الشركة الاجنبية الام باعتبار ان رأسمالها لا يتجاوز في أحسن الحالات 10 الاف دينارا .بعد ذلك تتولى الشركة الام الاجنبية تسويق خدمات الاقامة للشخص الواحد مقابل 1500 يورو للأسبوع الواحد الذي تشتريه بعد ذلك لدى شركتها التي بعثت بها بتونس مقابل 300 يورو على سبيل المثال وتبقي عادة على هامش الربح بأحد الملاذات او الجنات الضريبية.

فالشركة الام هي التي تحدد بصفة مسبقة سعر شراء الاقامة لدى شركتها البنت المكترية للنزل بتونس التي عادة ما تصرح بخسارة او ربح زهيد لا يتماشى مع الحجم الهائل لنشاط النزل الذي اكترته بتونس .هذه الاعمال، اضافة الى الخسارة التي تكبدها للخزينة العامة ومخزوننا من العملة الصعبة تلحق اضرارا جسيمة بجودة الخدمات السياحية باعتبار ان اسعار البيع المفروضة على الشركة المبعوثة بتونس لا تسمح لها بتقديم خدمات في مستوى السعر الذي قبضته الشركة الام الحريف الوحيد من السائح بالخارج .اضافة الى ذلك، تقوم بعض المجموعات السياحية الاجنبية بفوترة اتاوات لشركتها بتونس مقابل استعمال علامتها التجارية وخدمات استشارات وخبرة ومساعدة فنية وخدمات حجز واشهار وتسويق وخدمات اخرى

تطول قائمتها قد تكون وهمية بمبالغ خيالية لاستكمال عملية تحويل الارباح الى الخارج حتى لا تخضع للضريبة على الشركات بتونس.

كما ان بعض مالكي النزل بتونس بعثوا بشركات صورية ووكالات اسفار بالخارج لتقوم بنفس ما تقوم به المجموعات السياحية الاجنبية في مجال تهريب المداخيل والارباح الى الخارج وهذا تعلمه على الاقل ادارة الجباية ومصالح البنك المركزي التي لم تفعل مجلة الصرف .

فالمفروض ان تتم مراقبة هذه العمليات واسعار التحويل المعتمدة من قبل المجموعات والاشخاص المرتبطين بالجنات الضريبية مثل لوكسمبورغ وسويسرا وجزر الموريس والجزر العذراء البريطانية وجزيرة جرزي والسيشال وجزر كايمون، علما أن عددا من التونسيين يملكون شركات بتلك الجنات الضريبية الى جانب المناطق الحرة بالإمارات كراس الخيمة وجبل على من اين تأتي فواتير صورية تنهب من خلالها مواردنا من العملة الصعبة .

فحتى اتفاقية المساعدة الادارية المتبادلة ومكافحة التهرب الجبائي والفساد التي وضعها مجلس اروبا ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي رفضت الحكومة وبالأخص وزارة المالية تفعيلها لاسترجاع الاموال المنهوبة والتعرف على التونسيين الذين قاموا بأعمال تهرب جبائي وتهريب اموال الى الخارج دون احترام مجلة الصرف والتشريع الجبائي .الاتعس من ذلك ان تلك الاتفاقية تحولت الى عبا على الشعب التونسي باعتبار ان الدول الاطراف تبعث بمطالب للحصول على معلومات بخصوص مواطنها المقيمين بتونس في حين ان السلطات التونسية تحرص على عدم تفعيلها لتحصين الخارجين على القانون وناهبي موارد الشعب التونسي.

خلاصة القول ان الشعب التونسي، الذي تم التحيل عليه بعد 14 جانفي 2011 من خلال ايهامه ببناء دولة، قانون بصدد الانفاق على السائح الاجنبي باعتبار ان ما يدفعه لا يغطي جزء صغيرا من الخدمات التي يستهلكها .

الغريب في الامر ان المقترح المتعلق برفض الفواتير الصورية والمضخمة المتأتية من المناطق الحرة وبالأخص الامارات التي تم تهريب الاف ملايين الدينارات اليها تم التصدي له من قبل الفاسدين .ان حجم الأموال العمومية التي يتم نهبها سنويا بواسطة الاليات المشار اليها يفوق 10 الاف مليارا دون ان تحرك الاطراف التي صدعت رؤوسنا كذبا وبهتانا بالتنمية والتشغيل ومكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة والتصدي للجريمة المنظمة ساكنا .

بالنظر لخطورة الاعمال المشار اليها اعلاه، لماذا لم تبادروا باتخاذ الاجراءات التالية:

1/ تفعيل الية مكافحة اسعار التحويل المشار اليها باتفاقيات الازدواج الضريبي ومجلة الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات

2/ تفعيل الاحكام الجزائية ضد المتحيلين الجبائيين بعد الترفيع في العقوبة البدنية مثلما فعل ذلك المشرع الفرنسي الذي رفع في العقوبة البدنية الى 7 سنوات سجنا ومليوني يورو خطية،

3/رفض الفواتير المتأتية من المناطق الحرة والبلدان التي تطبق نسبة ضريبة منخفضة مقارنة بالنسبة العامة المطبقة في تونس ومراجعة قائمة الجنات الضريبية التي لم تتضمن عددا كبيرا من الجنات الضريبية،

4/تفعيل اتفاقية المساعدة الادارية المتبادلة وتكثيف التعاون الدولي في المجال الجبائي،

5/ اعتبار المداخيل والممتلكات غير المصرح بها بتونس مداخيل خاضعة للضريبة على دخل اصحابها المقيمين بتونس،

6/تسخير فريق رقابي ميداني واخضاع الوكالات العقارية للمراقبة الجبائية المعمقة واصحاب الاقامات الناشطين في السوق الموازية .

في انتظار ردكم تقبلوا سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 14نوفمبر 2023.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

***بخصوص التهرب والتحيل والسوق الموازية في المجال السياحي :**

2/ تفعيل الأحكام الجزائية ضد المتحيلين الجبائيين بعد الترفيع في العقوبة البدنية إلى 7 سنوات سجن .

✓ **الإجابة :**

طبقا لأحكام الفصل 101 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية يعاقب كل شخص يقوم بأعمال التحيل المشار إليها بنفس هذا الفصل بالسجن لمدّة تتراوح بين ستة عشر يوما وثلاث سنوات، وخطية تتراوح بين 1000 دينار و 50.000دينار .

ويقتضي دراسة مقترح التشديد في العقوبة البدنية القيام بإحصائيات تتعلق بهذا النوع من المخالفات ومن التحقق من عدم ردعية العقوبة البدنية الجاري بها العمل .مع العلم وأنّ هذه العقوبة تخضع لأحكام الصلح المعمول بها في مادة المخالفات الجبائية الجزائية ويتم الحط من العقوبة البدنية في صورة إبرام الصلح بخصوصها .

3/رفض الفواتير المتأتية من المناطق الحرة والبلدان التي تطبق نسبة ضريبة منخفضة مقارنة بالنسبة العامة المطبقة في تونس ومراجعة قائمة الجنات الضريبية التي لم تتضمن عدد هام من الجنات الضريبية .

✓ **الإجابة :**

- **بالنسبة إلى قائمة الجنات الضريبية**

في إطار تحوير التشريع المتعلق بأسعار التحويل بين المؤسسات التي تربطها علاقة تبعية، تم بمقتضى أحكام الفصل 35 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 المتعلق بقانون المالية لسنة 2019، التخلي عن مفهوم " الملاذات الجبائية " التي تم ضبط قائمتها بالأمر عدد 3833 لسنة 2014 المؤرخ في 3 أكتوبر 2014 باعتباره لم يعد يتلاءم مع المعايير الدولية وباعتبار أن جلّ بلدان العالم تعتمد عوضا عن ذلك على مفهوم" البلدان أو الأقاليم ذات أنظمة جبائية تفاضلية ."

هذا، وطبقا للفصل 35 المذكور أعلاه يعتبر أشخاصا مقيمين أو مستقرين ببلد أو إقليم ذي نظام جبائي تفاضلي إذا كانت الضريبة

المستوجبة عليهم بهذا البلد أو الإقليم تقل عن 50% من الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات المستوجبة بالبلاد التونسية على نفس النشاط .

وعليه تم ضبط قائمة في البلدان والأقاليم المعنية بمقتضى القرار من وزيرة المالية المؤرخ في 25 مارس 2019.

وقد تم تحيين القائمة المذكورة بمقتضى القرار من وزيرة المالية المؤرخ في 26 سبتمبر 2022 تبعا للتخفيض في النسبة العامة للضريبة على الشركات من 25 إلى 15% من ناحية ولتغيير التشريعات المعمول بها في الدول والاقاليم الأخرى حيث تم حذف دول وأقاليم لم تعد تستجيب لمفهوم البلدان أو الأقاليم ذات أنظمة جبائية تفاضلية وإضافة دول وأقاليم أخرى لم تتضمنها قائمة 2019 ويتعلق الأمر ببليز وبلغاريا وقبرص وكوراساو وجمهورية الدومينيكان .

مع العلم أنّه تم ضبط القائمة المذكورة أعلاه مع مراعاة اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في مادة الضرائب على الدخل التي أبرمتها البلاد التونسية مع البلدان الأخرى، حيث لم يتم إدراج ضمن هذه القائمة البلدان التي تربطها بتونس اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي سارية المفعول وذلك باعتبار علوية الاتفاقيات الدولية على التشريع الداخلي .

- **بالنسبة إلى عدم قبول الفواتير**

طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل، ينجر عن إدراج بعض البلدان والأقاليم بقائمة البلدان والأقاليم ذات الأنظمة الجبائية التفاضلية المذكورة ما يلي :

1.على مستوى المؤسسات المقيمة أو المستقرة بالبلاد التونسية، لا تقبل للطرح لضبط نتائجها الخاضعة للضريبة:

-الأعباء المتعلقة بالمبالغ المدفوعة إلى الأشخاص المقيمين أو المستقرين بالبلدان المذكورة،

-استهلاك قيمة الأصول المقتناة لدى الأشخاص المقيمين أو المستقرين بالبلدان المذكورة،

كما لا يقبل للطرح الأداء على القيمة المضافة الموظف على المبالغ المدفوعة إلى الأشخاص المقيمين أو المستقرين بالبلدان المذكورة .

2.على مستوى المبالغ المحولة إلى الأشخاص المقيمين أو المستقرين بالبلدان والأقاليم المذكورة يطبق الخصم من المورد بنسبة 25%.

5/اعتبار المداخيل والممتلكات غير المصرح بها بتونس مداخيل خاضعة للضريبة على الدخل لأصحابها المقيمين بتونس

- ✓ **الإجابة**

طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل، يخضع الأشخاص الطبيعيون المقيمون بالبلاد التونسية للضريبة على الدخل بتونس على مداخيلهم الجملية أي المداخيل ذات المصدر التونسي وكذلك المداخيل ذات المصدر الأجنبي .

غير أن المداخيل المحققة بالخارج من قبل أشخاص مقيمين بتونس لا تخضع للضريبة بتونس إذا خضعت للضريبة بالخارج وأفاد أصحابها بما يثبت خضوعها للضريبة بالخارج .

كذلك يتضمن التشريع الجبائي أحكاما تخول لمصالح المراقبة تعديل الدخل الخاضع للضريبة بالأخذ بعين الاعتبار :

-لعناصر مستوى العيش على غرار امتلاك إقامات ثانوية بتونس أو بالخارج، السيارات، اليخوت الطائرات السياحية، المسبح، الأسفار والسياحة بالخارج ...

-النفقات الشخصية الظاهرة والجلية ونمو الثروة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب منير الكموني

الموضوع: سؤال كتابي بخصوص تعريفة الصلح الديواني .

سيدتي الوزيرة تحية واحتراما .

لا يخفى عليكم أن الفصل 322 من مجلة الديوانة نصّ على الصلح بخصوص المخالفات الديوانية الا انه لم ينص على تعريفة الصلح مثلما هو الشأن بالنسبة للمخالفات الجبائية الجزائية والتي وجب أن تضبط بقانون حسب احكام الفصل 75 من الدستور . الغريب في الأمر أن تعريفة الصلح التي ضبطها وزير المالية بمقرر غير منشور بالرائد الرسمي في بداية سنة 2019 لم يتم نشرها ووضعها على ذمة العموم .

في هذا الإطار، ارجو منكم إفادتي بجواب بخصوص المسائل التالية :

1/لماذا لم تبادروا بنشر تعريفة الصلح ووضعها على ذمة العموم بالموقع الالكتروني للوزارة؟

2/هل تعتزمون القيام بمهمة رقابية بخصوص ملفات الصلح للتثبت من عدم التمييز بين طالبي الصلح؟

3/هل تعتزمون تحوير الفصل 322 من مجلة الديوانة بغاية التنصيص على تعريفة الصلح؟

4/مدي بنسخة من تعريفة الصلح الديواني محينة (والتحويرات التي شملتها)

في انتظار جوابكم تقبلوا سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام والسلام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد منير الكموني.

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 20فيفري 2024.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد **منير الكموني** نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

- **بخصوص تعريف الصلح لديواني**

يخضع الصلح الديواني إلى أحكام الفصل 322 من مجلة الديوانة والأمر عدد 823 لسنة 2018 المؤرخ في 9 أكتوبر 2018 المتعلق بضبط تركيبة وطرق سير عمل اللجنة المركزية للصلح واللجان الجهوية للصلح ومقرّر وزير المالية المؤرخ في 19 مارس 2019 المتعلق بالمصادقة على تعريفة الصلح الواردة بالمذكرة الإدارية عدد 2701374 بتاريخ 11 فيفري 2019.

لم تبادر الإدارة العامة للديوانة بنشر تعريفة الصلح ووضعها على ذمة العموم بموقعها الالكتروني أو الموقع الالكتروني لوزارة المالية نظرا لأن تعريفة الصلح هي وثيقة إدارية موجهة لمصالح الديوانة المركزية والجهوية قصد توحيد معايير إجراء الصلح بين كافة هذه الهياكل على كامل تراب الجمهورية .

كما أن نشر تعريفة الصلح للعموم من شأنه أن يؤدّي إلى التشجيع على اقتراف الجرائم الديوانية والصرفية وذلك لسهولة معرفة مبالغ الخطايا الصلحية الناجمة عن الأفعال المزمع ارتكابها .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تعريفة الصلح لا يتم نشرها في أغلب التشاريع المقارنة، ومن بينها مثلا القانون الفرنسي حيث أصدرت الديوانة الفرنسية المذكرة عدد 982365 n° NAD/1-D/2 du 26 november 1998 relative à la confidentialité attachée au régime transacationnel جاء فيها:

Le barème transactionnel comporte des informations " strictement confidentielles, relatives notamment à la politique répressive de l'administration et à ses priorités en matière de lutte la fraude. Dans ces conditions, sa communication à une personne étrangère à l'administration des douanes est susceptible d'entraver l'action des services douaniers dans la recherche des infractions douanières ou fiscales. Une telle communication doit donc être exclue, et il est rappelé que tout manquement à cette règle est susceptible de faire l'objet de sanctions disciplinaires.»

ومن ناحية أخرى، يجدر التأكيد على ان عروض الصلح تصدر بعد دراسة الملفات من قبل لجنة مركزية أو لجان جهوية للصلح تم ضبط تركيبتها وطرق عملها بمقتضى الأمر عدد 823 لسنة 2018 المؤرخ في 9 أكتوبر 2018، وقد خضعت قرارات التسوية الصلحية التي أصدرتها الإدارة العامة للديوانة خلال السنوات الأخيرة لعديد العمليات الرقابية سواء من مصالح الرقابة بوزارة المالية أو من محكمة المحاسبات (آخرها عملية مراقبة من قبل محكمة المحاسبات لا تزال متواصلة منذ سنة 2023).

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

تحية طيبة

لماذا يقع استخلاص المعلوم على المؤسسات (TCL) لفائدة بلدية المسعدين سوسة بينما ترجع هذه الشركات بالنظر لبلدية قصيبة سوسة والثريات وتقع في حدودها الترابية وقد فوتت عليها مبالغ هامة لعدة سنوات؟ ولماذا لا يقع استرجاع هذه الأموال لفائدة بلدية قصيبة سوسة والثريات بأثر رجعي من تاريخ مراجعة مثال التهيئة العمرانية الأخير للبلدية المذكورة .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد يوسف التومي

المرجع مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 18نوفمبر 2023.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيد يوسف التومي، نائب بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

بخصوص استخلاص المعلوم على المؤسسات TCL لفائدة بلدية المسعدين :

لماذا يقع استخلاص المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية (TCL) لفائدة بلدية المسعدين سوسة في حين أن هذه الشركات ترجع بالنظر إلى بلدية قصيبة سوسة والثريات وتقع في حدودها الترابية وقد فوتت عليها مبالغ هامة لعدة سنوات؟ ولماذا لا يقع استرجاع هذه الأموال لفائدة بلدية قصيبة سوسة والثريات بأثر رجعي من تاريخ مراجعة مثال التهيئة العمرانية الأخير للبلدية المذكورة؟

عناصر الإجابة :

يتم توزيع المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية التي يمتد نشاطها إلى عدة جماعات محلية، بين الجماعات المحلية المعنية على أساس المساحة المغطاة لكل مقر أو فرع أو محل كائن بمنطقة كل جماعة محلية بصرف النظر عن وجهة استعماله وذلك على أساس المعطيات التي يتضمنها التصريح الشهري بالأداءات والمتعلقة أساسا بالجماعات المحلية المتواجدة بها المؤسسة وفروعها والمساحة المبنية لكل فرع والمساحة الجملية المبنية والمعلوم على المؤسسات المستوجب وبالتالي فإن توزيع المعلوم على المؤسسات يتم على أساس هذه المعطيات المضمنة بالتصريح بالأداءات .

وفي صورة تعذر توزيع المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية طبقا لأحكام الفقرة المشار إليها أعلاه يتم التوزيع كما يلي :

في صورة ممارسة المؤسسة نشاطها بعقارات مبنية مع وجود مقطع مستغل في إطار النشاط يتم توزيع المعلوم كما يلي :

- 50% من مبلغ المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية ترجع إلى الجماعة المحلية المتواجد بترابها المقطع

وفي صورة وجود عدة مقاطع بجماعات محلية مختلفة توزع هذه النسبة بالتساوي بين الجماعات المحلية التي تأوي المقاطع .

يوزع الباقي بين الجماعات المحلية المعنية على أساس المساحة المبنية بالنسبة لكل فرع أو مركز متواجد بتراب جماعة محلية ومستغل في إطار النشاط .

-يتم توزيع المعلوم في صورة ممارسة المؤسسة نشاطها بعقارات مبنية مع وجود عقارات غير مبنية أو غير مغطاة في إطار النشاط كما يلي :

- 3%من مبلغ المعلوم المذكور توزع بالتساوي بين الجماعات المحلية المتواجد بترابها العقارات غير المبنية أو غير المغطاة الممارس بها النشاط .

-يوزع الباقي بين الجماعات المحلية المتواجدة بترابها العقارات المبنية أو المغطاة على أساس مساحة العقارات المذكورة بالنسبة إلى كل فرع أو مركز متواجد بتراب جماعة محلية ومستغل في إطار النشاط .

في صورة ممارسة المؤسسة نشاطها بجماعات محلية مختلفة دون وجود عقارات مبنية أو غير مبنية في إطار النشاط يتم توزيع المعلوم بين الجماعات المحلية المعنية على أساس رقم المعاملات المحقق بكل جماعة محلية .

في صورة عدم توفر المعلومات أو تقديمها منقوصة أو مغلوطة تتولى الجماعة المحلية المعنية توظيف المعلوم على العقارات المبينة غير قابل للاسترجاع على الفرع المتواجد بدائرتها الترابية وخطية تساوي 1000 دينارا بعنوان كل مقطع أو عقار غير مغطى أو غير مبني لم يتم التصريح به ولو تم الإدلاء بما يفيد دفع المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية وتطبّق على الخطية المذكورة نفس القواعد المعمول بها بالنسبة إلى المعلوم على الأراضي غير المبنية .

وبالتالي وفي صورة حصول جماعة محلية على مناب جماعة محلية أخرى عند توزيع المعلوم على المؤسسات فإنه يتعين على الجماعة المحلية التي لم تتحصل على منابها الاتصال بالقباضة المالية ومطالبة المؤسسة بنسخة من التصريح الشهري بالاداءات .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين عبد القادر عمار ويوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع :حول تنقيح الأمر عدد 3799 لسنة 2013 المؤرخ في 25 سبتمبر 2013 يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عدول الخزينة التابع لوزارة المالية .

تحية طيبة،

وبعد،

حيث نتساءل سيدتي الوزيرة عن تنقيح الأمر عدد 3799 لسنة 2013المؤرخ في يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عدول الخزينة التابع لوزارة المالية من عدمه؟

لماذا وقع استثناء عدول الخزينة من منحة الإخلالات؟

لماذا لم يتحصل عدول الخزينة إلى حدود هذا اليوم على خططهم الوظيفية؟

لماذا لا يقع فتح التكوين لهذا السلك بالمدرسة الوطنية للمالية؟

لماذا لم تقع تسوية وضعية عدول الخزينة الذين تقدموا بملفات طبية للعمل داخل الإدارة؟

لماذا لم يقع تنقيح المنحة الخاصة بالتوجّه رغم زيادة ثمن المحروقات منذ سنة 2013 إلى حد اليوم؟

لماذا لم يقع تنقيح منحة الإجراءات والتبليغ؟

لماذا لم يقع فتح الترقيات لعدل خزينة رئيس؟

سيدتي الوزيرة نريد المساواة بين جميع أعوان وزارة المالية كما أن قطاع عدول الخزينة هو من

القطاعات الهامة التي تساهم في تعبئة موارد الدولة لا نطلب من جنابكم الموقر إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة .

والسلام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :ردّ على أسئلة كتابية

المرجع :مكتوبكم بتاريخ 29 فيفري 2024.

وبعد، ردا على سؤال تقدّم به نائبا الشعب السيد عبد القادر عمار والسيد يوسف التومي حول تنقيح الأمر عدد 3799 لسنة 2013 المؤرخ في 25 سبتمبر 2013 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عدول الخزينة التابع لوزارة المالية من عدمه، والذي تفرع عنه مجموعة أسئلة أخرى سنتطرق إليها تباعا، يشرفني مدكم بالتوضيحات الإجمالية التالية :

1- في تنقيح الأمر عدد 3799 لسنة 2013 المؤرخ في 25 سبتمبر 2013المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عدول الخزينة التابع لوزارة المالية:

تجدر الإشارة أولا إلى أنّه لم يكن لعدول الخزينة الذين كان يطلق عليهم مأموري المصالح المالية قبل سنة 2012 أي نظام قانوني لكونهم لا يعتبرون آنذاك موظفين عموميين ولا يتقاضون أجرا قارا على غرار بقية الموظفين عدى ما يتقاضونه من مبالغ تحدّد وفقا لعدد الأعمال والأعلامات التي يتولون فعلا تبليغها كما لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية ولا بأي ضمانات أخرى .

وقد استمرت هذه الوضعية إلى حين صدور القانون عدد 18 لسنة 2012 المؤرخ في 25 سبتمبر 2012 والذي نقّح بعض أحكام مجلة المحاسبة العمومية بأن أحدث سلكا خاصا لعدول الخزينة تابع لوزارة المالية حيث يعتبر هذا التاريخ قاطعا مع وضعية لم يتم معالجتها بصفة جذرية لأكثر من ثمانية عقود ولت إذ ولأوّل مرة قد :

1-أخصهم المشرع بسلك خاص أطلق عليه سلك عدول الخزينة (فصل 28 جديد) من مجلة المحاسبة العمومية .

2-أخضعهم إلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وأفردهم بنظام أساسي خاص يضبط بأمر (فصل 28 مكرّر جديد)

3-كما تضمن الفصل 2 من القانون عدد 18 لسنة 2012 المشار إليه طالعه إلى كيفية ادماج مأموري المصالح المالية المباشرين في سلك عدول الخزينة .

4-وقد أوضح الفصل 3 من القانون عدد 18 لسنة 2012 كيفية احتساب الأقدمية العامة بأن تضم مدة النشاط الفعلي السابقة لتاريخ دخول النظام الأساسي الخاص بسلك عدول الخزينة حيز التنفيذ، والتي قضاها مأموري المصالح المالية الذين تم إدماجهم بهذا السلك وفقا للفصل السابق للسنوات التي سيقع أخذها بعين الاعتبار لاحقا لتصفية جراية التقاعد أو عند الاقتضاء جراية الشيخوخة طبقا للقانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 والمتعلق

بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي .

5-كما تمت تسوية وضعيتهم إزاء الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية حيث تحملت الإدارة كافة المساهمات المستوجبة التي بلغت حوالي 10 ميلون دينار (تحملت الإدارة مساهمات المشغل وعدل الخزينة بالنسبة للفترات السابقة للإدماج).

6-إضافة الى أنه تم تمتيعهم على غرار بقية الموظفين بأجر شهري قار يتضمن كذلك المنح التالية :

-منحة الأعباء الخاصة بعدول الخزينة التي توافق منحة التصرف والتنفيذ بالنسبة لموظفي سلك أعوان المالية .

-المنحة الكيلومترية ومنحة الإنتاج على غرار بقية الموظفين .

-منحة التوجه المقدرة ب 200 وكذلك

-منحة خاصة تسمّى" منحة التبليغ والإجراءات "يحتسب مقدارها استنادا لطبيعة وعدد الاعلامات أو الأعمال التنفيذية التي يقوم بها عدول الخزينة وتصرف كل سداسية بمبلغ أقصاه 1800 دينارا .

-منحة المراقبة والاستخلاص التي تصرف لهم سنويا على غرار جميع اعوان وزارة المالية دون استثناء .

ويكفي التدليل على أهمية الإجراءات المتخذة لفائدة هؤلاء، أنّ تأجيرهم أصبح يعادل تقريبا ما يتقاضاه نظرائهم من ذوي الرتب الموازية الإطارات وأعوان وزارة المالية .

2- في عدم تمتيع عدول الخزينة بمنحة الإخلالات :

تجدر الإشارة في هذا الإطار أنّ تأجير عدول الخزينة يتم باعتماد الأمر عدد 3801 لسنة 2013 المؤرخ في 25 سبتمبر 2013 المتعلق بضبط نظام تأجير الاعوان التابعين لسلك عدول الخزينة بوزارة المالية والذي متّع المعنيين علاوة على الأجر الأساسي بالمنح التالية :

-منحة المراقبة والاستخلاص المخولة لأعوان وزارة المالية،

-منحة الأعباء الخاصة بعدول الخزينة

-منحة كيلومترية،

-منحة التبليغ والإجراءات،

-منحة التوجه،

-منحة الإنتاج .

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الفصل الأول من الأمر عدد 1365 لسنة 2014المؤرخ في 02 ماي 2014 قد استثنى عدول الخزينة صراحة من منحة الإخلالات باعتبار المنح الخاصة التي يتقاضونها زيادة عن نظرائهم من الرتب الأخرى بوزارة المالية والمتمثلة في المنحة الخاصة بالتوجه ومنحة الإجراءات والتبليغ بصرف النظر عن المنح المشتركة الأخرى .

3- في عدم تمتيع عدول الخزينة بخطط وظيفية :

إن الهيكلة الحالية لتنظيم المراكز المحاسبية التابعة لوزارة المالية وفقا للأمر عدد 1219 لسنة 2013 المؤرخ في 22 جانفي 2013 وخاصة الفصل 39 منه وكذلك النظام الأساسي الخاص بسلك عدول الخزينة لم يدرجا مثل هذه الامكانية باعتبار طبيعة وخصوصية المهام الموكولة الى هذا السلك.

4-في عدم تسوية وضعية عدول الخزينة الذين تقدموا بملفات طبية للعمل داخل الإدارة :

دأبت الإدارة على إحالة الملفات الطبية لعدول الخزينة على اللجان الطبية المختصة كلما تقدموا بمطالب إعفاء من القيام بأعمال التبليغ لأسباب صحية .

ويتم تكليف المعنيين بمهام إدارية أخرى كلما أقرت اللجنة الطبية أن الحالة الصحية للمعنيين تستوجب تغيير مهامهم وتكليفهم بأعمال أخرى .

وعلى هذا الأساس ولطالما يتم إعفاء المعنيين من المهام الأصلية المتمثلة في أعمال التبليغ، فإنّه يجوز تكليفهم بمهام إدارية وهو من قبيل الاستثناء المنصوص عليه بالفصل 28 رابع (جديد) من مجلة المحاسبة العمومية الذي يخوّل للمعنيين أن يساعدوا القباض في انجاز المهام الموكولة إليهم ....في غياب الأعمال والإجراءات الضرورية لإستخلاص الديون العمومية .

5-في تنقيح المنحة الخاصة بالتوجه ومنحة الإجراءات والتبليغ :

تجدر الإشارة أن تأجير عدول الخزينة وفقا لما سبق بيانه يعادل تقريبا ما يتقاضاه نظرائهم بوزارة المالية من الرتب الأخرى علاوة على المنحتين الخاصتين المذكورتين، فإن تعديل المنحتين يندرج في إطار المفاوضات الاجتماعية كما يتوقف الإستجابة إلى هذا الطلب على تنفيذ الأمر عدد 3801 لسنة 2013 المؤرخ في 25 سبتمبر 2013 المتعلق بضبط نظام تأجير الاعوان التابعين لسلك عدول الخزينة بوزارة المالية .

6- نقاط أخرى :

-فتح الترقيات لعدل خزينة رئيس :

لئن تم فتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة عدل خزينة أوّل وعدل خزينة مركزي بعنوان سنة 2023 فإنّه تم في المقابل برمجة 112خطة للترقية إلى عدل خزينة رئيس بقانون المالية لسنة 2024 مع الملاحظ أنّه تم إحالة مشروع قرار كيفية تنظيم المناظرة المذكورة إلى رئاسة الحكومة .

-فتح مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية :

وفقا لما سبق بيانه فإنّ آلية الترقية لعدول الخزينة تتم حاليا بإعتماد المناظرات الداخلية بالملفات .

أما من حيث فتح آلية الترقية عبر مواكبة مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية فإنّ ذلك يبقى رهين تنقيح الأمر عدد 1359 لسنة 2006 المؤرخ في 15 ماي 2006 والمتعلق بتنظيم مناظرات الدخول وضبط مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية وخاصة الفصل 7 منه الذي تضمن ما يلي :

تشمل مراحل التكوين الأساسي التي تؤمنها المدرسة الوطنية للمالية :

-مرحلة تكوين متفقدين مركزيين للمصالح المالية .

-مرحلة تكوين متفقدي للمصالح المالية .

-مرحلة تكوين ملحقي التفقد للمصالح المالية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم المعشاوي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع :حول صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية المعاضدة مجهود الفلاح ولضمان حد أدى لدخله من خلال تعويض الفلاحين المتضريرين والمنخرطين بالصندوق في صورة إقرار حصول جائحة طبيعية .

نظرا لمتابعتنا للشأن المحلي والجهوي تعرضت للكثير من التشكيات من قبل فلاحي جهتنا ولاية الكاف عدم توفير التعويض الفلاحين لحد الآن، بالرغم من اتصالي بالسيد رئيس الديوان مرتين على التوالي .

ولاية الكاف، هي الولاية الوحيدة التي لم يقع توفير أو تخصيص هذه الاعتمادات لهذا الصندوق،

متى يتم توفير هذه المبالغ لتمكين فلاحينا من التعويض ولتمكينهم من نجاح الموسم الحالي؟

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد ريم المعشاوي .

المرجع: مراسلتكم المحالة علينا من مجلس نواب الشعب بتاريخ 26فيفري 2024

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول تساؤلات كتابية تقدم بها السيدة **ريم المعشاوي** نائبة بمجلس نواب الشعب، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

حول صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية المعاضدة مجهود الفلاح ولضمان حد أدنى لدخله من خلال تعويض الفلاحين المتضررين والمنخرطين بالصندوق في صورة إقرار حصول جائحة طبيعية .

صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية هو صندوق خاص تم إحداثه بمقتضى القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2018 (الفصل عدد 17) ويتولى الوزير المكلف بالفلاحة الإذن بالدفع لمصاريفه .وتم إصدار النصوص القانونية المنظمة له خلال سنة 2018.

يهدف هذا الصندوق إلى المساهمة في تعويض الأضرار التي تلحق بالمصرحين من الفلاحين أو البحارة من جراء الجوائح الطبيعية .

وقد تم توكيل التصرف في هذا الصندوق إلى شركة تأمين الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي CTAMA تبعا لنتائج فرز عروض قامت بها المصالح المختصة بوزارة الفلاحة .وقد تم إبرام اتفاقية تصرف بين هذه الشركة والسيدة وزيرة المالية بتاريخ 5 سبتمبر 2023.

أحدثت لجنة وطنية للجوائح الطبيعية تكلف بالإشراف على صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية . وتبت هذه اللجنة في الأضرار التي من المتوقع أن تضر المحاصيل الفلاحية على أساس التساقطات (أمطار، جليدة،..) ويتم على هذا الأساس دعوة مؤسسة CTAMA لتكليف فريق من الخبراء لمعاينة الأضرار .

يتم توفير معطيات فنية تتعلق بالمؤشر الخضري ومؤشر الجفاف من طرف كل من المركز الوطني الرسم الخرائط والاستشعار عن بعد والمعهد الوطني للرصد الجوي ممثلين باللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية وعلى هذا الأساس يتم إقرار حصول الجوائح الطبيعية وضبط الأنشطة والمنطقة المتضررة والمدة الزمنية التي حصل فيها الضرر بمقتضى **أمر حكومي .**

إثر صدور الأمر الحكومي الذي يقر حصول الجائحة الطبيعية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، يتم عقد اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية قصد المصادقة على التعويضات **ويتم الإذن للصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي (الشركة المتصرفة في صندوق FIDAC حاليا) بصرف هذه التعويضات في حدود الموارد المتوفرة بالصندوق بناءا على مقرر تعويض جماعي يتم إمضاؤه من طرف الوزير المكلف بالفلاحة** .

وقد بلغت التعويضات الجملية الخاصة بموسم 2022-2023 61 م د وشملت د وشملت جميع الولايات المتضررة دون استثناء **منها 10،9م د مخصصة لتعويض الفلاحين المتضررين بولاية الكاف تم منها صرف 9,1 م د إلى حين هذا التاريخ .**

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن صرف التعويضات يتم من طرف المؤسسة المتصرفة في صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية (تأمينات كتاما حاليا) بناء على قرار اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية ومقرر السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري **على أن تكون جميع الملفات مستوفية الشروط بما فيها تسوية الوضعية الجبائية للفلاحين المنتفعين بالتعويضات المذكور** .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع :أسئلة كتابية حول الأولويات التشريعية لوزارتكم .

تحية وبعد

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية :

في اطار تطوير التشريعات في كل المجالات حتى تكون معبرة عن تطلعات الشعب التونسي بحيث تقطع مع التشريعات والمفاهيم البائدة التي لم تعد صالحة للاستعمال و بهدف الانسجام مع روح 25 جويلية:

1/ كم عدد مشاريع القوانين التي تم احالتها من قبل وزارتكم على أنظار مجلس نواب الشعب؟

2/ماهي الأولويات التشريعية لوزارتكم في المرحلة القادمة ؟ وماهي الآجال المحتملة لإحالتها على انظار مجلس نواب الشعب لمناقشتها والمصادقة عليها؟

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع :حول الإجابة عن سؤال كتابي .

المرجع :مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000- 0001771 بتاريخ 30ماي 2024

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتعلق بطلب موافاتكم بالإجابة عن سؤال كتابي كان قد توجّه به السيد عبد السلام الدحمان، عضو مجلس نواب الشعب، يتعلق بالأولويات التشريعية لوزارة الدفاع الوطني، أتشرف بموافاتكم صحبة هذا بالإجابة الكتابية للوزارة .كما تجدون نص الإجابة في صيغتها الإلكترونيّة على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب المضمن بمراسلتكم أعلاه .

والسلام

أولا بخصوص عدد مشاريع القوانين التي تم اقتراحها من قبل وزارة الدفاع الوطني وتمت إحالتها على أنظار مجلس نواب الشعب

صادق مجلس نواب الشعب خلال الفترة الحالية على قانون أساسي (1) وقانونين عاديين (2) تم اقتراحها من وزارة الدفاع الوطني وتم نشرها بالرائد الرسمي .

هذا، علاوة على مشروع قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها (عدد2024/29) ، صادقت عليه لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب في اجتماعها المنعقد يوم 4 جوان 2024 وأقرت رفعه إلى مكتب المجلس طبقا لأحكام الفصل 67 من النظام الداخلي للمجلس في انتظار عرضه على الجلسة العامة .

ثانيا :الأولويات التشريعية لوزارة الدفاع الوطني خلال الفترة المقبلة وأجال عرض مشاريع القوانين:

على نحو ما تم تأكيده خلال الجلسات التي تم عقدها مع لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح أو خلال الجلسات العامة فإنّ وزارة الدفاع الوطني تنكب على مراجعة عميقة لمجموعة من النصوص القانونية المنظمة للوزارة قصد مواكبة التحولات التي تشهدها المؤسسة العسكرية وهي تتعلّق خاصة بتنظيم الجيش والنظام الأساسي للعسكريين علاوة على منظومة الخدمة الوطنية .

وقد بلغت جملة هذه النصوص مرحلة متقدمة في إعدادها على أنّه يتعذر الجزم بتاريخ ثابت لإحالتها على مجلس نواب الشعب بالنظر إلى ضرورة الانتهاء من صياغتها في شكلها النهائي وتوسيع الاستشارة حولها بالتنسيق مع رئاسة الحكومة حتّى يتسنى لمختلف الأطراف المعنية ابداء ملحوظاتها في شأنها.

السؤال الكتابي

للنائب عبد الرزاق عويدات

عملاً بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن اتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع :النقل الحديدي بين طبربة وتونس مرورا بالجديدة ووادي الليل ودوار هيشر ومنوبة .

الإطار العام :أزمة لنقل في ولاية منوبة مستفحلة كباقي ولايات تونس الكبرى، والأزمة تصبح أعمق كلما زاد عدد السكان إذ الخط الممتد من وسط مدينة تونس إلى حدود معتمدية طبربة يشمل المناطق المكتظة بالسكان من ولاية منوبة دوار هيشر فوادي الليل فالجديدة وصولا إلى طبربة والبطان وعدد الحافلات الموضوعة على ذمة هذا الخط قليلة .

-توجد إمكانية لحل هذه الأزمة لكنها للأسف مهدورة باعتبار وجود وجود خط حديدي مزدوج من تونس إلى الجديدة ثم يصبح خطا حديديا باتجاه واحد إلى طبربة وبرج التومي من معتمدية البطان .

-في التسعينات من القرن الماضي تمتع سكان هذا الخط بالنقل الحديدي للأحواز، وبنيت محطات للغرض "بزون آف "وبجاوة ووادي الليل وسانيت بن عبد الله وقصر سعيد وحي الروضة وكان .تواتر سفرات القطار بين طبربة وتونس قضى على مشاكل النقل وخفف العبء عن شركة نقل تونس حيث توجهت جهودها إلى المناطق البعيدة عن خط السكة الحديدية للأسف نعمة فقدت...

-طلبات سكان كامل هذا الخط قديمة متجددة لتفعيل قطار الأحواز من جديد ، يتطلب الأمر قطارا واحدا يجوب المنطقة ذهابا وإيابا من برج التومي بالبطان مرورا بطبربة فالجديدة فوادي الليل مرورا بحد دوار هيشر ومنوبة إلى ساحة برشلونة الآن وتصبح محطته النهائية القباعة عندما يتم تشغيل الخط السريع RfR

السؤال :السيد وزير النقل المحترم، متى ستفعلون تشغيل قطار الأحواز تونس - طبربة وتهون معاناة سكان منوبة من رحلات المشقة اليومية لمختلف سكان الخط المذكور في اتجاه مدينة تونس العاصمة ورجوعا منها ؟

إجابة السيدة الوزيرة المكلّفة بتسيير

وزارة النقل

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي توجّه به السيد النائب عبد الرزاق عويدات - عن دائرة الجديدة - طبربة - البطان .

المرجع :مكتوبكم الصادر بتاريخ 9 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة الجديدة - طبربة -البطان، بخصوص إعادة تشغيل قطار الأحواز تونس - طبربة ، يشرفني إعلامكم بأنّه تمّ حذف هذا القطار نظرا لعدم توفّر المعدات اللازمة من عربات وقاطرات، ويتم حاليا تأمين التنقل على هذا الخطّ عبر توفير قطارات صباحا ومساءا على خطّ منوبة - الجديدة – طبربة (ذهابا وإيابا) وذلك عبر قطارات الخطوط البعيدة مع الحفاظ على التسعيرة التفاضلية الخاصة بقطار الأحواز تونس - طبربة ' .

والسلام